



تعنى برصد المخاطر والمؤشرات وتحليل
الاتجاهات الاقتصادية

إعداد: مديرية الدراسات الاقتصادية

النشرة الاقتصادية

العدد الحادي عشر: نيسان 2024

المحتويات

3	أولاً: اتجاهات وقضايا
3	1. قضايا جوهرية في المعالجة والإنقاذ
10	2. موازنات البرامج والأداء، خطوة نحو تحديث الإدارة المالية في الدولة
20	3. قياس التضخم الأساسي في لبنان
32	ثانياً: تقارير وبرامج
32	4. دراسة مؤشرات القدرات الإنتاجية في لبنان
42	ثالثاً: قضايا دولية
42	5. قطاع التكنولوجيا الفائقة في كيان العدو وآثار حرب غزة الأخيرة (بحسب المصادر الصهيونية)
53	6. سوق العمل في كيان العدو



أولاً: اتجاهات وقضايا

1. قضايا جوهرية في المعالجة والإنقاذ

تُظهر البيانات التقديرية، ما قبل الحرب العدوانية على غزة، اتجاهًا إيجابيًا في مؤشرات الاقتصاد الكلي في لبنان. وهذا لافت في توقيته، فالحاجة السياسية متباطئة أو متوقفة، والحلول منعدمة، وإلى الآن لم نتقدم خطوة إلى الأمام في معالجة الأزمة المالية والمصرفية، وترك الأمر إلى إجراءات آتية تصدر بقرارات أو تعاميم. ولا يقف الأمر عند حدّ التلكؤ في إقرار القوانين والبرامج الإنقاذية وعلى رأسها معالجة أوضاع المصارف والتوازن المالي ووضع ضوابط استثنائية ومؤقتة على رأس المال، بل يتعدّاها إلى التفاوض عن استحقاقات حرجة، وفي مقدمها مثلاً تعليق دفع سندات اليوروبوند، أو عودة العجز في ميزان المدفوعات مع ما له من تأثيرات ضارة على سوق النقد.

تعراض التقديرات

إنّ توفر معطيات دقيقة ومفصلة ومتفق على صحتها عن الخسائر، هو نقطة الانطلاق الصحيحة في أي معالجة، حتى لا يلجأ كلّ طرف إلى تصوّرات تبعد عنه المسؤولية. ويتفق المعنيون بالأزمة عمومًا على أنّ الخسائر المصرفية (عدا خسائر اليوروبوند خارج القطاع المصرفي) أكثر من 70 مليار د.أ، لكنهم يختلفون عنّ هو معني بتسويتها. تفترض **المصارف** أنّ حدود مسؤوليتها القصوى يجب ألا تزيد على قيمة الخسائر المحقّقة حاليًا، وهذه تقارب قيمتها 7 مليارات د.أ بعد اعتماد سعر صرف 15 ألف ل.ل لكل دولار أميركي قبل حوالي سنة، وقد تزيد باعتماد سعر الصرف في السوق.

بوسع عدد من المصارف تسوية هذه الخسائر فيما تعجز عنها أخرى. وستستفيد المصارف المحظية من طرق عدّة في إعادة الرسملة، ومنها، إلى جانب التقديرات النقدية واستخدام ما كوّنته المصارف من مؤونات في السنوات الماضية: إعادة تقويم الموجودات العقارية وبيع أصول خارجية وتحويل جزء من المطلوبات إلى حساب رأس المال. وستستفيد المصارف القادرة على الاستمرار من المهل الطويلة الممنوحة لها لإعادة الرسملة (والتي تمتدّ لثلاث سنوات بحسب مشروع قانون معالجة أوضاع القطاع المصرفي). وبالمقابل تحيل المصارف الخسائر الباقية، أي أكثر من 60 مليار د.أ، إلى المصرف المركزي والحكومة جزاء توقفهما عن الدفع، الأول في أيلول عام 2019 والثانية في آذار 2020. ولا خير، من منظور المصارف، من أن تعبئ الدولة إيراداتها الضريبية وعائدات أملاكها العامة وأصولها التجارية ومواردها المستقبلية المحتملة كالنفط والغاز، في تسديد ما هو متوجّب من خسائر.

وفي المقابل يتبنى **المصرف المركزي** مقاربة ضمنية مختلفة للخسائر، يعبر عنها التوزيع المعدّل لميزانيته المؤقتة Interim balance sheet. وتظهر أرقام هذه الميزانية المنشورة في 2024/2/15 البنود الآتية للموجودات (مقومة بالدولار الأميركي): 16.7 مليار د.أ ديون على الحكومة ناتجة عن تمويل الدولة بالعملات (وهذا ليس دقيقًا)¹. وفروقات إعادة التقييم التي نقلها المصرف المركزي من جانب الموجودات إلى جانب المطلوبات والتي تقدّر قيمتها بـ 40.5 مليار د.أ، ما

عن 16 مليار د.أ) اشتراها المصرف في مقابل ما يساويها من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. وإذا أضفنا إلى ذلك الفوائد التي دفعتها الدولة على قروضها من المصرف المركزي، فقد تكون الحكومة دائنة وليست مدينة للمصرف المركزي.

¹ بالاستناد إلى تقرير التدقيق الجنائي الفاريز أند مارسل وبيانات أخرى، يتبين أنّ تحويلات المصرف المركزي لتمويل شراء مادة الفبول وغيرها في السنوات التي سبقت الأزمة لم تتجاوز 12 مليار د.أ فيما أصدرت وزارة المالية سندات يوروبوند (بما لا يقلّ



الودائع المؤهلة و10 دولارات من الودائع غير المؤهلة مقابل دولار واحد من رأسمال المصرف، ونتيجة لذلك يُحسم ما يعادل 13 مليار د.أ من الودائع في مقابل حصول أصحابها على أسهم بقيمة ملياري د.أ تقريباً، أي ما يوازي نصف مجموع الرأسمال الجديد للمصارف بعد إعادة الهيكلة.

(4) التسديد التدريجي والتصاعدي للمبلغ المحمي من الودائع الذي لا يتجاوز 100 ألف د.أ للودائع المؤهلة و36 ألف د.أ للودائع غير المؤهلة وبما لا يتجاوز نصف هذه المبالغ في المصارف الخاضعة للتصفية. والقيمة الإجمالية للودائع المحمية تُقدّر بحوالي 22 مليار د.أ، تُدفع مناصفة بين المصارف والمصرف المركزي (تُقتطع من حسابات المصارف لديه). ولما كان السقف الزمني لتأدية هذه الودائع هو 15 عاماً فإن قيمتها الحالية الصافية NPV تبلغ 13 مليار د.أ تقريباً (أي أنه إذا أُصدرت سندات دين مكفولة بالمبالغ المحمية المقسّطة على النحو المذكور، فإن إيرادات بيعها فوراً تعادل حوالي 60 بالمئة من قيمتها الدفترية المقسّطة على 15 عاماً).

(5) تحويل ما يقارب 30 مليار د.أ من الودائع المؤهلة وغير المؤهلة إلى سندات مالية من فئة (أ) وما فوق (A and above) تستحقّ بعد 30 سنة للودائع المؤهلة و40 سنة للودائع غير المؤهلة². ولا تزيد القيمة الحالية المحسومة لهذه السندات على 6 مليارات د.أ يُسدد نصفها مباشرة من المصارف ونصفها الآخر نقداً من حساباتها لدى مصرف لبنان.

(6) تحويل حوالي 3 مليارات د.أ طوعاً إلى الليرة اللبنانية بسعر صرف مخفض (يتراوح بين 20 بالمئة و50 بالمئة من سعر الصرف بالسوق).

يعني أن على طرف ما تسديد هذا المبلغ وإلا تحقّلت الخزينة. وبذلك يلقي المصرف المركزي على عاتق الحكومة تبعات تسوية حوالي 57 مليار د.أ من الخسائر. ويرد في جانب الموجودات أيضاً 118 ألف مليار ل.ل تكاليف عمليات سوق مفتوحة مؤجلة (يرتبط معظمها بالهندسات المالية)، فيما جرى خفض قيمة بند موجودات أخرى محاسبياً (Other assets) من حوالي 68 مليار د.أ في ميزانية مصرف لبنان المؤقتة بداية العام الماضي إلى أقل من 100 مليون د.أ في آخر موازنة منشورة.

تلتزم الحكومة من جانبها شكلياً بعدم المسّ بالودائع، لكنها تخفّضها عملياً من خلال إعادة تصنيف الودائع بالعملات، المتبقية لدى القطاع المصرفي، ما بين مؤهلة (40 مليار د.أ) وغير مؤهلة (46 مليار د.أ)، بحيث تكون نسبة الاسترداد للودائع المؤهلة أعلى (ما بين الضعفين وثلاثة أضعاف) من نسبة الاسترداد للودائع غير المؤهلة، فضلاً عن تدابير استثنائية ومنتشدة بخصوص الودائع غير المشروعة. وبحسب السيناريو التقريبي المتصل بمشروع قانون معالجة أوضاع القطاع المصارف تتعرّض الودائع لجملة من الاقتطاعات المباشرة وغير المباشرة بعضها مبرّر وبعضها الآخر غير مبرّر، وذلك على النحو الآتي:

(1) اقتطاع حوالي 7.5 مليار د.أ على الأقل من الودائع المؤهلة وغير المؤهلة بوصفها ودائع غير مشروعة وفقاً للنموذج المحدث "إعرف عميلك KYC" الوارد في مشروع القانون.

(2) شطب حوالي 10 مليارات د.أ من الفوائد الزائدة.

(3) تحويل جزء من الودائع ما فوق 500 ألف د.أ إلى أدوات رأسمالية Bail in بمعامل تحويل: 5 دولارات من

قبل البيع فسيحصل على 30.5% من قيمته الإسمية وأكثر من 50 بالمئة منها بعد عشرين سنة، فيما يحصل على القيمة الكاملة إذا انتظر إلى حين الاستحقاق بعد ثلاثين سنة.

² إذا كانت الفائدة في الأسواق تساوي مثلاً 6 بالمئة وقام المودع ببيع السندات التي تستحق بعد 30 سنة فوراً فسيحصل على 17 بالمئة من قيمتها الإسمية، لكن إذا انتظر 10 سنوات

المعايير المعتمدة في تشخيص الودائع غير المشروعة بالمعقولة فنيًا وقانونيًا. ويمكن زيادة القيمة الفورية للودائع على النسب المقدّرة أعلاه، من خلال تخصيص الجزء الأكبر من الموجودات الجيدة المتبقية في القطاع المالي لضمان الودائع المحميّة، وتحسين رسملة صندوق الودائع من خلال مدّه بأصول حقيقيّة جديدة، كأن تُخصّص له مثلاً حصّة وازنة من رخصة ثلاثة للخليوي، يجري إصدارها في ظرف اقتصادي مناسب. وبدلاً من دفع أموال طائلة إلى الخارج لشراء سندات أجنبية من فئة أ وما فوق، يجب التفكير بصيغة أخرى ملائمة للمودعين وتغذي الدورة الاقتصادية للبلد في الوقت نفسه.

أما في توزيع الخسائر، فيفترض أن تتحمل المصارف كلفة تساوي أرباحها الموزعة من عام 2011 زائداً أرباح الهندسات الماليّة، وأن تُعاد رسملة المصرف المركزي تدريجيّاً بما يتناسب مع الحجم الإجمالي لميزانيته بعد التسوية، على أن يلتزم المصرف أيضاً بتكوين تدريجي لمؤونات تساوي قيمة الموجودات الأخرى وأعباء عمليات السوق المفتوحة المؤجلة بعد شطب ما يمكن شطبه منها. ويقع على عاتق الحكومة ما يوازي القيمة الفعلية لسندات اليوروبوند.

متلازمات الإنقاذ

لا تقف فعالية الإجراءات عند إقرار ما هو مطروح ومعروف من قوانين وبرامج، فهذه لن تجدي نفعاً ما لم تكن جزءاً من مروحة إصلاحات واسعة تغطي كل مجالات الأزمة، والتي نورد منها ما يتصل مباشرة بالأزمة:

(1) تعديل قانون النقد والتسليف على نحو يكرّس استقلالية المصرف المركزي عن السلطة المالية والعكس بالعكس، ويقلل الاعتماد المتبادل بين السياستين المالية والنقدية في تمويل عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار النقدي، ويضفي طابعاً مؤسسياً لا فردياً على عمل المصرف المركزي. ويفترض بالتعديل

(7) بالمقابل تلتزم الحكومة بإعادة رسملة مصرف لبنان بمليارين ونصف مليار د.أ من خلال إصدار سندات مالية أو بأي وسيلة أخرى. وتخصّص أيضاً بعض إيراداتها المستقبلية وفق معايير محدّدة لتكوين موجودات صندوق استرداد الودائع.

وفق هذا السيناريو:

(1) من الناحية الفعلية، يسترد المودعون بالقيمة الحالية الصافية حوالي 30 بالمئة من قيمة ودائعهم (أي أن القيمة السوقية للودائع ستتضاعف من حوالي 15 بالمئة إلى 30 بالمئة) ويمكن لنسبة الاسترداد هذه أن تزيد أو تنقص تبعاً لدرجة المخاطر ونجاعة إجراءات التعافي ووجود ما يكفي من الضمانات المالية للمودعين ولا سيما عن المبلغ المحمي من حساباتهم.

(2) إسمياً، يحصل المودعون على حوالي ثلثي ودائعهم عند الاستحقاق، شرط أن تكون الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية مؤاتية وتتسم بقدر كافٍ من النمو والاستقرار لتمويل الاسترداد التدريجي للودائع.

(3) تتحمّل الحكومة ومصرف لبنان كلفة مالية مقدارها 17 مليار د.أ بقيمة حالية صافية تقارب 12 مليار د.أ، فيما يقع على عاتق المصارف تأدية 14 مليار د.أ، زائداً لملياري دولار للرسملة، وبذلك تكون أيضاً الكلفة المحسومة الصافية لمجموع ما ستتحقّله المصارف 12 مليار د.أ.

لا تلبّي خطة الحكومة معايير العدالة والوضوح والتوازن، لكنها تنطوي على عناصر يمكن البناء عليها في إعداد مقارنة جديدة تنصف المودعين، وتتجنّب بعض التصنيفات المعقّدة والمجحفة. فيمكن مثلاً دمج الودائع غير المؤهلة بالودائع المؤهلة، بعد إعادتها إلى القيمة التي كانت عليها عند تحويلها من الليرة اللبنانية إلى الدولار، ويفترض أن يُعامل المودعون في المصارف قيد التصفية معاملة غيرهم من المودعين، إذ يصعب فصل العوامل الذاتية التي تؤدي إلى تصفية مصرف ما عن الأزمة النظامية العامة. ويجب أن تتسم



الحقيقي والاقتصاد المصرفي والمالي. و(د) بنية قانونية ومؤسسية قوية تشمل فيما تشمله قوانين ناجزة وسلطة قضائية مستقلة، على الأقل في المجال المالي، ومبادئ محاسبية متطورة وخطط طوارئ معدة بعناية. و(هـ) التعامل بجديّة مع مخاطر التركيز ولا سيما منها مخاطر التعرّض الكبير. إذ يجب ألا يتجاوز التعرّض المرتبط بالمؤسسات 10 بالمئة من رأسمال المصرف و25 بالمئة في التعامل مع الأفراد، فيما وصل التعرّض قبيل الأزمة إلى 500 بالمئة في تعامل المصارف مع مصرف لبنان و75 بالمئة في تعاملها مع الحكومة.

والعبرة التي يمكن استخلاصها من تجربة الأزمة في لبنان هي أنّ تقيّد القطاع المالي والمصرفي بالمعايير التقنية والفنية لا يعني أنّه يتقيّد بالخطوط العامة للرقابة الشاملة والمتكاملة التي تقيه وحدها مخاطر الائتمان، والسوق، ومخاطر التشغيل، والسيولة.

(3) تبنّي موازنة عامة استثنائية تتضمن إصلاحات جوهرية في جانبي الإيرادات والنفقات، وتكون مدخلاً إلى خطة إنقاذ متوسطة الأمد. والقطاع العام في جميع الحالات هو ركيزة أساسية للخروج من الانهيار المالي والمصرفي ولاستهلال مسيرة التعافي الاقتصادي، ولا بد له حتى يؤدّي دوره المطلوب من:

(أ) استرداد الانتظام الوظيفي من خلال تحسين التقديمات المالية والاجتماعية بما يتناسب مع المتوسط العام للأجور والتقديمات في البلد، مع تجنّب الدخول في متاهة سلسلة جديدة للأجور قبل تحقيق الاستقرار ووضوح الأفق المستقبلي للاقتصاد.

(ب) تمكين الخزينة من الوصول إلى كامل المبالغ المودعة لدى المصرف المركزي بالعملة الوطنية والأجنبية، والتي وصلت في منتصف شباط 2024 إلى 386.5 ألف مليار (بما يعادل 4.3 مليار د.أ) 15 بالمئة منها تقريباً بالدولار الأميركي. لكن المصرف المركزي يمتنع عن تحويل إيرادات الدولة المودعة باليرة

المنشودة أن يضع قيوداً قانونية تمنع تكرار تجربة الخسائر الضخمة التي سجّلها مصرف لبنان أو تقلل من احتمال حدوثها، وأن يزيد مستوى التخصّص الداخلي للمصرف من خلال إيجاد وحدات جديدة فيه تكون مهتمّة تطبيق أعلى المعايير الاحترازية في إدارة المخاطر، مع الفصل ما أمكن بين مهام الرقابة والإدارة التنفيذية وإدارة السياسة النقدية.

(2) الالتزام بأعلى معايير الرقابة. لقد دفعنا حتى الآن ثمن فهمنا المبسّط للمخاطر، فاخترنا مقرّرات بازل الاحترازية تقريباً بالتعميم الصادر عن مصرف لبنان في كانون الأول 2011 والذي ألزم المصارف بزيادة الحدود الدنيا لرأس المال تدريجياً إلى 12 بالمئة حتى نهاية 2015 أي إلى أكثر مما قرّرت لجنة بازل 3. لكن الالتزام الشكلي بكفاية رأس المال وحدوده الدنيا لا تحل وحدها المخاطر عن القطاع المصرفي ما لم تدرج ضمن نظام رقابة فعال ومتعدد البعد يتناسب مع المخاطر الحقيقية.

والممارسات الرقابية المصرفية العالية ليست ثابتة، بل يجب، حسب مبادئ بازل، أن تتطوّر عبر الزمن وتستخلص الدروس والعبر من التجارب والعثرات والمحن، وتلحظ في تطبيقاتها نمو الأعمال المصرفية وتقدمها. وإذا انطلقنا من ذلك يكون على السلطات الرقابية في لبنان، إلى حين استعادة التعافي في أقل تقدير، أن تصمّم نظام رقابة معزّزاً يتضمّن المعايير الدولية ويضيف إليها معايير أخرى تلحظ خصوصية الأزمة في لبنان. والأهم من ذلك هو تبنّي منظور واسع وشامل للرقابة يقوم، بخلاف الممارسة الرقابية الهشة في لبنان، على الموازنة بين سياسات الرقابة والشروط المسبقة المحيطة بعمل المصارف، وفي صدارة هذه الشروط: (أ) وجود سياسات اقتصادية كليّة سليمة وطاردة للخطر، و(ب) إطار عمل يضمن الاستقرار المالي، و(ج) سياسات احترازية كليّة واضحة ترصد التفاعل الخطر بين الاقتصاد



المدفوعات لا سياسة تخفيف السيولة في السوق، هو الذي أدى إلى تثبيت سعر الصرف وامتصاص الضغوط التضخمية.

ويستعيد الناتج استقراره النسبي مع تراجع معدلات الانكماش الاقتصادي مقارنة بانكماش متراكم في السنوات 2019-2022 قارب 67٪ بالأرقام الاسمية و54 بالأرقام الحقيقية. ولأول مرة أيضاً نما متوسط الناتج الفردي (GDP per capita) بحوالي 1.2 بالمئة بعد خسارة مقدارها 47 بالمئة بالقيم الحقيقية و65 بالمئة إسمياً في السنوات الثلاث السابقة. ويعود الاستقرار النسبي في النشاط الاقتصادي إلى محركات اقتصادية "إيجابية" تتمثل في نمو الاستهلاك وأداء القطاع الخاص وزيادة أعداد السياح بأكثر من خمسين بالمئة. لكن ذلك ترافق مع نسبة عالية للاستهلاك قياساً على الناتج (110 بالمئة تقريباً) وعودة العجز في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري نسبة للناتج إلى ما كانا عليه قبل الأزمة، فيما حافظت تحويلات المغتربين على قيمتها تقريباً طوال السنوات الماضية، مع زيادة في نسبتها إلى الناتج بسبب تراجع هذا الأخير، وقد ارتفعت هذه النسبة من 14.3٪ وسطياً في الأعوام 2009-2017 إلى 22.3٪ في السنوات 2019-2022. ومن المتوقع أن يتلقى لبنان حوالي 6.5 مليار د.أ من التحويلات في عام 2023 تتوزع مصادرها على الشكل الآتي: 1114 مليون د.أ من السعودية (17٪ من مجموع التحويلات)، ثم الولايات المتحدة الأميركية 1002 مليون د.أ، وأستراليا 719 مليون د.أ، وتليها كل من وكندا، وألمانيا، وفرنسا، والإمارات... ويعتقد أن التحويلات ستكون في السنوات القادمة الدعامة الأساسية للأسر التي عوّضت عن فقدان القدرة الشرائية بتصدير قوة العمل المدربة.

وبغض النظر عن دقة الأرقام ومثانتها واستمرارها، وقد تكون عابرة ومؤقتة، فإن دلالتها الأبرز أننا نعود بعد

اللبنانية إلى العملات الأجنبية لزوم تمويل مشتريات الدولة من الخارج (كالفيول لشركة كهرباء لبنان). وبذلك تؤدي الضرائب والرسوم وظيفية عمليات السوق المفتوحة، على حساب دورها الأصلي والتعاقدية المتمثل في تمويل المنافع العامة الأساسية وتمويلها. فضلاً عن ذلك فإن احتجاز جزء من إيرادات الضرائب في المصرف المركزي يضاعف من مفاعيلها الانكماشية على الاقتصاد، وهذه طريقة ملتوية أخرى في تخفيف العرض النقدي بالليرة والطلب على العملات الأجنبية.

(ج) زيادة النفقات العامة الأولية لتساوي على الأقل نسبتها في البلدان المماثلة (20 بالمئة من الناتج المحلي بالمتوسط). وتنويع إيرادات الدولة من حيث العملة (عملة وطنية وأجنبية بحسب وعاء الإيرادات) لمنح الحكومة الاستقلالية تجاه المصرف المركزي، ومن حيث المصدر (دخل، استهلاك، أملاك...) لتحسين الحصيلة الضريبية وعدالتها. ما يحتم وضع المسودة المنجزة لقانون الضريبة الموحدة على الدخل، على جدول الأعمال.

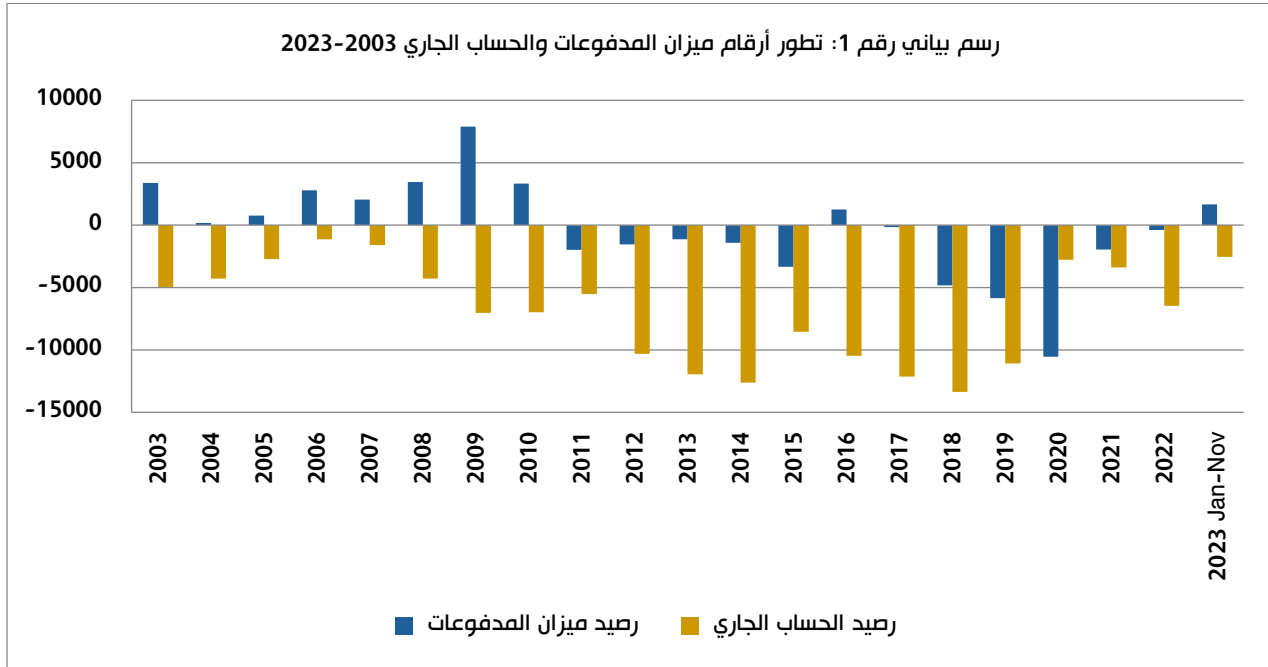
اقتصاد الأزمة من جديد

لأول مرة منذ عام 2011 يسجل لبنان فائضاً في ميزان المدفوعات، بعد عجز تراكمي أفضى إلى الأزمة المالية في لبنان. ويقدر فائض ميزان المدفوعات للعام 2023 بـ 1675 مليون د.أ مقارنة بعجز مقداره 402 مليون د.أ عام 2022. وعجز تراكمي بمقدار 23.74 مليار د.أ في السنوات 2018-2022. ويفسر الفائض المحقق في سنة 2023 الاستقرار الذي يشهده سوق الصرف، وهو الذي مكّن المصرف المركزي من زيادة احتياطياته حوالي 900 مليون د.أ منذ نهاية تموز الماضي. ولكن هذا الفائض في ميزان المدفوعات قد ينقلب في أي لحظة إلى رصيد سالب في ظلّ العجز الهائل في الميزان التجاري (أكثر من 9 مليارات د.أ) وفي الحساب الجاري (حوالي سبع مليارات د.أ). علماً أن فائض ميزان



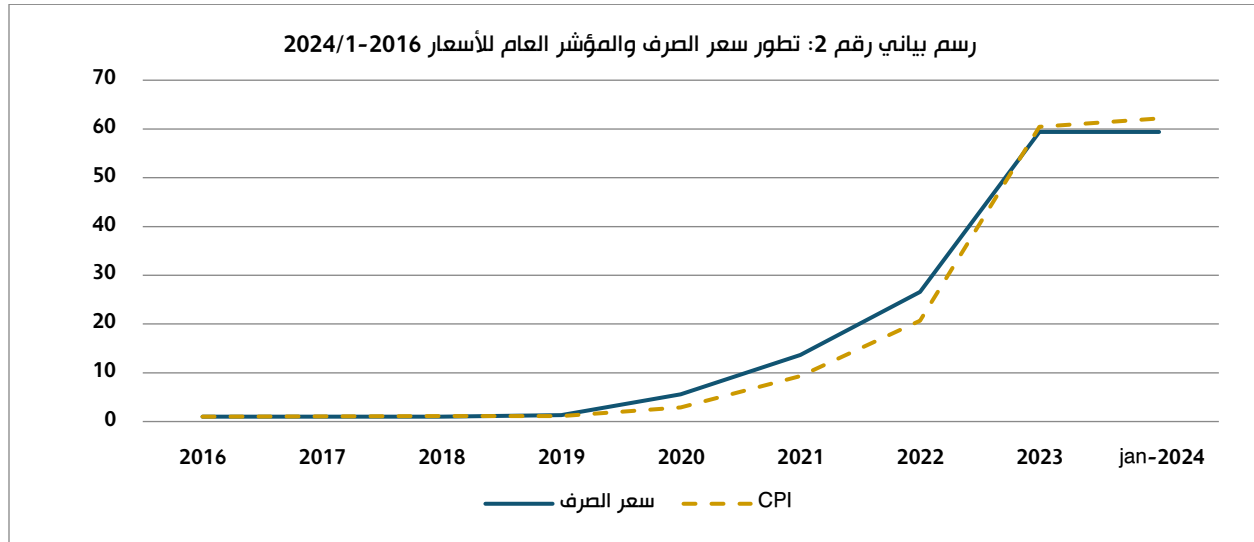
وغير منطقي على التحويلات للأسر. ولنتذكر هنا أن تسجيل عجز في ميزان المدفوعات سيضعنا أمام احتمالين، إمّا استئناف السحب مما تبقى من احتياطات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان للتعويض عن هذا العجز، وإما تدهور إضافي في سعر الصرف، أو الأمرين معًا.

سنوات عاصفة من الأزمة إلى الاقتصاد نفسه الذي أوجدها، حيث يبيّن الرسم البياني رقم (1) التعايش بين عجز الحساب الجاري وعجز الميزان التجاري من ناحية وفائض ميزان المدفوعات من ناحية ثانية، ما يبقّي الاقتصاد رغم تدفق الأموال في وضعيّة اقتراس وزيادة غير منظورة في المديونية الإجمالية للبلد، واعتماد زائد



والخدمات عادت إلى الارتفاع مقوّمة بالعملة الأجنبية، وأنّ معدّلات التضخم (الإجمالية التي تشمل كلّ السلع والخدمات والمحلية التي تركّز على المنتج المحلي) باتت أعلى من مثيلاتها في العالم.

(2) عودة ظاهرة المرض الهولندي (لعنة الموارد) لتطلّ برأسها من جديد، ويدلّ على ذلك أنّ مضاعف الأسعار من بداية الأزمة (مؤشر أسعار المستهلك CPI) قد تجاوز في بداية عام 2024 الزيادة المضاعفة في سعر صرف الدولار إلى الليرة اللبنانية. هذا يعني أنّ أسعار السلع



الناتج إلى أقل من 3 بالمئة عام 2023 (تقديريًا) مقارنة بأكثر من 11 بالمئة عام 2018.

وبالمحصلة ما زلنا بعيدين من الناحيتين المنهجية والسياسية عن الولوج في بوابة الحلول الناجعة، فهذه تحتاج إلى أن نستجمع ما بقي لدينا من موارد مالية وبشرية وبنى مؤسسية قادرة على العمل لتأهيل الاقتصاد ومن ثم الإدارة العامة والقطاع المالي، كما نحتاج إلى أفق جديد من المقاربات المستندة إلى إرادة تغيير حازمة وشجاعة في تحقّل النتائج والتبعات.

(3) يستعيد الاقتصاد ملامحه السابقة دون الاستفادة من فرصة انخفاض تكاليف الإنتاج بفعل تدهور سعر الصرف وتدني الأجور.

فالاستهلاك بقي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، والمنتجات القابلة للتبادل لم تزدهر بما فيه الكفاية وظلّ توزيع الناتج على حاله تقريبًا منذ عام 2020، الذي شهد تحسّنًا محدودًا في حصة الزراعة والصناعة من الناتج لكن مع زيادة أكبر في حصة التجارة والخدمات التي استفادت من تراجع نسبة الضرائب غير المباشرة من

* * *



2. موازنات البرامج والأداء، خطوة نحو تحديث الإدارة المالية في الدولة

1. مقدمة حول الموازنة العامة وخيارات إصلاحها

أقرّ مجلس النواب اللبناني مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2024 في جلسته بتاريخ 26 كانون الثاني الماضي. وذلك بعد تعديلات كثيرة أدخلها النواب بدورهم على مشروع الحكومة.

وهذه الموازنة التقشفية تعكس في الواقع السياسة النقدية الانكماشية، المستحكمة بتوجهات الحكومة في سعيها للسيطرة على التضخم المفرط، من خلال الجهد المحموم لشفط السيولة بالليرة، التي كانت أغرقت السوق من جراء تدابير سابقة لمصرف لبنان والحكومة، سواء عبر منصة صيرفة أو الزيادات الاستثنائية المؤقتة على الرواتب والأجور في القطاع العام. وهذه السياسة النقدية تنذر بعواقب اجتماعية واقتصادية لأنها تبدو بلا أفق يرسم معالم الخطوة التالية.

فالموازنة المذكورة تخلو تمامًا من أي توجه تخطيطي أو تدابير إصلاحية هادفة لفرملة ومعالجة الأزمة البنيوية المالية والاقتصادية الطاحنة، وبالتالي وضع الاقتصاد تدريجيًا على سكة التعافي واستعادة النشاط والنمو. ومع أن الزيادات الهائلة في معدلات الضرائب والرسوم قد تبدو مبررة في ظل تآكل إيرادات الخزينة تحت وطأة التضخم الهائل، فإن طرحها بمعزل عن رؤية وسياسات اقتصادية ومالية كآية غابت تمامًا عن مشروع الموازنة، يعني عمليًا تفريغ الموازنة من دورها الاقتصادي والاجتماعي، والذهاب على نحو مؤكد نحو ركود أطول وفقّر أكثر، كما ان الافتقار إلى برنامج عملي لضبط التضخم وإعادة الاعتبار للعملة الوطنية سيدفع قطار الغلاء للخروج أكثر فأكثر عن السيطرة. وبذلك يُخشى أن لا تؤدّي هذه الموازنة التقشفية، مع ما تكرّسه من اعتماد سعر صرف موحد أقرب إلى سعر

السوق في احتساب وجباية الرسوم والضرائب، إلا إلى مزيد من تعميق الركود. كما أن تراجع حجم الموازنة من 19 مليار دولار سنة 2019 إلى 3,3 مليار دولار سنة 2024، في ظل مضاعفة التكاليف على أنواعها يعبرّ في الواقع عن تراجع متزايد في دور القطاع العام في إدارة شؤون الدولة من جهة، وبقاء المخصصات الاجتماعية في حدّها الأدنى رغم تزايد عدد الأسر الفقيرة باضطراد من جهة أخرى. وذلك بخلاف تجارب دول أخرى عديدة شهدت أزمت مماثلة نسيبًا، وحتمت مضاعفة دور الدولة بشكل استثنائي وليس تقليصه.

يضاف إلى ذلك بقاء النفقات الاستثمارية العامة في حدّها الأدنى بما لا يتجاوز 8,8% من النفقات العامة، مقابل أكثر من 91% للنفقات الاستهلاكية الجارية بما فيها خدمة الدين. وذلك في وقت نشهد فيه انكفاءً شبه تام للاستثمارات المباشرة الخاصة المحليّة منها والأجنبية، في ظل الانهيار الشامل للقطاع المالي في لبنان. مما ينذر بتدهور إضافي في جودة ونوعية الخدمات العامة وديمومة وسلامة البنى التحتية، بعد أن بات جزء لا يستهان به من هذه الخدمات يتوقف على المساعدات الخارجية.

وإلى جانب لجم التضخم، فإن سعي الحكومة لعصر النفقات وزيادة الإيرادات يحقق لها هدفًا آخر يتمثل في تصفير عجز الموازنة تجنبًا لمزيد من الاستدانة التي باتت متعذرة أصلًا في ظل قطاع مالي منهار تمامًا، وحيث الخيار البديل من خلال التمويل بالتضخم بات كمن يتجرع السم. وإن كنا نعتقد أن هذا التوازن الشكلي في الموازنة سيبقى على الورق، كون الموازنة لا تلحظ الكثير من المستحققات السابقة والنفقات المستجدة، ومنها مستحققات الضمان الاجتماعي والمستشفيات وثمان الفبول المستحق للعراق وفوائد وأقساط الديون التي كانت الحكومة قد توقفت عن دفعها في آذار من العام 2020، ومواجهة التداعيات الاقتصادية



كان الإنفاق العام في لبنان في كلا التصنيفين يغلب عليه دومًا طابع الإنفاق الاستهلاكي الجاري الذي يشكّل ما يزيد على 92٪ من مجموع الإنفاق، والنسبة المتبقية ذات طابع استثماري مخصص لتمويل المشاريع. وهذان التصنيفان هما:

- **التصنيف الاقتصادي،** ويركز على طبيعة النفقة بحذ ذاتها بما هي نفقات جارية لتغطية مواد وخدمات استهلاكية وتحويلات اجتماعية ومخصصات الرواتب والأجور والتعويضات والديون المستحقة، وما إلى ذلك.
- **التصنيف الوظيفي،** ويركّز على الغاية من النفقة ووجهة تخصيصها بحسب القطاعات المستفيدة منها. وهذا التصنيف سيكون محل شرح وتفصيل أكبر في سياق التحليل الآتي، بما يخدم أهداف هذه الورقة لتسليط الضوء على الدور التنموي للموازنة العامة عمومًا وللإنفاق العام تحديدًا في لبنان، الأمر الذي يبرر الدعوة إلى اعتماد خيارات أكثر تقدمًا، منها موازنات البرامج والأداء في إعداد الموازنة العامة.

1.2. مجالات الإنفاق العام بحسب التصنيف الوظيفي

تتضمّن الموازنات العامة للدولة عادة تصنيفًا وظيفيًا للإنفاق العام المقدر خلال سنة الموازنة، وذلك ضمن عناوين محددة من المجالات والوظائف، قد تتوسع وتضيق باختلاف الموازنات. إلا أن العناوين الأبرز والأكثر ثباتًا تبقى على الشكل الآتي:

1. السلطات العامة والخدمات العامة، وهي تشمل النفقات المتصلة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والشؤون الخارجية وشؤون الموازنة المالية، مع الإشارة إلى أننا ارتأينا فصل النفقات المتصلة بإدارة الدين العام المصنّفة أصلًا ضمن هذا العنوان في بيانات الموازنة الرسمية، وإدراجها

والاجتماعية للاعتداءات الصهيونية المتكررة على جنوب لبنان بعد عملية طوفان الأقصى. وعلى أية حال نجد في واقعة إقرار الموازنة العامة لسنة 2024 فرصة للتذكير بضرورة إصلاح هذه الموازنة. وذلك بالتأكيد على أهمية التخطيط في إدارة المال العام من خلال ما يسمّى بموازنات البرامج والأداء كضمان لحوكمة هذه الإدارة وتحديثها قطعًا للطريق على الهدر والفساد. مما يسمح ببدء عملية إصلاح بعيدة المدى انطلاقًا من الموازنة العامة للدولة بوصفها الأداة المالية الأساسية في تحقيق التوازن المجتمعي والاستقرار الاقتصادي، من شأنها إيجاد البيئة الملائمة لاستعادة دورة الأعمال والنشاط الاقتصادي. ولعل من إيجابيات موازنات الأداء والبرامج أيضًا أنها تحدّ من التوظيف العشوائي في القطاع العام مما يساهم في تخفيض النفقات العامة من خلال تقليص فاتورة الرواتب والأجور التي باتت تفوق ثلث الموازنة العامة. فمع تطبيق موازنات البرامج والأداء يفترض أن يصبح التوظيف مرتبطًا بدور الإدارة العامة في تنفيذ البرامج المحددة في الموازنة، وضمن المواصفات المطلوبة لأداء هذه المهمة.

وللتأكيد على البعد الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام، وبالتالي ضرورة المباشرة بتصحيح الوضع الشاذ لهذا الإنفاق، وللتدقيق أكثر في وجهة الإنفاق المحتملة لهذه الزيادات الكبيرة في إيرادات موازنة 2024، قمنا بفحص بيانات تاريخية حول تطور النفقات العامة خلال السنوات الماضية. وذلك في محاولة لاستشراف مستقبل التنمية عمومًا والعديد من المرافق والخدمات العامة وقطاعات البنى التحتية وأجهزة الإدارة المدنية والعسكرية والأمنية للدولة اللبنانية خصوصًا.

مع الإشارة إلى أن الموازنة العامة في لبنان يمكن تصنيفها بطريقتين تبعًا لطبيعة ووظيفة نفقاتها، وإن



اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية. ومن أبرز هذه الوقائع نعرض الآتي:

أولاً. أن الإنفاق الحكومي بالليرة والدولار استمر بوتيرة تصاعدية منذ سنة 2008، قبل أن يبدأ بالانكماش مع حلول العامين 2018 و2019، وإن كان هذا الانكماش يبدو أكثر وضوحاً عند احتسابه بالدولار، أي بالقيمة الحقيقية للعملة في اقتصاد مدولر حينها بنسبة تزيد على 75٪. واللافت أن هذا التوسع في الإنفاق الحكومي كان يحصل في وقت كان العالم يعاني من أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير سنة 1929، حيث خيم الكساد على معظم الاقتصادات الكبيرة، التي ارتفعت فيها معدلات البطالة وتراجع النمو الاقتصادي بشكل حاد وانخفضت المداخيل. وقد امتدت الأزمة حينها من بؤرتها الأساسية في الولايات المتحدة الأميركية لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية وكثيراً من الدول النامية المرتبطة اقتصادياً في الغالب بالاقتصاد الأمريكي. ورافق ذلك تدهور البورصات العالمية وضمور التسليف في النظام المالي.

ثانياً. بقي الإنفاق على الدين العام يتصدر النفقات العامة حتى نهاية عام 2020 تاريخ توقف الدولة عن تسديد ديونها الخارجية. ليرتفع بعد ذلك الإنفاق على السلطات العامة والخدمات العامة والحماية الاجتماعية والمرافق المجتمعية، خصوصاً بعد سنة 2022 بالتزامن مع التدهور غير المسبوق في سعر صرف الليرة، يليه بنسبة أقل الإنفاق على الدفاع والأمن والصحة والشؤون الاقتصادية، فيما استمر الإنفاق على التعليم في أدنى القائمة (لاحظ الرسم البياني رقم 2و1 والجدول رقم 1).

ثالثاً. يلاحظ وجود بنود محددة من النفقات كانت تشهد طفرات سنوية ربطاً بمشاريع وإجراءات معينة. ففي سنة 2012 على سبيل المثال نجد أن النفقات ضمن

بشكل منفصل لمزيد من الدقة والوضوح في التحليل.

2. الدفاع والأمن، وتضم النفقات العسكرية الخاصة بالجيش، وكذلك نفقات قوى الأمن الداخلي والأمن العام والقضاء والدفاع المدني.
3. الشؤون الاقتصادية والبيئة، وهي تشمل الإنفاق على قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والاتصالات والنقل البري والبحري والجوي والسياحة والتجارة ومعالجة النفايات.
4. الصحة، وتضم نفقات الدولة على الاستشفاء والدواء والخدمات المخبرية والنفقات الإدارية المتصلة بها.
5. التعليم، ويشمل نفقات الدولة على التعليم الأساسي بكل مراحله، وعلى التعليم المهني والتعليم العالي.
6. الحماية الاجتماعية والمرافق المجتمعية، وتشمل مساهمة الدولة في تقديمات الضمان الاجتماعي لناحية المرض والأمومة والشيخوخة وتعويضات نهاية الخدمة، والمعاشات التقاعدية والتقديمات العائلية، بالإضافة إلى الإسكان وخدمات المياه، والإعلام، والرياضة، والثقافة، والأديان.
7. عمليات الدين العام، وتشمل تحديداً النفقات اللازمة لتغطية الديون المستحقة.

2.2. تطوّر الإنفاق العام للدولة بحسب التصنيف الوظيفي

يمكن من خلال استقراء سلسلة من البيانات التاريخية حول تطوّر الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2008-2024 (راجع الرسم البياني رقم أدناه)، تسجيل العديد من الوقائع المتصلة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للحكومات المتعاقبة طوال تلك الفترة، والتي هي في حقيقة الأمر كناية عن ترجمة لتوازنات سياسية محددة ومعروفة، أكثر منها استجابة لاحتياجات



2012 إلى 17,8٪ تزامناً مع حصول الانتخابات النيابية في أيار من السنة ذاتها.

رابعاً. ارتفعت نسبة الإنفاق على الصحة من 3,3٪ سنة 2008 إلى 10,5٪ في موازنة 2024. وهذه الزيادات الضخمة ناجمة عن مضاعفة كلفة الاستشفاء الحكومي لدى المستشفيات الخاصة، أي أن هذه الزيادات لن تذهب لتطوير قطاع الاستشفاء الحكومي الذي تشكّل نسبة الإنفاق عليه 3,8٪ فقط من الاستشفاء في القطاع الخاص. وفي المقابل تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم من 7,7٪ إلى 3,4٪ في الفترة المشار إليها.

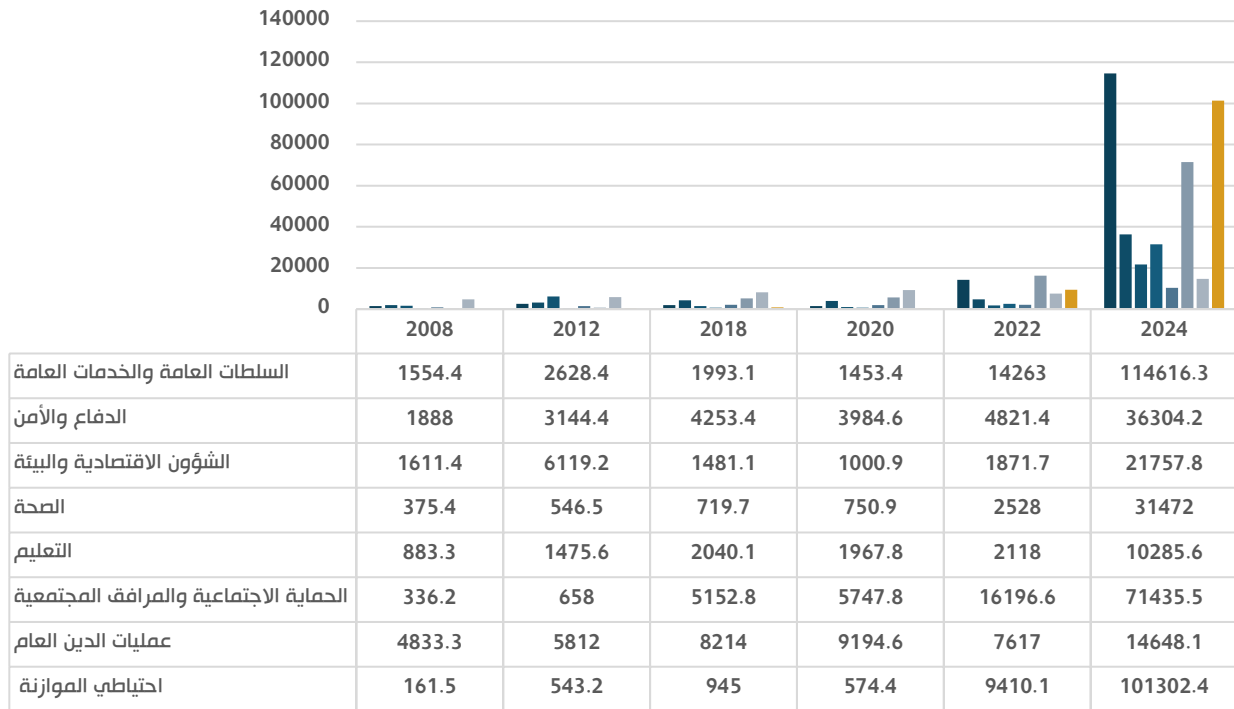
خامساً. ارتفعت نسبة الأموال المرسودة في بند احتياطي النفقات الطارئة والاستثنائية في الموازنة العامة من 1,4٪ سنة 2008 إلى 33,7٪ (أي ثلث الموازنة) في موازنة سنة 2024 (قبل أن تقوم لجنة المال والموازنة لاحقاً بإعادة النظر بهذا البند وتعديله). حيث يلاحظ ارتفاع هذا البند اعتباراً من سنة 2022. ومما لا شك فيه أن قيمة الموازنة العامة كصك تشريعي يعكس سياسة الدولة المالية والاجتماعية والاقتصادية تنخفض مع ارتفاع نسبة بند الاحتياطي في الموازنة، إذ يصبح معه من المستحيل مراقبة وجهة الإنفاق العام للحكومة وتقييم جدواه لانعدام الشفافية. وبذلك تكبر فرص الهدر والتلاعب بالمال العام.

الشؤون الاقتصادية تضاعفت نسبتها من 14٪ إلى 30٪ من مجمل النفقات في تلك السنة. والسبب في ذلك الزيادات الكبيرة في الاعتمادات المخصصة لمشاريع النقل البري والطرق واللاوتوسترادات ومشاريع أخرى ضمن بنود غير محددة مثل "مشاريع تنمية متعددة الأهداف"، بالإضافة إلى تسليفات الخزينة الطارئة لتغطية عجز مؤسسة كهرباء لبنان.

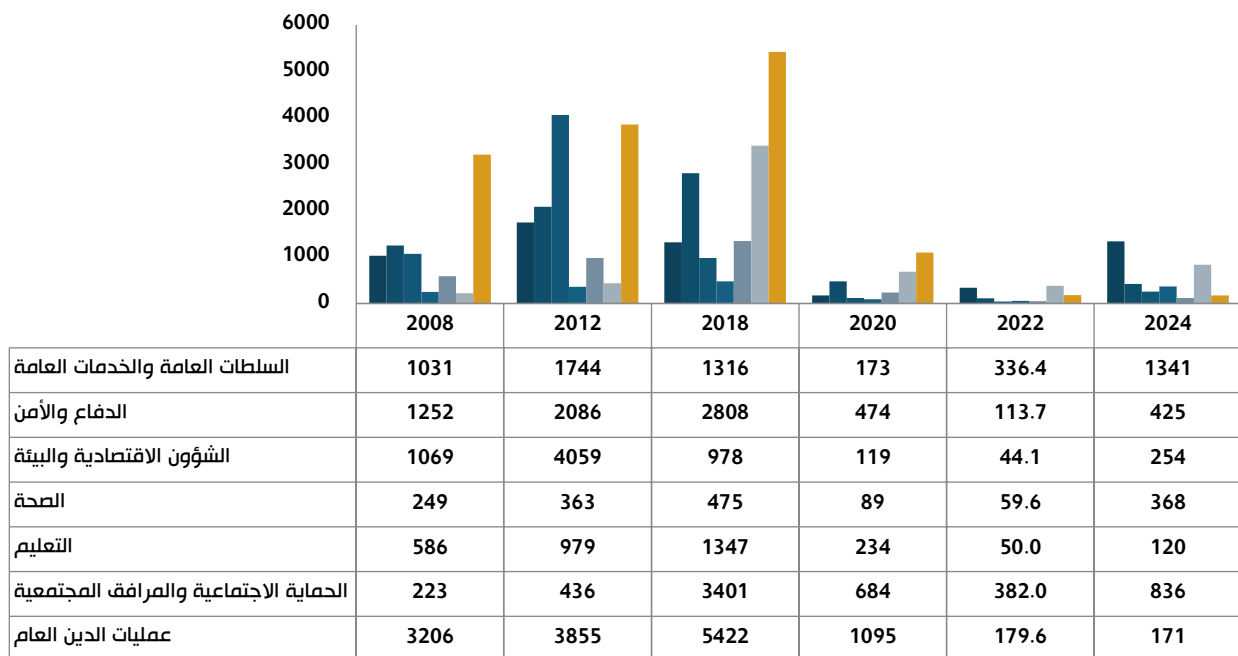
أما في سنة 2018 فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على عمليات إدارة الدين العام إلى 34,4٪ بالمقارنة مع 28,5٪ سنة 2012. مما يعكس زيادة كبيرة في المديونية العامة للدولة أعقبت الزيادة الكبيرة من جرّاء تصحيح الأجور عبر إقرار سلسلة الرتب والرواتب في أيلول 2017. لترتفع نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية والمرافق المجتمعية من 3,2٪ سنة 2012 إلى 21,6٪ سنة 2018. والجدير ذكره أن الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الحريري في تلك الفترة كانت واقعة بالكامل تحت نشوة الوعود المرتبطة بمؤتمر "سيدر" الذي انعقد في باريس بتاريخ 6 نيسان 2018، لناحية منح لبنان قروض وهبات بقيمة 11 مليار دولار بقيت حبراً على ورق بحجة عدم تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. وبالتوازي بلغ الإنفاق على الدفاع والأمن ذروته أيضاً سنة 2018. فارتفعت نسبته من 15,4٪ سنة



رسم بياني رقم 1: التصنيف الوظيفي للنفقات العامة خلال الفترة 2008-2024 (مليار ليرة لبنانية)



رسم بياني رقم 2: التصنيف الوظيفي للنفقات العامة خلال الفترة 2008-2024 (مليون دولار)



جدول رقم (1): تطوّر احتياطي النفقات الطارئة والاستثنائية في الموازنة العامة 2008-2024



السنة	(1) نفقات طارئة واستثنائية (احتياطي الموازنة) - مليار ليرة	(2) إجمالي الإنفاق المقدّر في الموازنة - مليار ليرة	نسبة (1)/(2)
2008	161,5	11475	1,4%
2012	543,2	21063	2,6%
2018	945	23854,3	4%
2020	574,4	24100	2,4%
2022	9410,1	49416,7	19%
2024	101302,4	300519,3	33,7%

ربط مدروس للتمويل بالنتائج. ومع الوقت تصبح مخرجات الإنجاز والأداء مصدرًا هامًا للمعلومات في آلية صنع القرار المتعلق بكيفية تخصيص الموارد المالية وتحسين الخدمة العامة، في سياق عملية إعداد الموازنة. وبذلك تتحول الموازنات العامة إلى خطط تشغيل مالية بدلاً من كونها ماكينة استنزاف مالية لموارد الدولة.

لكن الخطوة الأولى في هذا المجال تبدأ بضرورة توفير خطط للنهوض الاقتصادي والتعافي المالي، من ضمنها إعادة هيكلة المؤسسات والإدارات العامة بما يتوافق مع هذه الخطط كشرط لنجاح عملية تطوير الموازنة العامة في هذا الاتجاه. إذ إن وجود موازنة البرامج عندها يصبح لازماً كأداة لتنفيذ تلك الخطط والرؤى الاقتصادية والمالية الحكومية، التي بدونها لا يمكن وضع موازنات لبرامج ومشروعات. فمن شروط نجاح هذه الموازنات تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس بواسطة مؤشرات إنجاز محددة لكل برنامج أو مشروع. الأمر الذي قد يكون عبئاً بدون الخطط المشار إليها، أي أن البرامج والمشروعات في موازنات الأداء لا بد أن تكون مدرجة ضمن رؤية اقتصادية أوسع تعمل على تحقيق أهدافها.

مثال عملي:

ولتوضيح الفكرة بشكل أفضل نفترض أن الحكومة تعمل على تنفيذ خطة اقتصادية ضمن رؤية تنموية

3. مقترحات لتعزيز الدور التنموي للموازنة وتفعيل حوكمة الإنفاق العام

إن تعزيز الدور التنموي للموازنة وتفعيل حوكمة الإنفاق العام، وصولاً إلى تطوير وتحسين الخدمات العامة كمّاً ونوعاً يتطلبان قبل أي شيء استعادة دور الموازنة العامة بوصفها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن تحقيق هذه الغاية من دون ضمان توظيف أموال دافعي الضرائب بطريقة تسمح بقياس ما أنجزه القطاع العام بتلك الأموال. وبمعنى أوضح إعادة النظر بقواعد إعداد الموازنة العامة، بتحويل الاهتمام من موازنة بنود تعكس المُدخلات (كم سننفق؟) إلى موازنة برامج وأداء تعكس المخرجات والنتائج (ماذا سنحصل من هذا الإنفاق؟).

صحيح أن موازنات البرامج والأداء لم تتحوّل حتى تاريخه إلى ممارسة شائعة عالمياً في إعداد الموازنات العامة، لأسباب تتصل بظروف كل دولة، إلا أن ذلك لا يحول دون تطبيق ما أمكن من تقنيات تلك الموازنات في سبيل تطوير موازنات البنود الحالية. ومع أخذ الواقع السياسي والإداري المحلي الراهن بعين الاعتبار، يمكن في المرحلة الأولى خوض هذه التجربة في قطاعات محددة ومختارة بعناية مثل قطاعات الإنتاج وتكنولوجيا المعلومات، كما سنشير لاحقاً.

فموازنات البرامج والأداء تهدف لتحسين فعالية الانفاق العام وبالتالي تقديم خدمات عامة بنوعية أفضل، عبر



سادساً. وضع مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية مسبقاً لقياس مستوى إنجاز البرامج التي أنفقت عليها الاعتمادات. ولا يتم الانتقال إلى المرحلة التالية من التنفيذ في الموازنة الجديدة قبل تقييم مستوى الأداء وقياس الإنجاز باستخدام تلك المؤشرات

سابعاً. تقوم الإدارات والمؤسسات المعنية بنشر تقارير دورية حول مستوى التقدم في إنجاز المشروعات والبرامج.

ثامناً. يتولّى مجلس النواب مراقبة وتدقيق نتائج تنفيذ البرامج الواردة في الموازنة السنوية قبل الموافقة على الموازنة الجديدة.

وذلك على الشكل الآتي:

عامة للبلاد مصادق عليها بحسب الأصول، وتعطي الأفضلية لتطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة قدراتها التنافسية (الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات) في سياق العمل على معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات. في هذه الحالة تفترض موازنة البرامج والأداء إدراج مجموعة محددة من المشروعات والبرامج يعمل على تنفيذها القطاع العام أو بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل تحقيق الغاية المشار إليها أعلاه، بالإضافة إلى وضع رزمة من مؤشرات القياس النوعية والكمية تكون واقعية وقابلة للتطبيق، وذلك للتمكن من تقييم مخرجات تلك المشروعات والبرامج ومستوى التقدم في تحقيق الأهداف. وهذه البرامج والمشروعات مع ما تستلزمه من موارد بشرية ومادية (ثابتة ومنقولة، ومستوردة أو محلية) تُدرج كمرحلة أولى في موازنات وزارات الصناعة والزراعة والتربية والاتصالات على وجه الخصوص بوصفها معنية بتنفيذ تلك البرامج، وذلك على الشكل الآتي:

أولاً. الغرض: تطوير قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات، بهدف الحدّ من عجز ميزان المدفوعات وزيادة احتياطي البلاد من العملات الصعبة.

ثانياً. قيام الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بتحديد البرامج والمشروعات المطلوبة في السنة الجديدة، على ضوء الخطة الاقتصادية في البلاد ككل،

ثالثاً. تحدّد الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لتنفيذ كل من تلك البرامج والمشروعات، بالإضافة إلى مصادرها الخارجية والمحلية.

رابعاً. يُحدّد الجدول الزمني والمرحلي لتنفيذ تلك البرامج والمشروعات بالتفصيل.

خامساً. تُقدّر تكلفة الموارد اللازمة سنوياً وتُدرج في الموازنة بحسب مراحل تنفيذ البرامج والمشاريع.



المؤشرات	المشاريع	القطاع
قياس نسبة التقدم في إنجاز المناطق الصناعية.	■ إقامة ثلاث مناطق صناعية، (واحدة في تربل-البقاع، وثانية في الزهراني جنوب لبنان، وثالثة في شكا شمال لبنان). مجهزة بالبنية التحتية الضرورية للأنشطة الصناعية، بما فيها مشاريع للطاقة المتجددة من الرياح والشمس، وتمنح الإعفاءات والتسهيلات الإدارية والضريبية.	قطاع الصناعة
نسبة النمو في حجم أعمال الشركات القائمة ومشاريع الاندماج.	■ تحفيز المبادرات لزيادة حجم الأعمال من خلال أطر للتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات وتشارك الموارد بين أعمال متشابهة ضمن حيز جغرافي معين.	
نسبة نمو التوظيف في قطاع الصناعة عمومًا، والطاقة المتجددة تحديدًا.	■ برامج للتدريب المهني وتطوير المهارات في الصناعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع.	
حجم الزيادة في نمو الصادرات الصناعية ذات المحتوى المعرفي.	■ إقامة ثلاثة مشاريع لتدوير النفايات باستخدام التقنيات المناسبة لذلك في كل من بيروت وصيدا والبداوي في طرابلس.	
نسبة النمو في استحداث منتجات جديدة بمعايير نوعية محددة.		

المؤشرات	المشاريع	القطاع
عدد المزارعين والمشروعات الزراعية والتصنيع الزراعي المستفيدة من التسليقات الزراعية.	■ برنامج تسليف زراعي بقيمة 60 مليون دولار لتمكين المزارعين من استخدام التقنيات وتكنولوجيا الإنتاج الزراعي والحيواني الميكانيكية الحديثة.	قطاع الزراعة
تطور الميزان التجاري في مجال استيراد وتصدير المنتجات الزراعية، خصوصًا المحاصيل والأسماك.	■ اعتماد بقيمة 10 ملايين دولار لوزارة الزراعة لتحديث شبكات الري وتجميع مياه الأمطار في مناطق عكار والضنية والمهمل والبقاع الغربي والنبطية وراشيا وصور وبنت جبيل.	
عدد المشروعات وفرص العمل الجديدة المستحدثة في القطاع الزراعي ضمن نشاطات محدّدة.	■ دعم الأعمال التي توفر قيمة مضافة للمنتجات الزراعية الأولية، مثل التصنيع الزراعي، والتوضيب والتخزين والتسويق. قيمة البرنامج 20 مليون دولار يفتح في موازنة وزارة الصناعة.	
نسبة التقدم في إنجاز مشروعات شبكات الري وتجميع مياه الأمطار ضمن المواصفات المحدّدة.	■ تعزيز الأمن الغذائي عبر تقديم البذار المحسنة والإرشاد للمزارعين لتنويع زراعة المحاصيل الاستراتيجية. قيمة البرنامج 3 ملايين دولار يُفتح في حساب وزارة الزراعة.	
	■ توفير اعتماد في موازنة وزارة الزراعة بقيمة 7 ملايين دولار لتقديم التسهيلات لمزارعي الأسماك البحرية والنهرية ضمن مواصفات محدّدة.	



المؤشرات	المشاريع	القطاع
<ul style="list-style-type: none"> ■ نسبة تقدّم العمل في إنجاز مراكز وحاضنات الأعمال في المناطق المحدّدة. ■ نسبة الزيادة في عدد مستخدمي الانترنت عمومًا ومنصات والخدمات الإلكترونية تحديدًا بحسب فئات الأعمار. ■ نسبة الزيادة في رقم أعمال المؤسسات المسجلة، وفي تسجيل مؤسسات جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ■ فرص العمل الجديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ■ تقييم مستوى التحسن/ أو الخروقات في حماية الموجودات الرقمية والمعلومات الحساسة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ إقامة مراكز وحاضنات أعمال للشركات الناشئة، لتقديم الإرشاد والموارد والحيّز المكاني وتمكينهم من الحصول على التمويل اللازم، بالإضافة إلى إعفائهم من الرسوم والضرائب لمدة ثلاث سنوات من بداية العمل. (عدد المراكز والحاضنات 4 موزعة بين بيروت الكبرى، طرابلس، النبطية، رياق). ■ تضمين المناهج التعليمية في مرحلة التعليم العام برامج تدريب لتزويد الطلاب بالثقافة الرقمية والمهارات التقنية. ■ تأسيس منصات رقمية لتقديم الخدمات الحكومية عبر الانترنت. ■ تزويد شبكة الاتصالات بالتجهيزات والبرامج اللازمة لتطوير البنية التحتية للأمن السيبراني، لحماية مصالح الأفراد والشركات. 	قطاع تكنولوجيا المعلومات

4. موازنات الأداء والبرامج وعلاقتها بالشراء العام

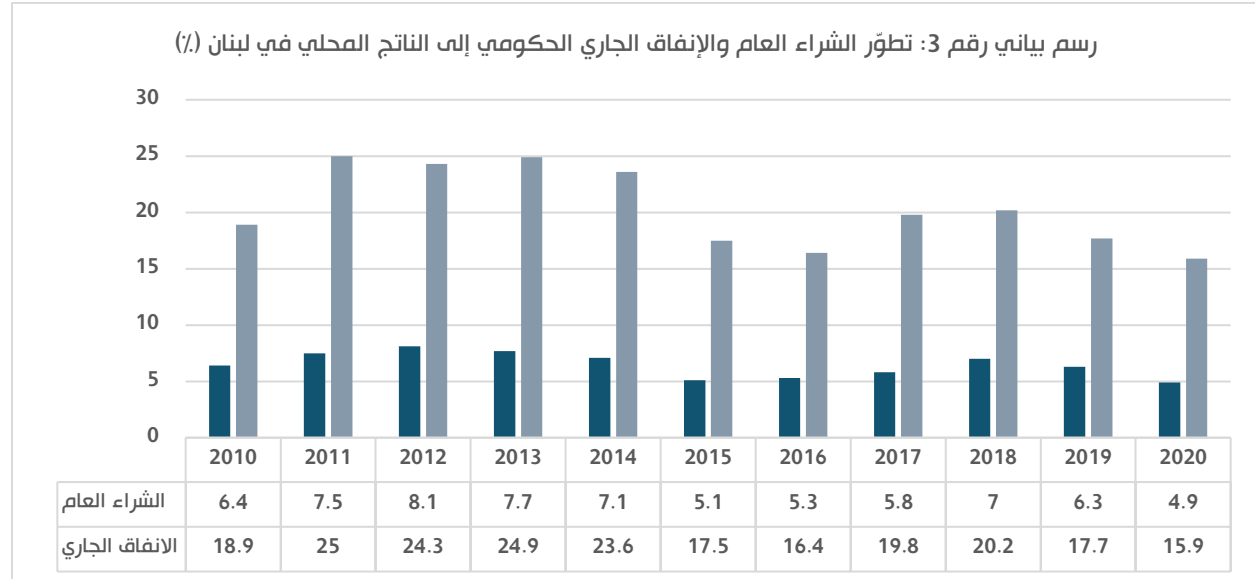
تساهم موازنات البرامج والأداء في تحقيق أهداف قانون الشراء العام رقم 244/2012 وتسهيل عملية تطبيقه بفعالية، لا بل نجد فيهما خطوتين متكاملتين ومرتبطين عضويًا لتلقيان عند توفير القدرة على التخطيط والبرمجة المسبقة لاحتياجات الإدارة العامة للشراء العام، مما يجعل عملية إدارة المناقصات والانفاق العام عمومًا أكثر انضباطًا وشفافية، مع معرفة وتحديد التزامات الدولة في المديين المتوسط والبعيد. فموازنة البرامج والأداء يمكن أن تشكّل القاعدة الأساسية لتصويب عملية الشراء العام، خصوصًا مع أخذ الكثير من مبادئ قانون الشراء العام نفسه بعين الاعتبار.

ومن هذه المبادئ على سبيل المثال مبدأ شمولية القانون، الذي يعني أن أحكامه تشمل كافة الجهات الشارية في الدولة من وزارات ومؤسسات وهيئات عامة ومجالس وصناديق وبلديات ومرافق عامة، وكذلك

جميع عمليات الشراء العام في الموازنة من لوازم وأشغال وخدمات وما إلى ذلك. ومن مبادئ القانون أيضًا التخطيط المتوسط الأمد في إعداد الموازنات لتحسين تصميم وتخطيط دورة الشراء العام. ولا يخفى أن هذا المبدأ يدخل في صميم إعداد موازنات البرامج والأداء، كما سنرى لاحقًا. ومنها كذلك مبدأ الاستدامة، بمعنى أن تراعي عمليات الشراء أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو ما ينسجم مع الأسباب الموجبة لموازنات البرامج والأداء. ومما لا شك فيه أن بلوغ عمليتي إعداد الموازنة العامة وتصميم الشراء العام هذا المستوى المتقدم من التحديث، يمكن أن يشكّل بحدّ ذاته إشارة إيجابية تبعث على الثقة لدى المستثمرين والعارضين والمؤسسات الدولية على حدّ سواء، مع ما يعنيه ذلك من تأمين مشاركة أوسع من قبل شركات القطاع الخاص، حتى الصغيرة منها والمتوسطة. إذ إن توقّر مؤشرات القياس النوعية والكمّية المحددة والبرمجة الزمنية الواضحة،

النفقات العامة والنتائج المحلي في المرحلة القادمة مع انطلاق عملية إعادة البناء والنهوض الاقتصادي، علماً أن هذه النسبة بقيت مستقرة نسبياً خلال السنوات السابقة رغم تراجع الإنفاق الحكومي قياساً على الناتج المحلي، كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

يعتبر من العوامل المساعدة في تسهيل إجراء مناقصات متكافئة دون تمييز بين العارضين. وهذه الخطوة التحديثية المتمثلة في موازنات الأداء والبرامج تصبح أكثر إلحاحاً مع مرور الأيام، لأسباب متعددة منها على سبيل المثال توقّع ارتفاع نسبة الشراء العام من



المصدر: معهد باسل فليحان المالي، وزارة المالية

* * *

- التضخم الفعلي لأنه لا يعكس بشكل كامل التكلفة المتزايدة للسلع والخدمات الأساسية.
- تضليل السياسات: تضليل سياسات عامة تتعلق بحياة الناس مثل تعديلات الحد الأدنى للأجور، والسياسات الضريبية، وبرامج المساعدات الاجتماعية.
- فقدان الثقة: يمكن أن يؤدي الاستخدام المستمر للأوزان القديمة إلى تآكل ثقة الجمهور في مؤشر أسعار المستهلك والإحصاءات الاقتصادية الرسمية عمومًا لأن لا يعبر عن الواقع الفعلي.

ونتيجة لتقادم سلّة الاستهلاك في لبنان وغياب الإرادة الحكومية حاليًا لتحديث هذا المؤشر من خلال إجراء

3. قياس التضخم الأساسي في لبنان

دخل لبنان في أزمة اقتصادية غير مسبوقة منذ العام 2019 أدت إلى حدوث تضخم مفرط، وانهيار للعملة، وتغييرات جذرية في أنماط الاستهلاك. ونتيجة لارتفاع أسعار الضروريات مثل الغذاء والوقود بشكل غير متناسب، يضطر المستهلكون إلى تغيير عادات الإنفاق الخاصة بهم تغييرًا قد يكون جذريًا. ويفرض هذا الأمر إعادة النظر بسلّة الاستهلاك الحالية المعتمدة في قياس مؤشر أسعار الاستهلاك خصوصًا أن تقادم أوزان سلّة المؤشر أسعار المستهلك يترتب عليه عواقب سلبية متعدّدة منها:

- قياس غير دقيق للتضخم: قد يقلل مؤشر أسعار المستهلك بشكل كبير من قيمة



الأساسية، بعيداً عن التشوهات الناجمة عن تقلبات الأسعار قصيرة الأجل في قطاعات محددة. تمتد أهمية هذا المسعى إلى ما هو أبعد من المجال الأكاديمي أو النظري؛ بل يتعلق الأمر بشكل أساسي بتزويد صنّاع السياسات في لبنان بالأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في بيئة اقتصادية مليئة بالتحديات، حيث تعدّ المؤشرات الاقتصادية الدقيقة وذات الصلة، مثل التضخم الأساسي، ضرورة لتصميم سياسات نقدية فعالة، خاصة في بلد يهدف إلى تجاوز عدم الاستقرار الاقتصادي نحو التعافي والنمو.

1. مستويات التضخم في لبنان تتصدّر المراتب الأولى عالمياً

سجل لبنان عام 2023 معدل تضخم مؤلفاً من ثلاثة أرقام للعام الثالث على التوالي حيث بلغ معدل التضخم 221.3 % بحسب إدارة الإحصاء المركزي مقابل 171.2 % عام 2022 و 154.8 % عام 2021. وهذه الأرقام تجعل لبنان يحتل المراتب الأولى لجهة معدلات التضخم على مستوى العالم منافساً بذلك كلاً من فنزويلا وزيمبابوي والسودان على المرتبة الأولى بحسب ما يتبيّن من الجدول رقم (1) أدناه، مع الإشارة إلى أن بيانات عام 2023 غير مكتملة لباقي الدول.

جدول رقم 1: ترتيب الدول الخمس الأولى في نسبة التضخم على صعيد العالم

المرتبة	2020	2021	2022
المرتبة الأولى	فنزويلا 2,355.15	فنزويلا 1,588.51	زيمبابوي 193.399
المرتبة الثانية	زيمبابوي 557.21	السودان 359.92	فنزويلا 186.542
المرتبة الثالثة	السودان 163.258	لبنان 154.759	لبنان 171.197
المرتبة الرابعة	لبنان 84.88	زيمبابوي 98.541	السودان 138.803
المرتبة الخامسة	الأرجنتين 42.015	سورينام 59.12	الأرجنتين 72.431

المصدر: تم إعداده استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي

مسح جديد للأسر المعيشية، تهدف هذه الدراسة إلى حساب مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation). ويعدّ التضخم الأساسي مؤشراً أساسياً تستخدمه الدول التي تبني سياساتها النقدية على استهداف التضخم، وتسعى جاهدة لإبقائه ضمن حدود معينة، مثل الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، والعديد من البلدان النامية. وبما أن لبنان يمر الآن بمرحلة انتقالية في سياسته النقدية، فإن هذه الدراسة تمثل خطوة أولية تؤكد أهمية تطوير المؤشرات الإحصائية في لبنان من أجل صياغة سياسات مبنية على أدلة دقيقة. كما تسعى هذه المبادرة إلى معالجة الفجوة الحرجة في أدوات التحليل الاقتصادي وصياغة السياسات في لبنان من خلال اعتماد نهج أكثر دقة لقياس التضخم، وهو نهج يعكس المنهجيات التي تستخدمها البلدان ذات الأطر النقدية المتقدمة. ومن خلال التركيز على التضخم الأساسي، الذي يستبعد العناصر المتقلّبة مثل أسعار المواد الغذائية والطاقة، تهدف الدراسة إلى توفير مقياس أكثر استقراراً وموثوقية للضغوط التضخمية داخل الاقتصاد. ويعدّ هذا الإجراء تدبيراً حاسماً لفهم اتجاهات التضخم

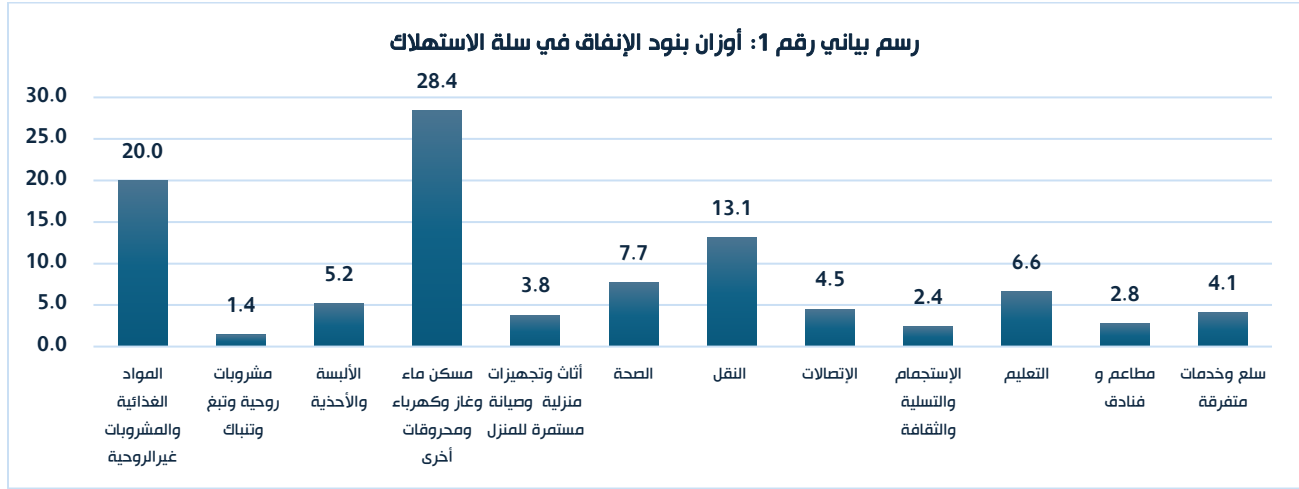
2. أرقام التضخم في لبنان مستمدة من تغيّرات مؤشر أسعار المستهلك

تقوم إدارة الإحصاء المركزي (CAS) في لبنان بحساب مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، بالاستناد إلى سلّة



إلى 12 قسماً بحسب "تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الأمم المتحدة (COICOP)، وتختلف أوزانها بحسب الرسم البياني رقم (1) الآتي:

استهلاك مستمدة من مسح ميزانية الأسر لعام 2012 لتحديد الأهمية النسبية للسلع والخدمات في الإنفاق الاستهلاكي. وتنقسم أبواب الاستهلاك في هذه السلة



ويجري حساب مؤشر أسعار الاستهلاك وفقاً لمعادلة لاسبير الهندسية Geometric Laspeyres:

$$I_{Lebanon}^t = \prod_{d=1}^{12} (I_d^t)^{w_d^0}$$

وتشرين الأول 2019 وفترة ما بعد الأزمة بين تشرين الثاني 2019 وكانون الثاني 2024.

ثانياً: اتساع هامش التقلبات والتغيرات بعد الأزمة بما يفوق كثيراً الفترة ما قبلها وذلك على الشكل المبين في الجدول رقم 2 أدناه. وفي التفاصيل يلاحظ ما يلي:

- المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية: شهدت هذه السلع ارتفاعاً كبيراً بعد الأزمة، حيث قفز متوسط تغير الأسعار الشهري من 0.10% إلى 11.90%. ما يعكس تأثير الأزمة الشديد على تكاليف المعيشة الأساسية خصوصاً أن وزن هذا الباب ضمن المؤشر يساوي 20%.
- المشروبات الروحية والتبغ والتبناك: ارتفع متوسط تغير الأسعار في هذه الفئة من 0.30% قبل الأزمة إلى 11.70% بعد الأزمة، لكن وزنها المحدود نسبياً

حيث يمثل "I" التغير الشهري لأسعار بنود الإنفاق و "w" وزن البند في سلة الاستهلاك ، وسوف نستخدم هذه المعادلة لإعادة احتساب مؤشر أسعار الاستهلاك الجديد كأساس في احتساب مؤشر التضخم الأساسي.

3. التغيرات الشهرية في أبواب سلة الإنفاق الاستهلاكي:

تُظهر البيانات المتعلقة بمؤشري متوسط التغيرات الشهرية للأسعار ومعامل التباين (Variance) لمكونات مؤشر أسعار المستهلك (CPI) قبل وبعد الأزمة في لبنان حقيقتين فيما خص تطور الأسعار وهما:

أولاً: زيادة ملحوظة في أسعار جميع الأبواب تقريباً ضمن هذين المؤشرين وبالمقارنة بين التغيرات في الأسعار بين فترة ما قبل الأزمة بين كانون الأول 2013



- التعليم: سجّل متوسط التغيّر في أسعار التعليم ارتفاعاً ملحوظاً من 0.3% إلى 16% وهو أعلى متوسط تغيّر شهري بعد الأزمة.
 - المطاعم والفنادق: ارتفع متوسط تغيّر أسعار الخدمات المتعلقة بالمطاعم والفنادق ارتفاعاً كبيراً من 0.2% إلى 12.6% بعد الأزمة.
 - السلع والخدمات المتفرقة: ارتفع متوسط التغيّر الشهري في الأسعار من 0.2% قبل الأزمة إلى 10.2% بعد الأزمة.
- وبالإجمال، فقد ارتفع متوسط التغيّر الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلك من 0.1% قبل الأزمة إلى 8.4% بعد الأزمة. ما يشير إلى اتساع هامش تقلّب الأسعار بشكل كبير في الفترة اللاحقة للأزمة، بالمقارنة مع الفترة السابقة، وهذا الاتساع ينعكس في زيادة معامل التباين (Variance) الذي يؤكّد أن التغيرات في الأسعار بعد الأزمة أصبحت أكثر تقلّباً وغير متوقعة مقارنة بالفترة قبل الأزمة. ما يعني عملياً صعوبة التنبؤ بتكاليف المعيشة وتخطيط الأعمال والموازنات الشخصية في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي. ويمكن ملاحظة أن معامل التباين لمؤشر أسعار المستهلك قد ارتفعت من 0.1% إلى 0.5% وهي أقل من بنود عدّة في المؤشر بحسب الجدول رقم 2 أدناه:

- في المؤشر (1.4%) يجعل تأثير هذا الارتفاع الكبير في السعر محدوداً.
- الألبسة والأحذية: شهدت أسعار هذه السلع ارتفاعاً كمتوسط شهري من 1.20% قبل الأزمة إلى 11.10% بعدها، مما يشير إلى زيادة كبيرة في تكلفة الملابس والأحذية التي تمثّل 5.2% في سلّة الاستهلاك.
- مسكن، ماء، غاز، كهرباء، ومحروقات أخرى: لقد سجّل هذا الباب ارتفاعاً متواضعاً كمتوسط من 0.10% قبل الأزمة إلى 5.20% بعد الأزمة. وهذا الارتفاع البسيط سببه أن حوالي 58% من هذا الباب تعود إلى تكاليف السكن التي لا تتغيّر عادة بشكل شهري في المؤشر. وفي التفاصيل فقد ارتفع بند الإيجارات من 0.40% قبل الأزمة إلى 3.00% بعدها. أما القيمة التأجيرية للمالكين فقد زادت من 0.20% إلى 3.90% في الفترة ذاتها. كما ارتفع متوسط تغيّر الأسعار باب ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى من 0.10% قبل الأزمة إلى 7.9% بعد الأزمة وذلك كمؤشر على ارتفاع كبير في أسعار المحروقات وخصوصاً بعد إزالة الدعم عنها.
- الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة المستمرة للمنزل: ارتفع متوسط التغيّر الشهري في أسعار هذا الباب بشكل كبير من 0.2% إلى 11.4%.
- الصحة: زاد متوسط التغيّر الشهري لأسعار الخدمات الصحية من 0% قبل الأزمة إلى 9.2% بعد الأزمة.
- النقل: ارتفع متوسط التغيّر الشهري لأسعار النقل من 0% قبل الأزمة إلى 10.20% بعد الأزمة.
- الاتصالات: ارتفع متوسط التغيّر الشهري لأسعار الاتصالات في لبنان من 0.3%- إلى 8% بعد الأزمة.
- الاستجمام والتسليّة والثقافة: سجّل متوسط التغيّر الشهري في هذا البند ارتفاعاً ملحوظاً من 0.3% إلى 8.3% بعد الأزمة.



جدول رقم 2: متوسط التغير الشهري في مؤشر أسعار الاستهلاك ومعامل التباين قبل الأزمة وبعدها

معامل التباين	متوسط التغير بعد الأزمة تشرين الثاني 2019 وحتى كانون الثاني 2024	معامل التباين	متوسط التغير قبل الأزمة كانون الأول 2013 وحتى تشرين الأول 2019	
1.80%	11.90%	0.01%	0.10%	المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية
3.10%	11.70%	0.01%	0.30%	مشروبات روية وتبغ وتبناك
2.70%	11.10%	0.60%	1.20%	الألبسة والأحذية
0.60%	5.20%	0.01%	0.10%	مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحرقات أخرى
0.50%	3.00%	0.01%	0.40%	ايجار
1.10%	3.90%	0.00%	0.20%	القيمة التاجيرية للمالكين
1.60%	7.90%	0.05%	-0.10%	ماء وغاز وكهرباء ومحرقات أخرى
3.40%	11.40%	0.00%	0.20%	أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل
5.00%	9.20%	0.01%	0.00%	الصحة
1.60%	10.20%	0.03%	0.00%	النقل
5.10%	8.00%	0.06%	-0.30%	الاتصالات
0.90%	8.30%	0.01%	0.30%	الاستجمام والتسليه والثقافة
72.10%	16.00%	0.01%	0.30%	التعليم
2.50%	12.60%	0.00%	0.20%	مطاعم و فنادق
1.80%	10.20%	0.00%	0.20%	سلع وخدمات متفرقة
0.50%	8.40%	0.01%	0.10%	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

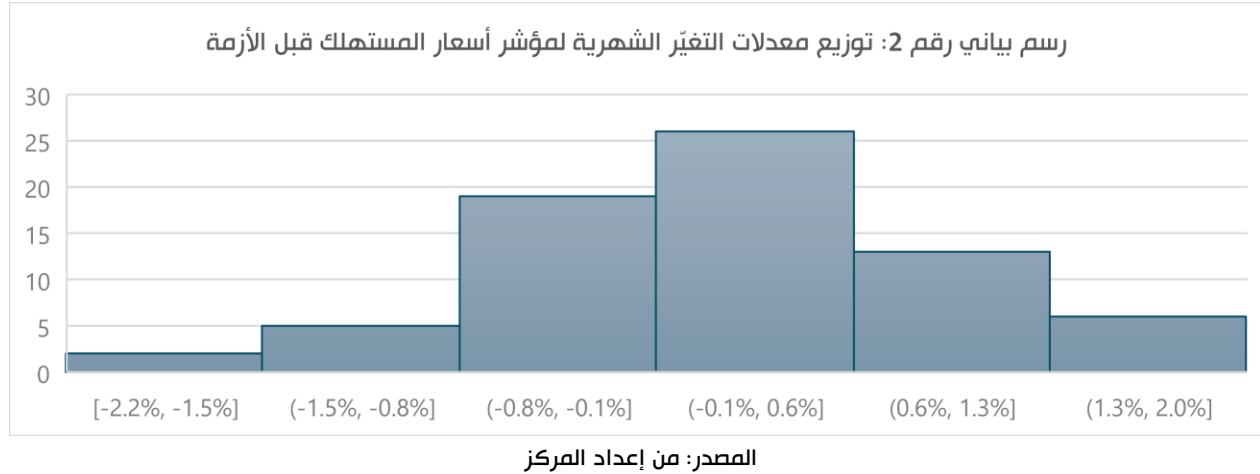
المصدر: من إعداد المركز

- 5.6٪ من التغيرات الشهرية كانت بين نقص بنسبة 2.2-٪ ونقص بنسبة 0.9-٪. وهي تُعبر عن انخفاض أكبر في الأسعار لكن بنسبة أقل تواتراً.
 - 11.2٪ من التغيرات الشهرية كانت بين زيادة بنسبة 1.1٪ وزيادة بنسبة 2.4٪. وهذا يُظهر وجود عدد لا بأس به من الأشهر شهدت زيادات أعلى في مؤشر الأسعار.
- هذا التباين في التوزيع يشير إلى أن الاقتصاد خلال هذه الفترة كان يشهد تقلبات معتدلة في مؤشر أسعار الاستهلاك، مع ميل للاستقرار والتغير المعتدل في الأسعار من شهر لآخر.

ولمزيد من التوضيح يظهر الرسم البياني رقم 2 أدناه التوزيع الطبيعي لمعدلات التغير الشهري لمؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) خلال الفترة من كانون الأول 2013 حتى تشرين الأول 2019.

حيث يتبين بحسب المعطيات الإحصائية للرسم المذكور ما يلي:

- 83٪ من التغيرات الشهرية في مؤشر أسعار الاستهلاك كانت تتراوح بين نقص بنسبة 0.9-٪ وزيادة بنسبة 1.1٪. هذا يعني أن معظم التغيرات كانت ضمن نطاق متوازن ومستقر نسبياً.



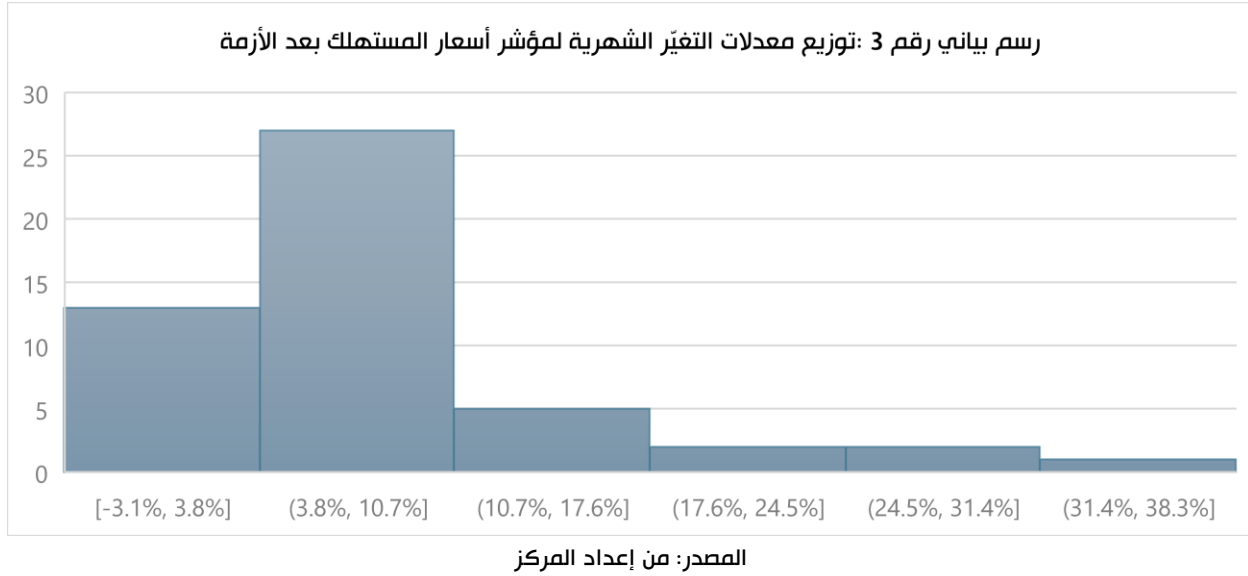
إلى وجود فترات من التضخم العالي جداً، كمؤشر على حدوث اضطراب اقتصادي.

- 10% من الأشهر: كانت التغيرات الشهرية للأسعار تقع بين 17.6% و 38.3%. مما يعبر عن فترات استثنائية شهدت تضخماً هائلاً، أي حدوث حالات من التضخم المفرط، وهو وضع اقتصادي خطير يمكن أن يؤدي إلى تآكل قيمة العملة وانعدام الاستقرار الاقتصادي.

وهذا التوزيع بعد الأزمة يشير إلى زيادة كبيرة وغير مسبوقة في معدلات التضخم، تترك تأثيرات واسعة النطاق للأزمة وعميقة على الاقتصاد، وتعكس تدهوراً مالياً كبيراً يترك تأثيره على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية.

وبالانتقال إلى تغير الأسعار في مرحلة ما بعد الأزمة نجد أن الرسم البياني رقم 3 يظهر تغيرات حادة وملحوظة في توزيع نسب التغير الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك بحسب المعطيات التالية:

- 54% من إجمالي الأشهر: شهدت التغيرات الشهرية في مؤشر أسعار الاستهلاك خلالها بين 3.8% و 10.7%. ما يعني أن أكثر من نصف الفترة كانت تشهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار بمعدل يفوق المعدلات الطبيعية للتضخم.
- 26% من إجمالي الأشهر: شهدت تغيرات في الأسعار تتراوح بين نقص بنسبة 3.1% وزيادة بنسبة 3.8%. هذا يدل على وجود تقلبات في الأسعار، لكن بمعدل أقل حدة مقارنة بالمجموعة الأكثر تكراراً أعلاه.
- 10% من إجمالي الأشهر: كان التغير الشهري في الأسعار يقع بين 10.7% و 17.6%. ما يشير



4. مبررات احتساب "مؤشر التضخم الأساسي" في لبنان

هذه التغيرات الحادة والملحوظة في مؤشر أسعار الاستهلاك بعد الأزمة في لبنان كما أشرنا أعلاه تعتبر مبرراً لاحتساب مؤشر أكثر حيادية وثباتاً كمؤشر التضخم الأساسي وخصوصاً للأسباب التالية :

- فهم الاتجاهات الأساسية: التضخم الأساسي يستبعد السلع ذات الأسعار شديدة التقلب مثل الغذاء والطاقة، ما يوفر فهماً أفضل للاتجاهات الحقيقية للتضخم التي تؤثر في الاقتصاد على المدى الطويل.
- استبعاد التضخم المستورد الذي لا يتأثر بالسياسات النقدية ولا يرتبط بارتفاع تكلفة الأجور في الداخل وعادة ما يُستورد التضخم مع استيراد الغذاء والطاقة.
- أساس للسياسة النقدية: يعتبر التضخم الأساسي معياراً مهماً للسياسة النقدية. ففي وقت الأزمات تحتاج البنوك المركزية إلى بيانات دقيقة ومستقرة لتحديد مسار السياسات النقدية واحتواء التضخم.
- تثبيت التوقعات: حساب التضخم الأساسي يمكن أن يساعد في تثبيت التوقعات

المستقبلية للتضخم، ما يساهم في تعزيز الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين.

- مؤشر للقرارات الاقتصادية: توفر قراءات التضخم الأساسي معلومات حيوية يمكن أن تؤثر على قرارات الأعمال والاستثمار والاستهلاك وخاصة في مجال تحديد الحد الأدنى للأجور.
 - حماية القدرة الشرائية: التضخم المرتفع يمكن أن يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للعملة، وبالتالي، يصبح من المهم مراقبة التضخم الأساسي لحماية مدخرات الأفراد ومعيشتهم على المدى الطويل.
 - تجنب الركود التضخمي: يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة في بعض الأحيان استجابة للتضخم العالي إلى الركود. لذلك يمكن لحساب التضخم الأساسي أن يساعد في اتخاذ قرارات متوازنة تجنب الاقتصاد هذه الحالة.
- بناءً على ذلك، يصبح من الضروري تطوير أدوات قياس أكثر دقة وتطبيق مقاربات محسوبة لمعالجة التحديات الاقتصادية التي يواجهها لبنان في أعقاب الأزمة، دون أن تكون هذه الأدوات بديلاً عن ضرورة تحديث المؤشر



- النموذج الثالث: احتساب التضخم الأساسي دون بندي الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية والإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى
- اختيار النموذج الأمثل: اختيار مؤشر التضخم الأساسي الذي حصل على أقل معدل لمعامل التباين.

وقد تم احتساب المؤشر الأساسي منذ كانون الأول عام 2013 كسنة أساس لمؤشر أسعار المستهلك، أما معامل التباين الذي يتم على أساسه الاختيار بين النماذج الثلاثة فهو يحسب من تشرين الأول 2019 حتى كانون الثاني 2024 ، أي فترة عدم الاستقرار خلال الأزمة.

5. النموذج الأول: التضخم الأساسي دون احتساب بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية

في هذا القسم سيتم إقصاء بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية والذي يمثل 20% من إجمالي الإنفاق وبالتالي يصبح مجموع أوزان السلع المتبقية (79.9%)⁴، سيكون إعادة احتساب الأوزان الجديدة للبنود كما هي واردة في الجدول رقم (3) أدناه:

جدول رقم 3: أوزان سلة الاستهلاك بعد استبعاد بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية

بنود الإنفاق	الوزن الأساسي	وزن السلة دون احتساب الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	الأوزان الجديدة
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	20.0	-	
مشروبات روية وتبغ وتبناك	1.4	1.4	1.8%
الألبسة والأحذية	5.2	5.2	6.5%
إيجار	2.9	2.9	3.6%
القيمة التأجيرية للمالكين	13.6	13.6	17.0%
ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى	11.8	11.8	14.8%

Around the World: A Measure of Core Inflation.

⁴ عند جمع الأوزان المنشورة عن إدارة الإحصاء المركزي فإنها تساوي 99.9 ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تدوير الأرقام.

وفقاً لمسح جديد لميزانية الأسر من أجل تحديث اوزان سلة الاستهلاك.

ولقياس التضخم الأساسي هناك عدة طرق تقوم على استبعاد البنود "Exclusion Method" الأكثر تقلباً كالغذاء والطاقة والطرق الأخرى لإعادة توزيع المؤشر استناداً إلى Volatility-weighted or Inverted weight method أو تقليص المتوسط Trimmed Mean أو بحسب نماذج الاقتصاد الكلي Econometric models وغيرهم من الطرق³. ويعد احتساب مؤشر أسعار المستهلك باستبعاد الغذاء والطاقة (CPI-XFE) من سلة مؤشر أسعار المستهلك الطريقة الأبسط والأكثر استخداماً بين المصارف المركزية في العالم. وفي حالة لبنان قمنا باحتساب مؤشر التضخم الأساسي وفق ثلاثة نماذج معتمدين على معادلة لاسبير:

- النموذج الأول: احتساب التضخم الأساسي دون بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.
- النموذج الثاني: احتساب التضخم الأساسي دون بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى

³ - IMF Staff Papers. (2007). Core Inflation: Measurement and Statistical Issues in Choosing Among Alternative Measures. Vol. 54, No. 1.

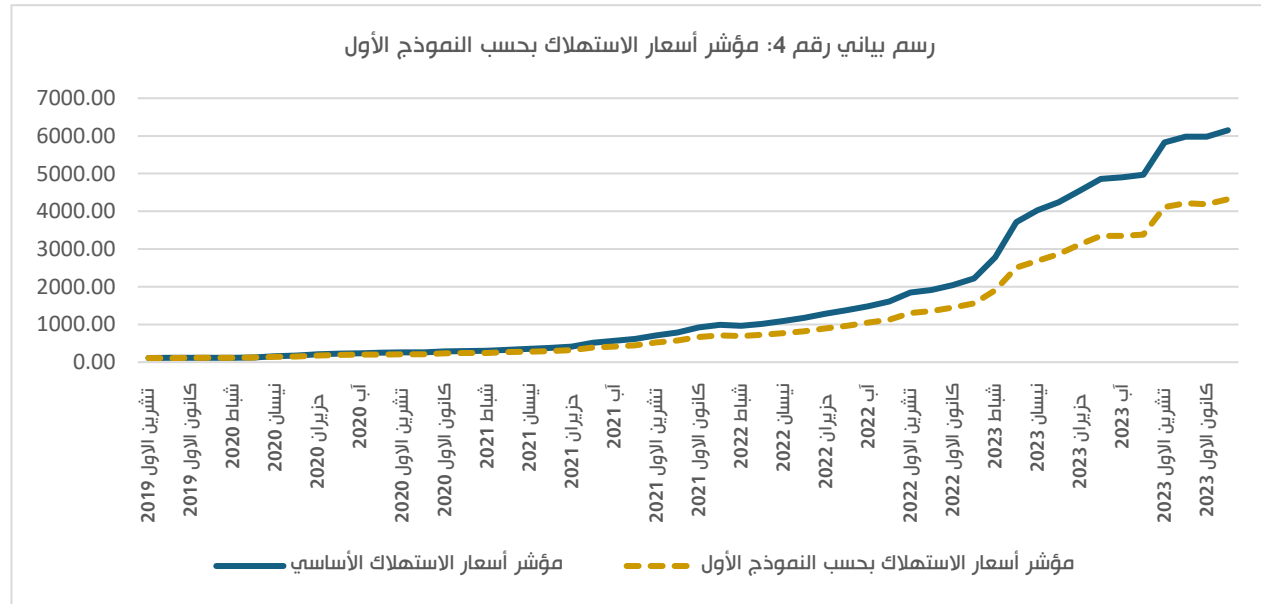
- IMF. (2023). Weighted Median Inflation



4.8%	3.8	3.8	أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل
9.6%	7.7	7.7	الصحة
16.4%	13.1	13.1	النقل
5.6%	4.5	4.5	الاتصالات
3.0%	2.4	2.4	الاستجمام والتسليّة والثقافة
8.3%	6.6	6.6	التعليم
3.5%	2.8	2.8	مطاعم و فنادق
5.1%	4.1	4.1	سلع وخدمات متفرقة
100.00	79.9	100.0	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

أساسي بعد نيسان 2022، وذلك بحسب الرسم البياني رقم (4) أدناه:

وبعد إعادة احتساب المؤشر باستخدام معادلة لاسبير تراجعت أرقام مؤشر أسعار الاستهلاك المعدّل بشكل كبير، ويظهر الفرق بين المؤشرين تحديداً بشكل



المصدر: من إعداد المركز

يستبعد هذا القسم بند الإنفاق على الماء والغاز والكهرباء ومحروقات أخرى الذي يمثل 11.8% من إجمالي سلّة إنفاق الأسرة وبالتالي يصبح مجموع وزن السلع المتبقية (88.1%)، ويعاد احتساب الأوزان الجديدة للبند كما هو وارد في الجدول رقم (4) أدناه:

ومن الواضح أن عدد المرّات التي ارتفع فيها المؤشر بين تشرين الأول 2019 حتى كانون الثاني 2024 قد انخفض من 55.7 مرّة إلى 39.16 مرّة بعد إقصاء بند الأغذية والمشروبات غير الروحية.

6. النموذج الثاني: التّضخم الأساسي دون احتساب بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى



جدول رقم 4: أوزان سلة الاستهلاك بعد استبعاد بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى

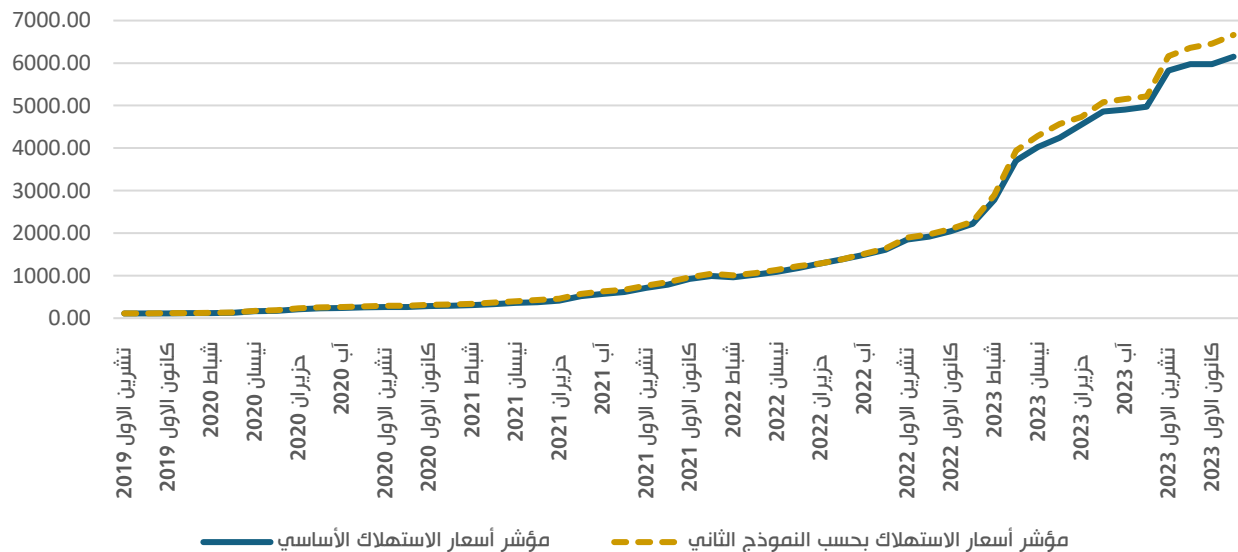
بنود الإنفاق	الوزن الأساسي	وزن السلة دون احتساب الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	الأوزان الجديدة
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	20.0	20.0	22.7%
مشروبات روية وتبغ وتبناك	1.4	1.4	1.6%
الألبسة والأحذية	5.2	5.2	5.9%
إيجار	2.9	2.9	3.3%
القيمة التآجيرية للمالكين	13.6	13.6	15.4%
ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى	11.8	-	-
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل	3.8	3.8	4.3%
الصحة	7.7	7.7	8.7%
النقل	13.1	13.1	14.9%
الاتصالات	4.5	4.5	5.1%
الاستجمام والتسلية والثقافة	2.4	2.4	2.7%
التعليم	6.6	6.6	7.5%
مطاعم و فنادق	2.8	2.8	3.2%
سلع وخدمات متفرقة	4.1	4.1	4.7%
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	100.0	88.1	100.00

المصدر: من إعداد المركز

ومحروقات أخرى ، وقد ظهر الفارق بشكل أساسي بعد
آب 2023 كما يظهر في الرسم البياني رقم (5) أدناه:

وبعد إعادة احتساب المؤشر وفقاً لمعادلة لاسير، نجد
أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد ارتفع بدلاً من أن ينخفض
بعد إقصاء بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء

رسم بياني رقم 5: مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الثاني



المصدر: من إعداد المركز



يتم احتساب التضخم الأساسي في هذه الحالة بعد استبعاد بندي الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية وماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى اللذين يشكلان 31.8٪ من إجمالي الإنفاق وبالتالي يصبح مجموع السلع المتبقية (68.1٪)، وبعد إعادة احتساب الأوزان الجديدة للبنود يصبح التوزيع على الشكل الوارد في الجدول رقم (4) أدناه:

فقد ارتفعت الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك بين تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2024 إلى حوالي 58.9 مرة بعد إقصاء بند ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى مقارنة بـ 55.7 مرة بمؤشر أسعار المستهلك الأساسي. ويمكن أن يُعزى سبب هذا الارتفاع إلى زيادة وزن بند الأغذية من 20 ٪ إلى 22.7 ٪.

7. النموذج الثالث: التضخم الأساسي دون احتساب بندي الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية وماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى

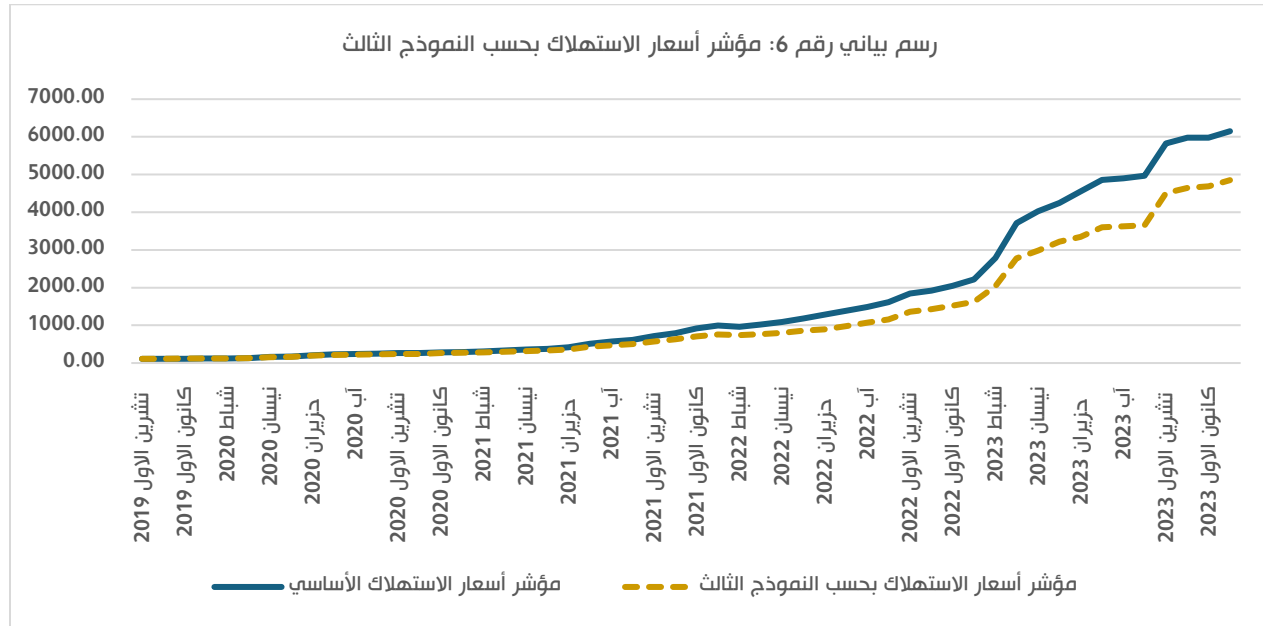
جدول رقم 4: أوزان سلة الاستهلاك بعد استبعاد بندي الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية وماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى

بنود الإنفاق	الوزن الأساسي	وزن السلة دون احتساب الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	الأوزان الجديدة
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	20.0	-	-
مشروبات روحية وتبغ وتبناك	1.4	1.4	2.1٪
الألبسة والأحذية	5.2	5.2	7.6٪
إيجار	2.9	2.9	4.3٪
القيمة التآجيلية للمالكين	13.6	13.6	20.0٪
ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى	11.8	-	-
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل	3.8	3.8	5.6٪
الصحة	7.7	7.7	11.3٪
النقل	13.1	13.1	19.2٪
الاتصالات	4.5	4.5	6.6٪
الاستجمام والتسليّة والثقافة	2.4	2.4	3.5٪
التعليم	6.6	6.6	9.7٪
مطاعم و فنادق	2.8	2.8	4.1٪
سلع وخدمات متفرقة	4.1	4.1	6.0٪
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	100.0	68.1	100.00

المصدر: من إعداد المركز

بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية وحده، وقد ظهر الفارق بشكل أساسي بعد آذار 2023 بحسب الرسم البياني رقم 6 أدناه.

وبعد إعادة احتساب المؤشر وفقاً لمعادلة لاسير، انخفضت أرقام مؤشر أسعار الاستهلاك ولكن ليس بذات نسبة الانخفاض الحاصلة في أرقام المؤشر عند استبعاد



والانفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية هو الأكثر استقراراً، إذ أن معامل التباين له يساوي 0.47% مقارنة بـ 0.59% لمؤشر أسعار الاستهلاك دون احتساب بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى، وبـ 0.55% لمؤشر أسعار الاستهلاك عند إقصاء البندين معاً.

وبنتيجة ذلك تراجع الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك بين تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2024 إلى 43.29 مرة مقابل 55.7 مرة في مؤشر أسعار الاستهلاك الأساسي.

8. اختيار مؤشر التضخم الأساسي

يتبين من عرض النماذج الثلاثة الواردة في الجدول رقم 5 أدناه أن احتساب مؤشر أسعار الاستهلاك دون بند

جدول رقم 5: خلاصة احتساب مؤشر أسعار المستهلك استناداً إلى النماذج المذكورة

معامل التباين	ارتفاع الأسعار التراكمي (عدد المرات)	مؤشر شهر كانون الثاني 2024	مؤشر شهر تشرين الأول 2019	
0.52%	55.73	6149.46	110.34	مؤشر التضخم الأساسي
0.47%	39.16	4321.28	110.34	مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الأول
0.59%	58.93	6661.88	113.05	مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الثاني
0.55%	43.29	4851.72	112.07	مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الثالث

المصدر: من إعداد المركز

* * *

ثانيًا: تقارير وبرامج

1. مؤشر القدرات الإنتاجية للبنان

(E/RES/2017/29)، الذي يشجع الأونكتاد على "مواصلة عملها المنهجي لقياس التقدم وتحديد العقبات التي تعترض تنمية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية". وقد خضع المؤشر لمراجعة الخبراء وتمت المصادقة عليه على المستويين الوطني والإقليمي من قبل كبار الخبراء التقنيين في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من قبل الأكاديميين وأصحاب المصلحة الحكوميين.

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" النسخة الثانية من "مؤشر القدرات الإنتاجية" في نهاية عام 2023⁵. ويعدّ هذا المؤشر أداةً ديناميكيةً وعمليةً لمساعدة الدول النامية على تشخيص قدراتها الإنتاجية وكيفية تحسينها بهدف تحقيق نموّ اقتصادي شامل ومستدام وصولاً للتنمية المستدامة. وقد تم تطوير مؤشر القدرات الإنتاجية استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

ما هي القدرات الإنتاجية؟

عرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" القدرات الإنتاجية بأنها "موارد الإنتاج وقدرات زيادة الأعمال وروابط الإنتاج، والتي تحدّد مجتمعة قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكنه من النمو والتطور."

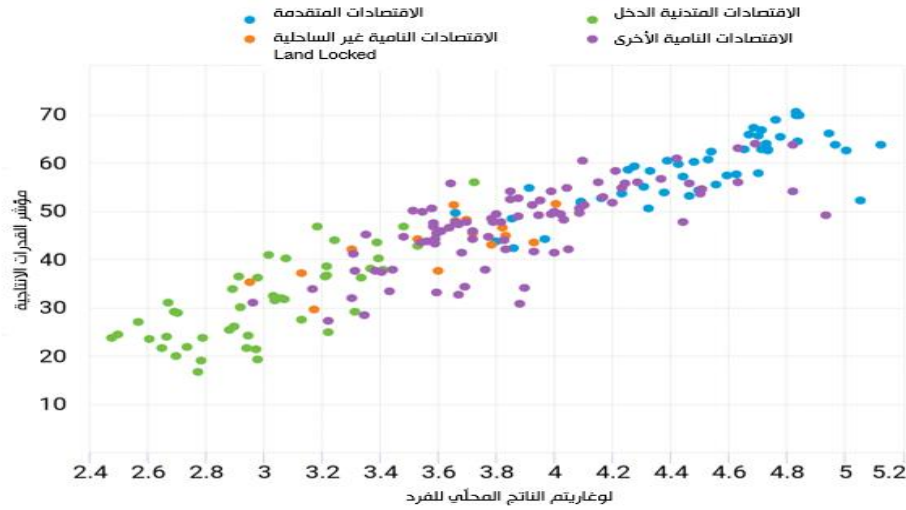
1. **موارد الإنتاج:** هي عوامل الإنتاج، بما في ذلك الأنواع المختلفة من الموارد الإنتاجية ورأس المال. وهي تشمل رأس المال المالي ورأس المال المادي، ويضم الأخير كلاً من الآلات والمعدات (التي تعمل عادة على مستوى الشركة / المزرعة) والبنية التحتية.
2. **قدرات زيادة الأعمال:** هي المهارات والمعرفة والمعلومات التي تمتلكها الشركات. وهي تشمل روح المبادرة وإمكانيات زيادة الأعمال والقدرات التكنولوجية. كما تشمل على المهارات الضرورية للاستثمار والإنتاج وإنشاء الروابط على مستوى الشركة / المزرعة.
3. **روابط الإنتاج:** هي التدفقات بين الوحدات الإنتاجية (الشركات / المزارع) من السلع والخدمات والمعرفة والتكنولوجيا والمعلومات والموارد الإنتاجية، بما في ذلك الموارد البشرية. وتشمل التبادلات بين الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام المختلفة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، وهياكل الملكية (المحلية / الأجنبية، العامة / الخاصة)، العاملة في قطاعات مختلفة.

قدراته التحليلية. ويغطي التقرير الصادر عن المؤتمر 194 اقتصاداً للفترة 2000-2022. ويوضح التقرير وجود علاقة إيجابية قوية بين مؤشر القدرات الإنتاجية والنتائج المحلي للفرد حيث بلغ معامل الارتباط 0.9 لعام 2021، كما يظهر في الرسم البياني أدناه:

ويدرس مؤشر القدرات الإنتاجية أداء الدول على ثمانية مستويات وهي: رأس المال البشري، ورأس المال الطبيعي، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغير الهيكلي، والنقل، والمؤسسات، والقطاع الخاص، والتي يتم قياسها جميعها من خلال 42 مؤشراً. وهذا يجعل مؤشر القدرات الإنتاجية متعدد الأبعاد في

⁵ UNCTAD. (2023). Productive Capacities Index: 2nd Generation - Enhanced Statistical and Methodological Approach with Results (UNCTAD/ALDC/2023/2).

رسم بياني رقم 1: علاقة مؤشر القدرات الإنتاجية مع دخل الفرد



القدرات الحالية. هذا يمكن أن يؤدي إلى إنشاء سلاسل قيم إقليمية فعالة وتخصص داخل مثلث النمو، ما يعزز قدرته التنافسية.

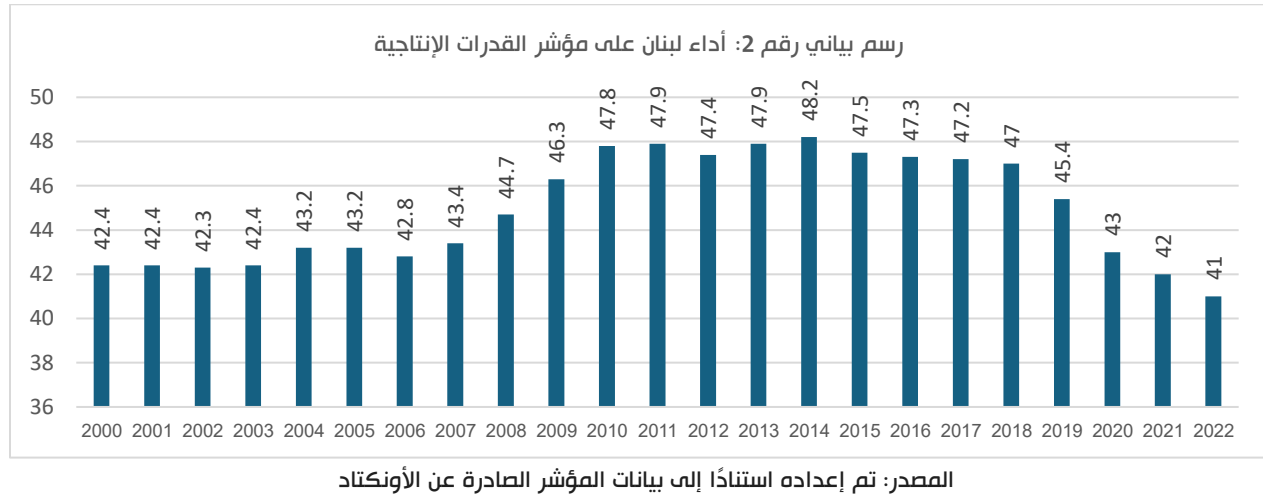
- **معالجة الاختلال في السياسات:** يكشف مؤشر القدرات الإنتاجية عن الثغرات المؤسسية والتنظيمية بين الدول، ويسلط الضوء على مجالات السياسة التي ينبغي تنسيقها لتحقيق بيئة أعمال سليمة في مثلث النمو.
- **التركيز على النمو الشامل:** يمكن لتحليل بيانات مؤشر القدرات الإنتاجية تسليط الضوء على قطاعات أو مناطق محددة داخل مثلث النمو تعاني من التأخر وتتطلب برامج مركزة لبناء القدرات لضمان توزيع الفوائد على نطاق واسع وعدم تخلف أي منطقة عن الركب.

1. موقع لبنان في ضوء المستويات الثمانية

حلّ لبنان في المرتبة 135 من أصل 194 في عام 2022 وبلغ مؤشر القدرات الإنتاجية لديه 41.0، متراجعاً عن قيمة المؤشر المسجلة في عام 2019 والبالغة 45.4. وهذا التراجع مرده إلى تدهور أداء لبنان على مستويات المؤشر الثمانية كما سنبين ذلك لاحقاً.

واستكمالاً لما ورد في النشرة الاقتصادية العدد العاشر حول مثلثات النمو والتكامل الاقتصادي الجزئي بين لبنان وسوريا والعراق يمكن لهذا المؤشر أن يساهم في:

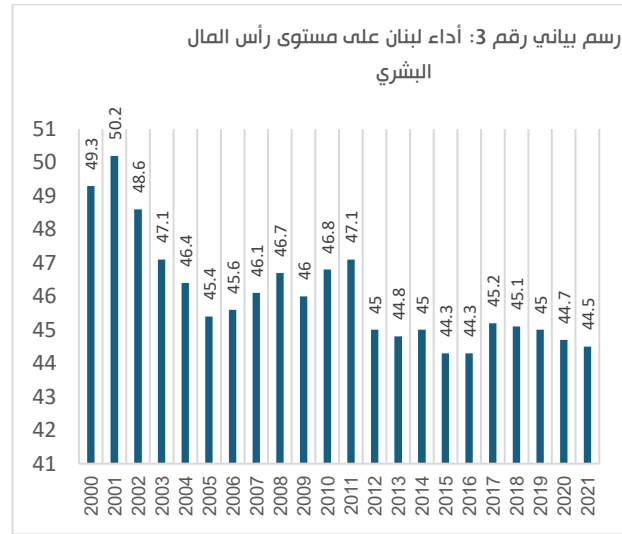
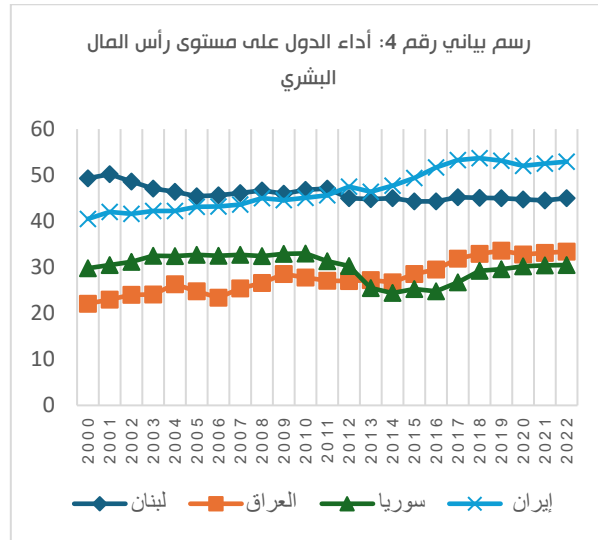
- **تحديد أوجه التكامل:** يوفر مؤشر القدرات الإنتاجية نهجاً منظماً قائماً على البيانات لتحديد المجالات التي تتمتع فيها البلدان المعنية بمزايا نسبية، وهو أمر بالغ الأهمية في مثلثات النمو. فقد تشمل هذه المزايا الموارد الطبيعية الوفيرة في بلد ما، أو المراكز اللوجستية في بلد آخر، أو القوى العاملة الماهرة في بلد ثالث.
- **تحديد أولويات تطوير البنية التحتية:** يكشف مؤشر القدرات الإنتاجية عن الاختناقات في البنية التحتية التي تعيق التكامل المحتمل. يمكن لمثلثات النمو أن تعطي الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية عبر الحدود (الطرق والموانئ وشبكات الطاقة) التي تعزز الاتصال وتطور سلسلة التوريد بناءً على نتائج مؤشر القدرات الإنتاجية.
- **توجيه الاستثمار والتخصص:** تتيح معرفة نقاط القوة والضعف في كل دولة إمكانية إجراء استثمارات هادفة، وجذب الصناعات التي تكمل



قد حلّ لبنان في المرتبة 98 على مستوى رأس المال البشري بمؤشر بلغت قيمته 45 عام 2022، وقد تراجع متوسط المؤشر قليلاً بعد الأزمة بين 2020-2022 ليبلغ حوالي 44.73 مقارنة بمتوسط 45.26 بين 2010-2019. وعند مقارنة لبنان مع دول المنطقة على صعيد مستوى رأس المال البشري نجد تفوقاً للجمهورية الإسلامية في إيران، وخاصة ما بعد العام 2011. فقد بلغت قيمة مؤشر رأس المال البشري لإيران 52.9 عام 2022 مقارنة بـ 45 للبنان. أما على صعيد مقارنة لبنان مع كل من سوريا والعراق فنلاحظ تفوقاً للبنان على كلا البلدين لجهة الأداء على مستوى رأس المال البشري. وإن كان الاتجاه هو صعودي لكل من سوريا والعراق بينما هو تراجع بالنسبة للبنان.

1. مستوى رأس المال البشري: يقيس رأس المال البشري مستويات التعليم والمهارات والظروف الصحية التي تمتلكها فئات السكان، وكذلك مدى تكامل البحث والتطوير في نسيج المجتمع، ويتم قياس هذا المستوى من خلال المؤشرات الآتية:

- سنوات التعليم المتوقعة.
- الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- متوسط العمر المتوقع حسب الصحة (بالسنوات).
- الإنفاق على الصحة، الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- معدل الخصوبة، الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة).
- الباحثون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص).



المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

وقد حلّ لبنان في المرتبة 122 على مستوى رأس المال الطبيعي في العام 2022 حيث بلغت قيمة المؤشر عام 2022 حوالي 33.9. وعند مقارنة لبنان مع الدول الأخرى نجد أن سوريا تتفوّق على كل من إيران والعراق على هذا الصعيد، والدول الثلاث مجتمعة قد حققت نتائج أعلى من لبنان في هذا المستوى. فإيران حققت 47.3 والعراق أيضاً ذات المعدل في حين حققت سوريا 59.2 للعام نفسه. ومن الطبيعي أن يحقق لبنان هذه النسب نظراً إلى المؤشرات المستخدمة في هذا البعد والتي يفتقر لبنان إليها. ومن اللافت أيضاً أن الدول المتقدمة على مؤشر القدرات الإنتاجية لا تتعدى فيها قيمة هذا المؤشر عن 45.

2. مستوى رأس المال الطبيعي: يقيس رأس المال الطبيعي مدى توافر الموارد الاستخراجية والزراعية، بما في ذلك الإيرادات المتولدة من استخراج الموارد الطبيعية، مخصصاً منها تكلفة استخراج الموارد والمؤشرات المستخدمة في هذا المستوى هي:

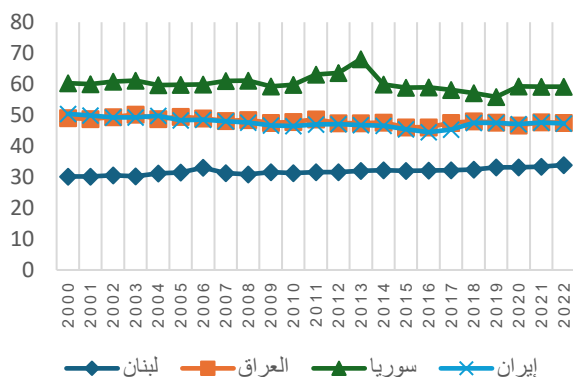
- الأراضي الزراعية (% من مساحة الأرض).
- مساحة الغابات (% من مساحة الأرض).
- تدفّقات الاستخراج (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- كثافة المواد المستخدمة في الإنتاج⁶.
- إجمالي ريع الموارد الطبيعية (% من الناتج المحلي الإجمالي).

المفهوم من حيث الاستدامة، حيث إن الكثافة المادية العالية يمكن أن تؤدي إلى استنزاف الموارد، ما يجعلها غير مستدامة على المدى الطويل. وللحفاظ على رأس المال الطبيعي، تسعى الاقتصادات والصناعات جاهدة للحدّ من كثافة المواد من خلال تحسين الكفاءة، وإعادة التدوير، والتحوّل إلى أساليب وتقنيات أقل استهلاكاً للموارد.

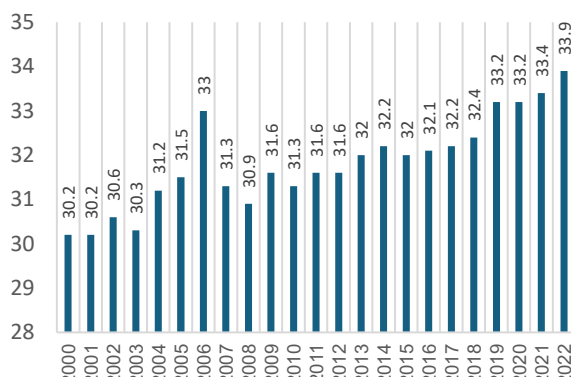
⁶ تشير "الكثافة المادية" في هذا السياق إلى كمية الموارد الطبيعية (مثل المعادن أو الوقود الأحفوري أو المنتجات الزراعية) اللازمة لإنتاج ناتج معين أو لدعم الاقتصاد. وعند الإشارة إلى أن "رأس المال الطبيعي يتناقص مع زيادة كثافة المواد"، فإنه مع استخراج واستخدام المزيد من الموارد الطبيعية (ارتفاع كثافة المواد)، فإن رأس المال الطبيعي، أو مخزون الموارد الطبيعية، يتضاءل. وغالباً ما تتم مناقشة هذا



رسم بياني رقم 6: أداء الدول على مستوى رأس المال الطبيعي



رسم بياني رقم 5: أداء لبنان على مستوى رأس المال الطبيعي



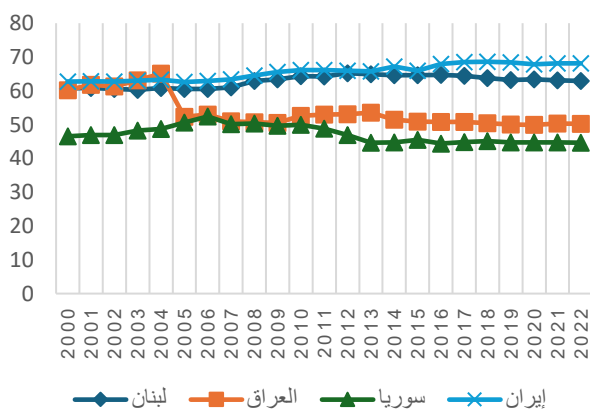
المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

الشرائية لكل طن من معادل النفط toe عام (2015).

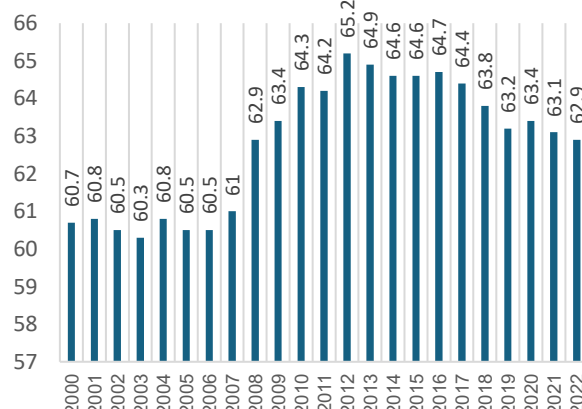
- إجمالي إمدادات الطاقة الأولية (نصيب الفرد).
- إجمالي استهلاك الطاقة (للفرد).

وقد حلّ لبنان في المرتبة 85 على هذا الصعيد عام 2022، ونرى من خلال الرسم البياني رقم 7 أدناه تراجعاً لهذا المؤشر في السنوات الأخيرة بعد الأزمة. حيث تراجع من 63.2 عام 2019 إلى 62.9 عام 2022 بعد أن كان 65.2 عام 2013. وعند مقارنة لبنان مع الدول الثلاث المذكورة نجد تقارب المؤشر لكل من لبنان وإيران، فيما يتخلف كل من سوريا والعراق عنه على الرغم من أن العراق دولة نفطية.

رسم بياني رقم 8: أداء الدول على بعد الطاقة

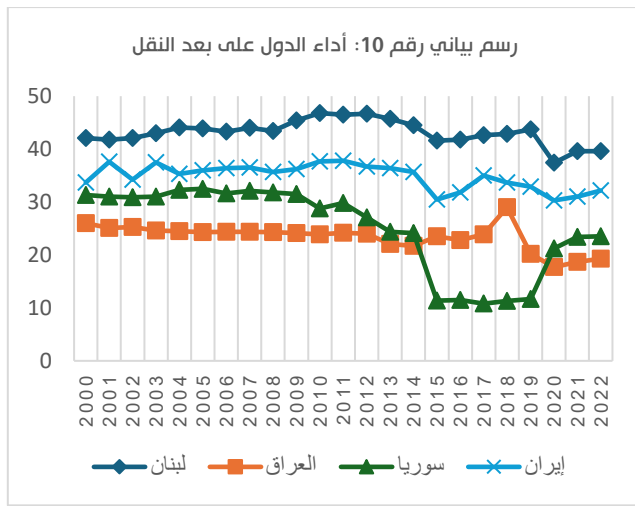


رسم بياني رقم 7: أداء لبنان على بعد الطاقة



- كيلومتر من الطرق (100 كيلومتر مربع).
- كيلومتر من خطوط السكك الحديدية (للفرد).

ومن الواضح أن أداء لبنان على هذا المستوى قد تراجع بعد الأزمة. حيث تراجعت قيمة هذا المؤشر من 43.7 عام 2019 إلى 39.6 عام 2022 وقد حلّ لبنان في المرتبة 75 على صعيد العالم عام 2022. وعند مقارنته مع الدول الثلاث الأخرى نجد أن لبنان يتفوق على هذه الدول وخاصة على العراق وسوريا.

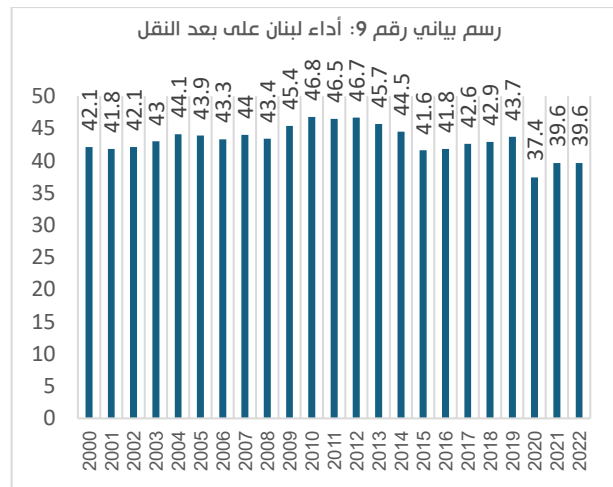


- الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان).

▪ خوادم إنترنت آمنة (لكل مليون شخص).
ومن الواضح أن الأزمة الاقتصادية قد تركت تأثيراً قوياً على موقع لبنان على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فبعد أن كان يرتفع بشكل مطرد عام وانخفض إلى مستويات أقل من الدول الثلاث في عام 2022، عندما بلغت قيمة المؤشر 28.8 مقابل 49.5 عام 2019. ولذلك حلّ في المرتبة 161 عام 2022 بعد أن كان في المرتبة 106 عام 2019.

4. مستوى النقل: يقيس قطاع النقل قدرة النظام على نقل الأشخاص أو البضائع من مكان إلى آخر. ويتم تحديده على أنه مدى انتشار شبكات الطرق والسكك الحديدية وشبكات النقل الجوي. والمؤشرات المستخدمة في هذا البعد هي كالاتي:

- النقل الجوي، رحلات المغادرة لشركات النقل المسجلة في جميع أنحاء العالم (لنصيب الفرد)
- النقل الجوي، الشحن (مليون طن كيلومتر للفرد).
- عدد الركاب جواً (للفرد).



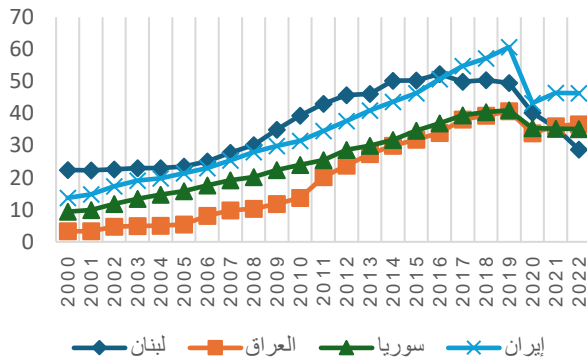
المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

5. مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ويقصد به إمكانية الوصول إلى أنظمة الاتصالات ومدى انتشارها وتكاملها بين السكان. وهي تشمل مستخدمي الخطوط الهاتفية الأرضية والهواتف المحمولة، والوصول إلى الإنترنت، وأمن الخوادم. والمؤشرات هي كالاتي:

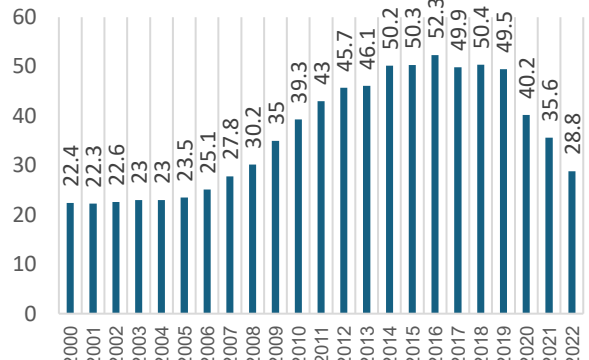
- اشتراكات النطاق العريض الثابتة (لكل 100 شخص).
- اشتراكات الهواتف المحمولة (لكل 100 شخص).
- اشتراكات الهاتف الثابت (لكل 100 شخص).



رسم بياني رقم 12: أداء الدول على بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



رسم بياني رقم 11: أداء لبنان على بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

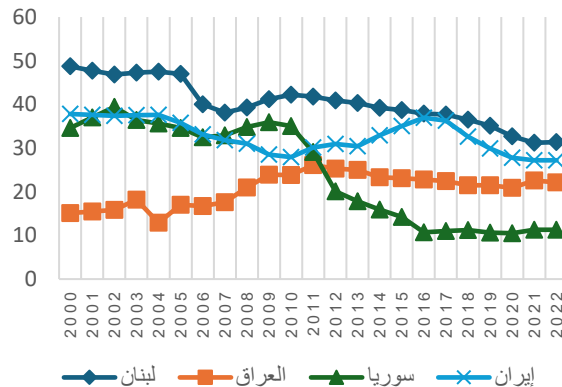
- قواعد القانون
- المحاسبة والمساءلة

وقد تراجع أداء لبنان على هذا المؤشر فقد تراجع من 35.1 عام 2019 إلى 31.4 عام 2022، لينعكس ذلك تراجعاً في مرتبته على الصعيد العالمي من 164 إلى 169 في الفترة ذاتها. وعلى صعيد مقارنته مع الدول الثلاث نجد أن أداء لبنان على هذا المستوى يبقى هو الأعلى تليه إيران ومن ثم العراق وسوريا بحسب الرسم البياني رقم 14 وان كانت مؤشرات الدول الأربع هي في اتجاه تراجع.

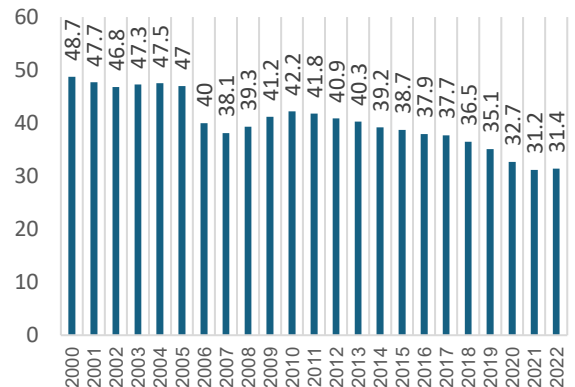
6. مستوى المؤسسات: تهدف المؤسسات إلى قياس الاستقرار السياسي والكفاءة الحكومية من خلال نوعية التنظيم، وفعالية الحكومة، ونجاحها في مكافحة الجريمة، ومحاربة الفساد والإرهاب، وحماية حق المواطنين في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ويتم تقييم هذا المستوى من خلال المؤشرات الآتية:

- السيطرة على الفساد
- فعالية الحكومة
- الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب
- الجودة التنظيمية

رسم بياني رقم 14: أداء الدول على بعد المؤسسات

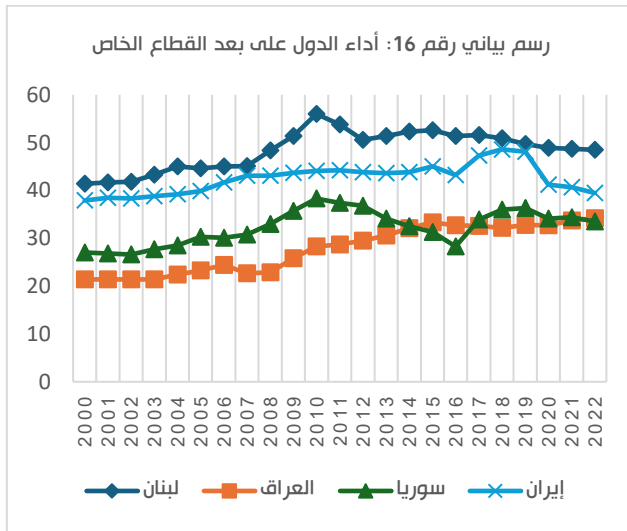


رسم بياني رقم 13: أداء لبنان على بعد المؤسسات



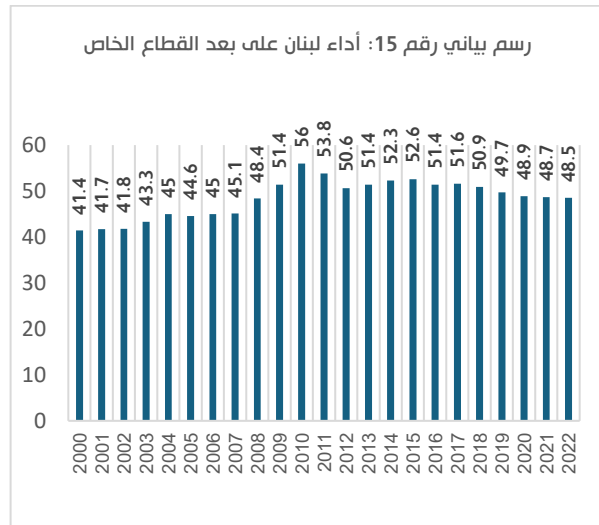
▪ طلبات براءات الاختراع (للفرد)

وقد حلّ لبنان في المرتبة 107 على صعيد العالم في هذا المستوى محققاً بذلك معدلات عالية مقارنة بالمستويات الأخرى. ليلغ المؤشر 48.5 عام 2022. وفي المقارنة مع الدول الأخرى نجد أن لبنان يتفوق على الدول الأخرى في بعد القطاع الخاص والأقرب إليه هي إيران، أما العراق وسوريا فقد سجّلا معدلات متقاربة وهي أدنى بكثير من تلك المسجلة في لبنان وذلك بفارق حوالي 15 نقطة. وإن كان هذا الاتجاه هو صعودياً بالنسبة لهما. فيما هو نزولي بالنسبة للبنان وإيران، كما يتبيّن من خلال الرسم رقم 16:



7. مستوى القطاع الخاص: يتم تعريف القطاع الخاص من خلال سهولة التجارة والأعمال عبر الحدود، والتي تشمل الوقت والتكاليف المالية للتصدير والاستيراد، ودعم الأعمال من حيث الائتمان المحلي، وسرعة إنفاذ العقود، والوقت اللازم لبدء عمل تجاري. أما المؤشرات المستخدمة في قياس هذا المستوى فهي:

- الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- سعر فائدة الإقراض (%)
- مؤشر الأداء اللوجستي: بشكل عام
- طلبات العلامات التجارية (للفرد)



▪ إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من الناتج المحلي الإجمالي)

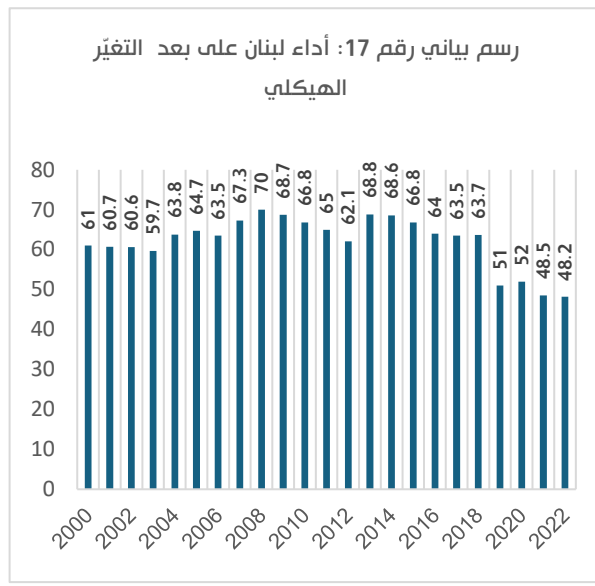
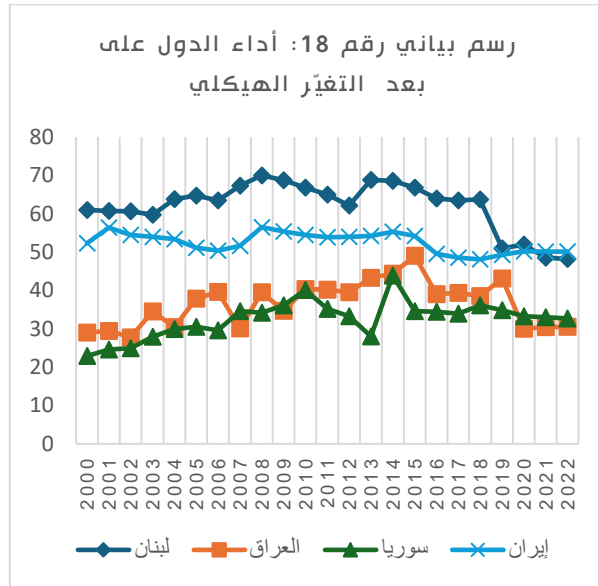
▪ النسبة الصناعية (حصة الصناعة والخدمات

مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي)

وقد تراجع موقع لبنان على هذا المستوى بعد عام 2018 حيث انخفضت قيمة المؤشر من 63.7 إلى 48.2 عام 2022، لينعكس ذلك تراجعاً أيضاً في ترتيب لبنان من 58 عام 2018 إلى 131 عام 2022. وبالرغم من هذا التراجع فإنه يبقى أفضل من الدول الثلاث الأخرى وأقرب إلى إيران كما يتّضح في الرسم البياني رقم 18:

8. مستوى التغيّر الهيكلي: يشير التغيّر الهيكلي إلى انتقال العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية. وينعكس هذا التحوّل في مدى تطوّر وتنوّع الصادرات، وكثافة رأس المال الثابت، وأهمية الصناعة والخدمات في إجمالي الناتج المحلي. يمكن أن يحدث التغيّر الهيكلي أيضاً ضمن قطاع معيّن شريطة تحديد القيود الملزمة في ذلك القطاع ومعالجتها بفعالية ويتم قياسه من خلال المؤشرات الآتية:

- مؤشر تركيز الصادرات
- مؤشر التعقيد الاقتصادي



المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

على لبنان وسوريا والعراق في مستويات الرأس المال البشري والطاقة والتغير الهيكلي ، في حين تتفوق سوريا على الجميع لجهة الرأس مال الطبيعي ، كما يظهر من خلال الترتيب الآتي :

9. التقييم النهائي لعام 2022

تبيّن مما تقدم أن لبنان يتفوّق على الدول الثلاث في ثلاثة مستويات فقط من أصل ثمانية وهي النقل والمؤسسات والقطاع الخاص ، أما إيران فهي تتفوق

إيران	سوريا	العراق	لبنان	البعد
52.9	30.5	33.4	45	الرأس مال البشري
47.3	59.2	47.5	33.9	الرأس مال الطبيعي
68.1	44.6	50.2	62.9	الطاقة
32.2	23.5	19.3	39.6	النقل
46.3	35.2	36.7	28.8	تكنولوجيا الاتصالات
27.2	11.3	22.1	31.4	المؤسسات
39.5	33.5	34.2	48.5	القطاع الخاص
50.1	32.7	30.5	48.2	التغير الهيكلي

المصدر : من إعداد المركز

وإيران. ومن إيجابيات هذا المؤشر أنه يوفّر الإمكانية لتحقيق الأمور الآتية:

- توفير رؤية شاملة: يوفّر مؤشر القدرات الإنتاجية فهماً أكثر شمولاً للقدرات الاقتصادية للدول الأربع مقارنة بالمقاييس

10 . خلاصة التقرير

يقدم لنا مؤشر القدرة الإنتاجية (PCI)، الذي وضعته الأونكتاد، إطاراً قيماً لمقارنة وفحص فرص التكامل الاقتصادي بين الاقتصادات الأربعة للبنان وسوريا والعراق



القابلة للقياس الكمي، والتي على أهميتها لا تراعي بشكل كامل العوامل النوعية التي تؤثر بشكل حاسم على القدرات الإنتاجية، مثل التماسك الاجتماعي، أو ثقافة الابتكار أو ريادة الأعمال.

- اعتماد الحسابات الإحصائية للبيانات المفقودة: هناك العديد من المؤشرات الفرعية في لبنان وسوريا وإيران والعراق مفقودة، وتم الاستعاضة عنها باستخدام نماذج إحصائية لتقديرها. مما يحدّ من دقة المؤشر ولا يعكس بالتالي الواقع الاقتصادي الفعلي.

ومع ذلك فإن هذه السلبيات لا تقلل من قيمة مؤشر القدرات الإنتاجية بل يمكن التأسيس عليه في تصميم مؤشرات أكثر تخصصاً ودقة لمعالجة مسائل محدّدة أو أهداف سياسية، منها على سبيل المثال:

- تطوير المؤشرات بقطاعات محدّدة مخصّصة لفحص القدرات الإنتاجية لقطاعات معيّنة، مثل الزراعة أو التصنيع أو الخدمات. وهذا من شأنه أن يوفر فهماً أكثر تفصيلاً للتحديات وفرص النمو داخل تلك القطاعات.
- تعميم مؤشرات إقليمية: تعكس الديناميكيات الاقتصادية الفريدة لمناطق محدّدة وتمكن من تشخيص الأولويات المشتركة وتسهيل التعاون الإقليمي.
- تطوير مؤشرات تركّز على الابتكار وتشمل عوامل مؤثرة مثل البحث والتطوير، والملكية الفكرية، والنظم الإيكولوجية لريادة الأعمال، يمكن من خلالها تسليط الضوء على إمكانيات الابتكار لأي بلد.

التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي. وهو يعترف بالطبيعة المتعددة الأوجه للتنمية ويقدم نظرة ثاقبة لنقاط القوة والضعف الهيكلية.

- التحليل المقارن: يتيح المؤشر إجراء مقارنات بين الدول، مما يسهّل المقارنة المرجعية وتحديد أفضل الممارسات. ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى توجيه القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمارات الهادفة لبناء قدرات إنتاجية أقوى، كما تبيّن لنا في التقييم النهائي للدول الأربع المذكورة.
- القدرة التشخيصية: يساعد الهيكل متعدد الأبعاد لمؤشر القدرات الإنتاجية في تحديد نقاط القوة والضعف حتى على المستوى الجغرافي المحلي للدولة. وهذا يسمح بتدخلات مركزة لمعالجة الاختناقات والقيود.

وعلى الرغم من هذه الإيجابيات يعاني هذا المؤشر من قصور يحدّ من التوسّع في استخدامه كوسيلة نهائية. وأوجه هذا القصور هي على الشكل الآتي:

- استخدام المؤشرات العالمية: يستخدم مؤشر القدرات الإنتاجية مجموعة مشتركة من المؤشرات لجميع البلدان، دون أن يأخذ بعين الاعتبار تفاوت الأوضاع والظروف لكل دولة على حدّ. فعلى سبيل المثال، قد تتمتع دولة ذات اقتصاد متخصص للغاية بنقاط قوة أو تحديات لا تنعكس بشكل كافٍ في مؤشر القدرات الإنتاجية الموحد. كما قد لا تستوي المقارنة على مستوى النقل مثلاً بين بلد كبير كإيران وبلد صغير كلبان.
- الفروق النوعية: يركّز مؤشر القدرات الإنتاجية في المقام الأول على البيانات

* * *



ثالثاً: قضايا دولية

1. قطاع التكنولوجيا الفائقة في كيان العدو وأثر حرب غزة الأخيرة عليه (بحسب المصادر الصهيونية)⁷

أصدر مركز السياسات المتخصصة بالشركات الناشئة في كيان العدو تقريره حول تمويل قطاعات التكنولوجيا الفائقة في الكيان لعام 2023. وتجدر الإشارة إلى أنه جرى تغيير اسم هذا المركز ليصبح "Rise Israel" بعدما كان يسمى "Start-Up Nation Policy Institute"، في خطوة تعكس حجم الهواجس التي تحيط بمستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة عمومًا. وقبل عرض مضمون

التقرير لا بد من توضيح مجموعة مفاهيم تتعلق بتمويل الشركات الناشئة.

1. جولات التمويل للشركات الناشئة

تعدّ الشركات الناشئة أحد أبرز محرّكات الابتكار، الذي يتميز بديناميكية عالية تتطلب تمويلًا مستمرًا. وغالبًا ما تكون الرحلة من الفكرة إلى النجاح مرصوفة بسلسلة من جولات التمويل. ويبيّن لنا الجدول أدناه مراحل التمويل للشركات الناشئة:

جدول رقم 1: جولات التمويل للشركات الناشئة

اسم الجولة	وضع الشركة	مصادر التمويل	الهدف
تمويل ما قبل البذار Pre-seeding		إنفاق شخصي من قبل المؤسسين والأصدقاء	وضع الملامح الأولية للشركة ونموذجها التجاري بأقل الإمكانيات المتاحة
تمويل البذار Seeding		أول مرحلة من مراحل التمويل الخارجي، يحدث في المراحل المبكرة للمشروع، ويتم بواسط مستثمرين / رأس مال مغامر / حاضنات الأعمال	إطلاق الشركة والعمل على نموذجها التجاري لتبدأ النمو
الجولة A التمويلية	الشركة بدأت العمل وتحقق لديها قاعدة مستخدمين وفرص للنجاح	شركات رأس المال المغامر / مسرّعات الأعمال	تطوير وتحسين أداء الشركة Optimization
الجولة B التمويلية	الشركة الناشئة تعمل وتحقق نجاحًا ولها علامة تجارية قوية	شركات رأس المال المغامر / المستثمرون	بناء وتنمية نموذج الأعمال Business Development
الجولة C التمويلية وما بعدها	الشركة الناشئة أثبتت نجاحًا كبيرًا في السوق ولها أرباح كثيرة	شركات رأس المال المغامر / المستثمرون / البنوك	التوسع الإقليمي والعالمي واقتحام أسواق جديدة Scale up / الاستعداد للاكتتاب العام IPO

2. أداء العام 2023 للشركات الناشئة في الكيان الصهيوني

شهد العام 2023 تحولًا دراماتيكيًا في قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي"، الذي واجه أزمة غير مسبوقة نتيجة للركود العالمي وعدم الاستقرار السياسي المحلي في أوائل العام بسبب الاضطرابات الناتجة عن الإصلاحات القضائية، بالإضافة إلى حرب غزة

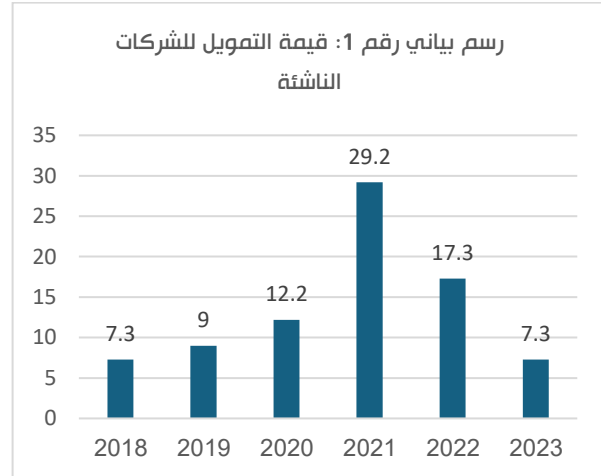
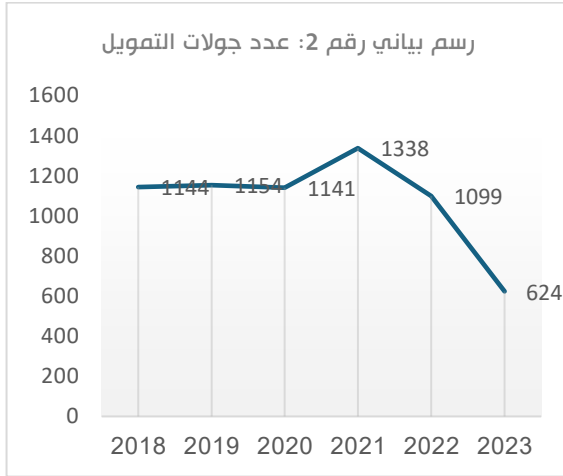
أواخر العام. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض استثمارات رأس المال المغامر إلى 7.3 مليار دولار مقابل 17.3 مليار دولار عام 2022 و 29.2 مليار دولار عام 2021، أي بانخفاض حوالي 60٪ مقارنة بعام 2022. هذا الرقم يعيد قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" إلى مستويات التمويل عام 2018، وبلغ عدد جولات التمويل في عام 2023 حوالي 624 جولة مقابل 1099 جولة

Keeping Distance, and Expanding Gaps with Global Ecosystems: The Israeli High-Tech in 2023.

⁷ RISE ISRAEL (former Start-Up Nation Policy Institute). 60% Drop in Investments, Foreign Funds (2024).

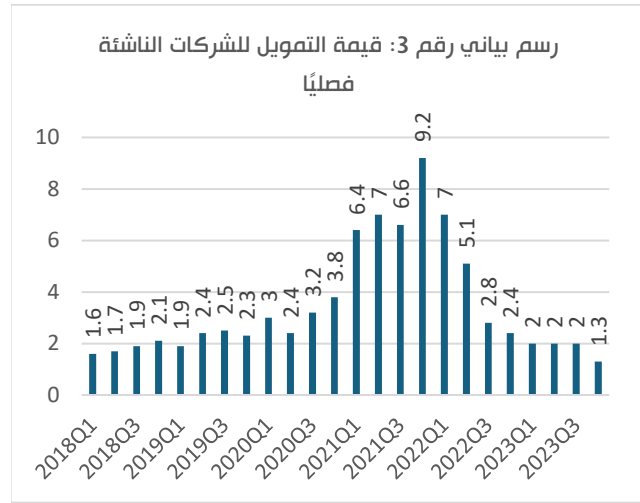
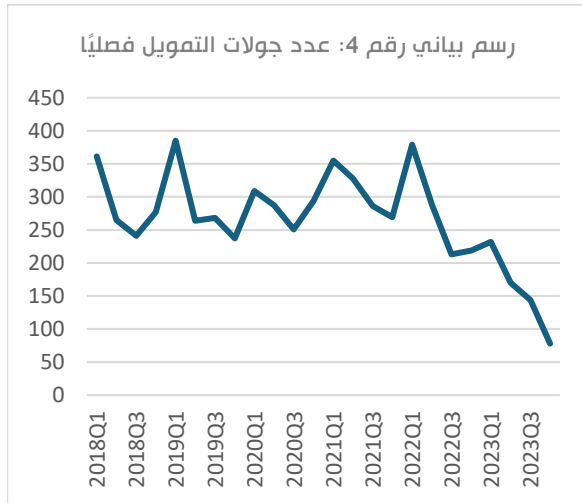


عام 2022 و1338 جولة عام 2021 ما يعكس انخفاضاً بنسبة 40٪ عن العام السابق.



ويُظهر تحليل البيانات الفصلية انخفاضاً مستمراً في الاستثمارات منذ الفصل الثاني من عام 2022، وصولاً إلى أدنى نقطة في الفصل الأخير من عام 2023 بسبب الحرب، حيث جمعت الشركات الناشئة "الإسرائيلية" 1.3 مليار دولار فقط (وهو أدنى رقم فصلي منذ عام

2017) في 78 جولة تمويل. ومن الجدير بالذكر أن عدد الجولات هو تقدير مؤقت من المحتمل أن يتم تحديثه بشكل كبير في المستقبل مع اكتشاف جولات أصغر. ومع ذلك، من المرجح أن يظل العدد النهائي منخفضاً مقارنة بالقيم السابقة.



هو مجرد تصحيح طبيعي لمستويات الاستثمار المرتفعة في عام 2021. والبيانات المتوفرة حتى هذه اللحظة لا تسمح بالإجابة عن هذا السؤال بشكل قاطع، ومع ذلك، هناك بالتأكيد بعض المؤشرات التي توضح طبيعة المخاطر التي تحيط بهذا القطاع وأبرزها:

ويتضح استناداً إلى هذه البيانات أن عام 2023 كان صعباً على صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية"، والسؤال الرئيسي يبقى معرفة العوامل الرئيسية وراء هذا التراجع وهل هي تراجع الاتجاهات العالمية في مجال التكنولوجيا، أم هي الظروف الجيوسياسية المحلية، أو

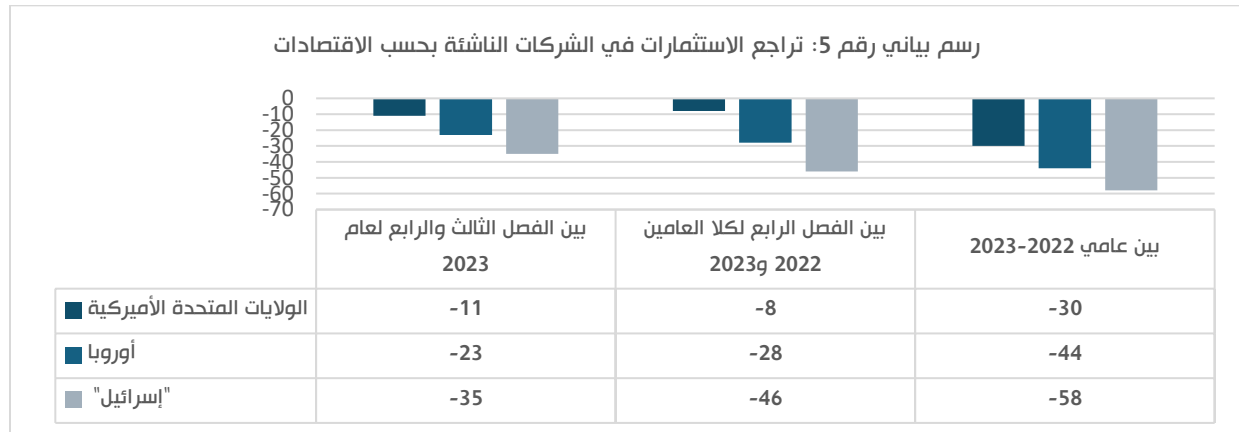


تسجيله في الولايات المتحدة الأمريكية (30-%) وأعلى بشكل ملحوظ من أوروبا (44- %). وهذه الاختلافات واضحة أيضًا عند المقارنة بين الفصل الأخير من عام 2023 ونفس الفترة من العام السابق، فضلًا عن الانخفاض في الاستثمارات في الفصل الرابع مقارنة بالفصل الثالث من عام 2023. هذا ما يؤكد وجود عوامل داخلية مؤثرة أيضًا في هذا التراجع، وإن كان يصعب تقدير حجم فاعلية هذا التأثير أو طبيعته النهائية، بمعنى هل هو نتيجة تقلبات دورة الأعمال أو حرب غزّة أو عدم الاستقرار السياسي، فضلًا عن صعوبة تثقيف هذه العوامل، مع ثقتنا أن الوقت كفيّل بتوضيح هذه التساؤلات.

أولاً: انخفاض الاستثمارات في الشركات الناشئة على صعيد العالم

إن انخفاض الاستثمار لا يقتصر في الواقع على الكيان الصهيوني. فقد شهدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أيضًا تراجعًا في الاستثمارات الرأسمالية منذ عام 2022 وسط تباطؤ اقتصادي عالمي وارتفاع لمعدلات التضخم والفوائد، إلا أن البيانات تشير إلى أن تأثير قطاع التكنولوجيا الفائقة في كيان العدو كان أكبر مقارنةً بالاقتصادات الأخرى.

ويشير الرسم البياني رقم (5) أدناه إلى أن انخفاض الاستثمارات بين عامي 2022 و2023 في الكيان الصهيوني (بنسبة 58- %) كان تقريبًا ضعف ما تم



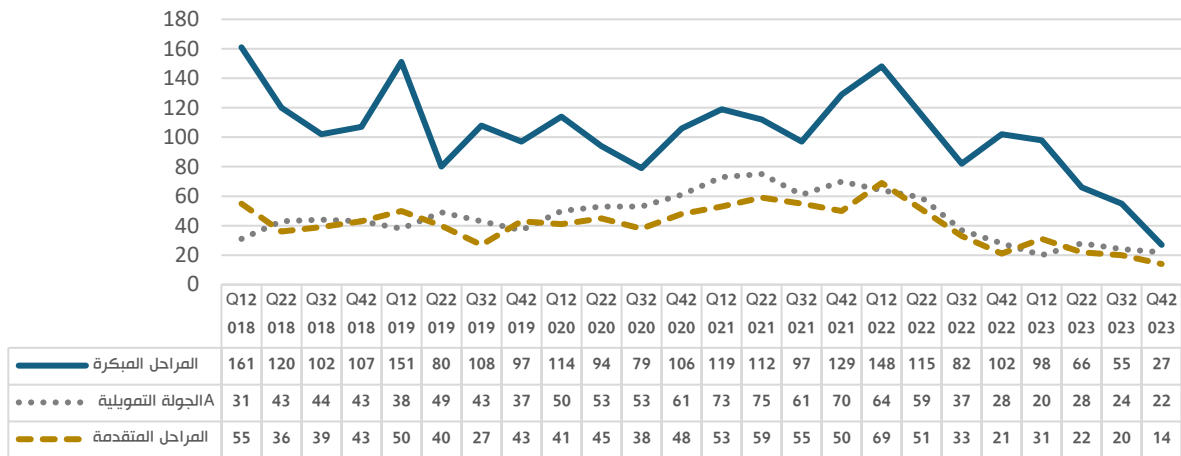
السنوات الأخيرة، بدأ الكيان يشهد انخفاضًا كبيرًا في عدد الشركات الناشئة الجديدة وعدد جولات الاستثمار في المراحل المبكرة. حيث انخفض عدد جولات التمويل في المراحل المبكرة (أي ما قبل البذار والبذار) عام 2023 بنسبة 45% مقارنة بعام 2022. كما يلاحظ في الرسم البياني رقم (4) الآتي:

ثانيًا: نضوج بيئة الابتكار أو تقويض ريادة الأعمال؟

تقليديًا، كان النظام البيئي للابتكار في الكيان الصهيوني يُعتبر بمثابة مركز يضم عددًا كبيرًا من الشركات الناشئة. وبعض هذه الشركات تتطور بمرور الوقت إلى شركات كبيرة توظف العديد من العمال، ويتعدى نشاطها البحث والتطوير إلى التسويق والمبيعات، ودعم العملاء، والعمليات، وغيرها. لكن في



رسم بياني رقم 6: جولات التمويل بحسب المرحلة

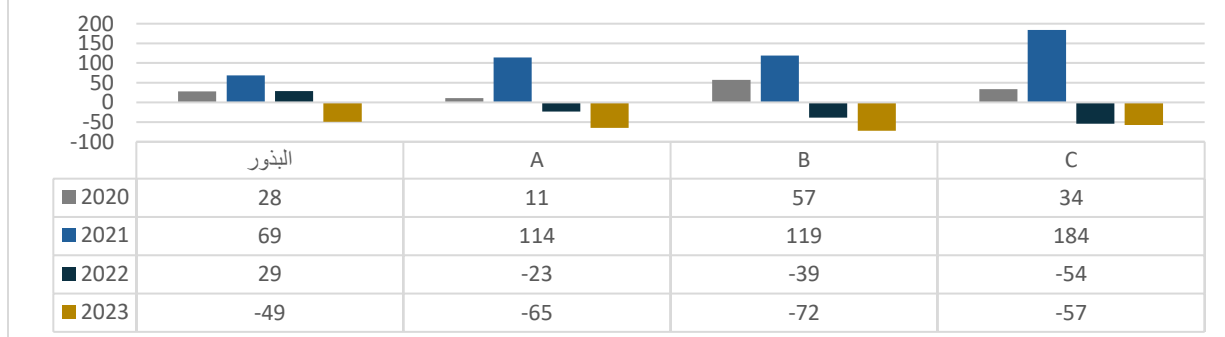


المخاطر، وتفضيل المبتكرين المحتملين للوظائف الأكثر أماناً في الشركات الكبيرة (مراكز البحث والتطوير للشركات متعددة الجنسيات أو الشركات ذات النمو السريع) على ريادة الأعمال.

وبينما شهد عام 2022 انخفاضاً في عدد جولات الاستثمار في المراحل المبكرة (البذار)، فقد بقي إجمالي حجم الاستثمار إيجابياً في هذه المرحلة. وذلك على النقيض من عام 2023، حيث انخفضت الاستثمارات في مرحلة البذار بنسبة 50٪ مقارنة بالعام السابق. ولم يقتصر التأثير على استثمارات البذار فقط؛ بل يوجد أيضاً دلائل على أن تأمين جولات التمويل من السلسلة A بات أكثر صعوبة وهو ما يتضح أكثر في الرسم البياني رقم (7) أدناه:

وقد يكون استمرار انخفاض عدد الشركات الناشئة نتيجة طبيعية لوصول النظام البيئي للابتكار في الكيان الصهيوني إلى حالة التشبع. فغالباً ما تبدأ القطاعات الجديدة في الاقتصاد باجتذاب العديد من الشركات الصغيرة الجديدة. ومع مرور الوقت، تنمو بعض هذه الشركات لتصبح شركات ناضجة، وتميل نسبة تشكيل الشركات الجديدة إلى الانخفاض لتستقر عند حد معين. ومع ذلك، تظهر البيانات المتعلقة بجولات الاستثمار في المراحل المبكرة لقطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" في عام 2023 (سواء في عدد الجولات أو الحجم) تأثيراً سلبياً كبيراً على الشركات الناشئة الجديدة. ومن المحتمل أن يكون ذلك ناتجاً عن تراجع رغبة المستثمرين في الاستثمارات المبكرة عالية

رسم بياني رقم 7: تغير حجم التمويل بحسب المرحلة (%)

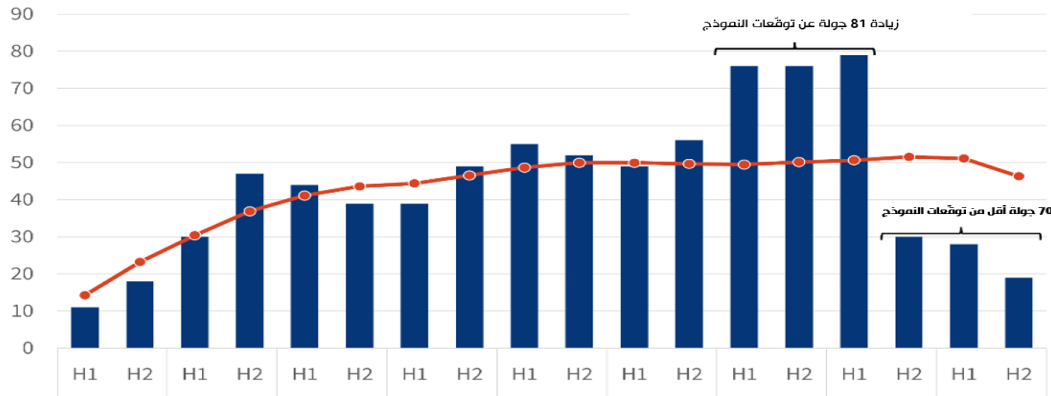




المقابلة في 2022، حصلت 81 شركة ناشئة على استثمارات تجاوزت توقعات النموذج. لكن جولات النصف الثاني من عام 2022 وكامل عام 2023 كانت أدنى من النموذج بحوالي 70 جولة اعتبرت مفقودة (انظر الرسم البياني رقم (8) وهذه النتيجة تعبير عن بيئة الاستثمار الصعبة في العام الماضي، إلى جانب العوامل المؤثرة الأخرى على جمع التمويل المشار إليه أعلاه.

وكان التقرير السنوي لمركز الشركات الناشئة عام 2022، قدّم نموذجًا لتقدير معدّل انتقال الشركات الناشئة التي حصلت على تمويل من البذار إلى جمع تمويل من السلسلة A. حيث يقدر النموذج، المبني على بيانات تاريخية، عدد جولات السلسلة A المتوقعة كل نصف سنة، ومقارنته بالعدد الفعلي. فقد تبين أنه خلال فترة الذروة من النصف الأول من 2021 إلى الفترة

رسم بياني رقم 8: توقّعات تحوّل الشركات الناشئة من تمويل البذار إلى السلسلة A بداية العام 2021-2023. (الخط الأحمر يعبر عن توقّعات عدد الجولات بحسب امركز الشركات الناشئة)



- بالنسبة للشركات التي حصلت على تمويل البذار في عام 2021، لا يزال هناك فائض صغير بنحو 8%. هذا الفائض يقع ضمن النطاق الطبيعي للانحرافات العشوائية.
- الشركات التي حصلت على تمويل البذار في عام 2022 تواجه فجوة سلبية كبيرة وغير مسبقة، حيث تمكنت 17 شركة فقط من تأمين جولات تمويل من السلسلة A، مقارنة بـ 35 شركة كانت متوقعة بالاستناد إلى البيانات التاريخية.

واللافت أن تاريخ الحصول على تمويل البذار يلعب دورًا حاسمًا في ثبات شركات التكنولوجيا الفائقة. فالشركات التي حصلت على تمويل البذار قبل عام 2022 لا تزال تعتبر الظروف مؤاتية، بينما تواجه الشركات التي حصلت عليه في عام 2022 تحديات عديدة كما يلي:

- الشركات التي حصلت على تمويل البذار في الأعوام 2019-2020 حصلت على تمويل من السلسلة A في وقت أبكر بكثير مما كان متوقعًا. لذلك، على الرغم من انخفاض جمع التمويل في العام الماضي فإن نسبة الشركات التي تقدمت بنجاح إلى هذه المرحلة لا تزال أعلى بكثير مما كان متوقعًا (15% و 20% لدفعات 2019 و 2020 على التوالي). لاحظ الجدول أدناه.

جدول رقم 2: معدّل انتقال الشركات من البذار إلى سلسلة A

الفجوة بين الفعلي والمتوقّع	عدد الشركات التي كان من المتوقّع وصولها إلى السلسلة A	عدد الشركات التي وصلت فعليًا المرحلة التمويلية من سلسلة A	عدد الشركات التي وصلت مرحلة البذار	
-3	103.4	100	278	2014
4	117.6	122	319	2015
-2	104.1	102	286	2016
7	88.7	95	249	2017
-6	110.2	104	320	2018
15	85.5	98	264	2019
20	77.2	93	269	2020
8	64.7	70	286	2021
-52	35.1	17	272	2022

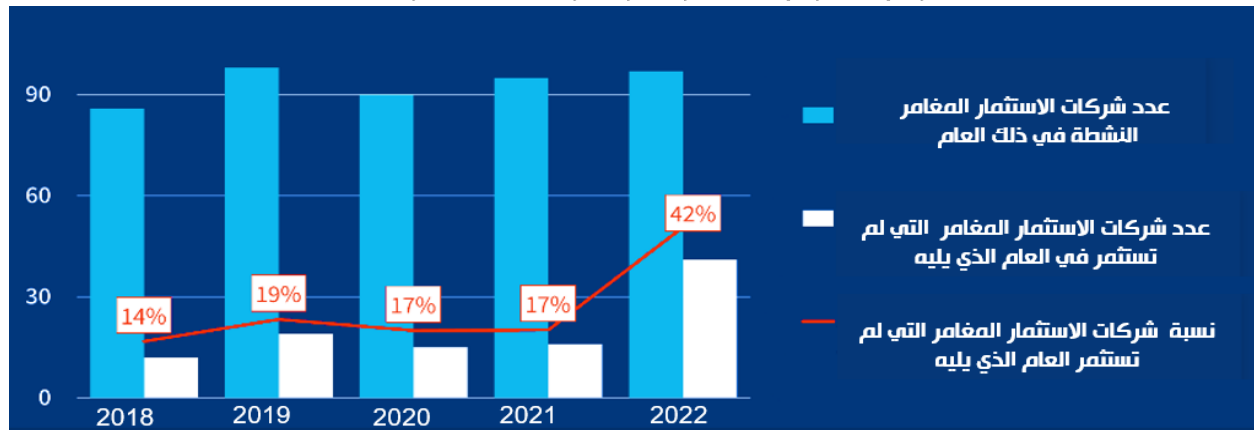
المال المغامر الأجنبية عن الاستثمار في الشركات الناشئة "الإسرائيلية". وعند النظر في نسبة شركات رأس المال المغامر الأجنبية التي استثمرت في قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" في عام 2022 ولم تستثمر فيه في عام 2023. أظهرت النتائج أن نسبة هذه الصناديق في عام 2023 كانت 42٪، أي أكثر من ضعف المتوسط للأعوام 2018-2022، الذي يقف عند حوالي 17٪. يشير هذا الارتفاع إلى أن عددًا كبيرًا من شركات رأس المال المغامر الأجنبية إما تتعد عن السوق "الإسرائيلي" أو لا تجد الشركات الناشئة جذابة بما يكفي للاستثمار. كلا السيناريوهين يشكلان سببًا لقلق كبير.

يتضح مما سبق أن التحدّيات التي واجهتها البيئة الاستثمارية في العام الماضي لم تؤثر فقط على الاستثمارات في المرحلة المبكرة، بل أيضًا على القدرة على تأمين جولات تمويل لاحقة. يشير هذا إلى أن التحديات التي تواجه النظام البيئي للتكنولوجيا العالية في الكيان الصهيوني ليست وليدة الظروف العالمية أو المحليّة الطارئة فحسب، بل تعكس أيضًا أزمة عميقة في ديناميكيات السوق وتفضيلات المستثمرين.

ثالثًا: انخفاض عدد شركات رأس المال المغامر النشطة في السوق "الإسرائيلي"

أحد المخاوف الرئيسية في العام الماضي هو أن عدم الاستقرار المحلي قد يؤدّي إلى امتناع شركات رأس

رسم بياني رقم 9: استثمارات شركات رأس المال المغامر الأجنبية

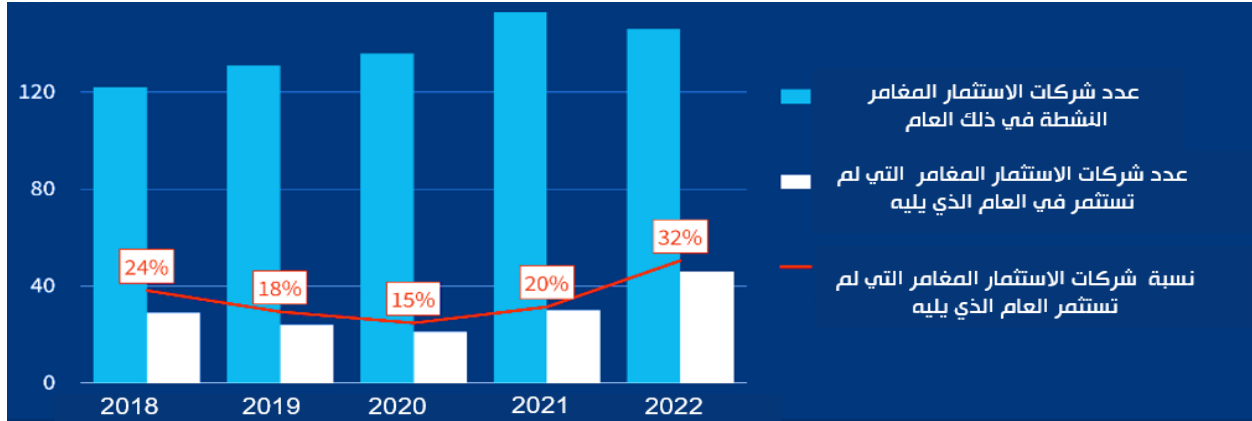




الاستثمار فيها في عام 2023، وهو ارتفاع ملحوظ عن المتوسط الذي كان 19٪ في السنوات السابقة.

هذا الاتجاه واضح أيضًا بين شركات رأس المال المغامر الإسرائيلية "حيث 32٪ من الذين استثمروا في عام 2022 في الشركات الناشئة الإسرائيلية" امتنعوا عن

رسم بياني رقم 10: استثمارات شركات رأس المال المغامر المحلية



200 إلى 400؛ ولم تعد الشركات النامية "الإسرائيلية" تقبل بالخروج المبكر⁸، ولكنها استهدفت الحصول على وضع اليونيكورن⁹ والاككتابات العامة في ناسداك¹⁰. كل هذه الأمور انعكست في زيادة الاستثمار الوطني في البحث والتطوير وزيادة نسبة العاملين في التكنولوجيا الفائقة من إجمالي القوى العاملة.

ومع ذلك، بعد ثلاث سنوات متقلبة بدأت بجائحة فيروس كورونا، ومرونة عالية لصناعة التكنولوجيا الفائقة المحلية والعالمية، ثم انخفاض كبير بسبب عدم اليقين العالمي وعدم الاستقرار الداخلي، يجد الكيان نفسه في خضم عصر جديد. ففي عام 2024 وما بعده، باتت استثمارية قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي"

3. مستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" في العام 2024 وما بعده

تأتي الأزمة الحالية في قطاع التكنولوجيا الفائقة بعد عقد من الزمان (2011-2020) شهد فيه الكيان ذروة الطفرة التكنولوجية الفائقة، مستفيدًا من ظروف مثالية: استقرار أمني، بيئة ماكرو-اقتصادية مستقرة، وذروة موجة الابتكار المعتمدة على الإنترنت والهواتف المحمولة والحوسبة السحابية، ونتيجة لذلك، كان هناك زيادة في مؤشرات الابتكار الرئيسية حيث ارتفعت الاستثمارات من حوالي مليار دولار في بداية العقد المذكور إلى حوالي 10 مليارات دولار في نهايته؛ وتضاعف عدد الشركات متعددة الجنسيات من حوالي

"يونيكورن" إلى النمو بشكل كبير من حيث التقييم، وهو ما يعني في كثير من الأحيان تطوير مكانة قوية في السوق، وتوسيع قاعدة عملائها، وزيادة الإيرادات.

¹⁰ يرمز IPO إلى طرح العام الأولي، وهو عندما تبيع الشركة أسهمها للجمهور لأول مرة وتصبح شركة مساهمة عامة. ناسداك هو سوق إلكتروني عالمي لبيع وشراء الأوراق المالية، وهو معروف بتركيزه العالي على شركات التكنولوجيا. ومن خلال استهداف الاكتتاب العام الأولي في بورصة ناسداك، تهدف الشركات الإسرائيلية إلى الوصول إلى سوق رأس مال أوسع، وزيادة ظهورها، والحصول على المكانة المرتبطة بإدراجها في بورصة كبرى.

⁸ في سياق الشركات الناشئة ورأس المال الاستثماري، يعني "الخروج المبكر" عادةً بيع الشركة أو دمجها أو الاستحواذ عليها من قبل شركة أخرى في وقت مبكر نسبيًا من دورة حياتها، وغالبًا قبل أن تصل إلى إمكاناتها الكاملة. في الماضي، كانت العديد من الشركات الناشئة تهدف إلى هذا الخروج المبكر باعتباره نهاية ناجحة، مما يوفر عوائد سريعة للمؤسسين والمستثمرين.

⁹ "يونيكورن" هو مصطلح في صناعة رأس المال الاستثماري يشير إلى شركة ناشئة مملوكة للقطاع الخاص تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار. يشير المصطلح إلى شيء نادر وناجح. وتسعى الشركات الإسرائيلية التي تهدف إلى الحصول على وضع



من الملاحظ أن التقرير يعتمد المبالغة في تظهير التوقعات الايجابية حول مستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة، في خطوة تعكس حرصاً شديداً على إظهار الثقة بقدرة ودينامية هذا القطاع، لأن فقدانها يضع مستقبل هذا القطاع على المحك. متجاهلاً بذلك عوامل كثيرة ليست في مصلحة هذا المستقبل ومنها تلبد الاوضاع السياسية والأمنية والعسكرية في المنطقة عموماً والنزف البشري الذي يشهده الكيان ككل وقطاع التكنولوجيا تحديداً. والذي يُتوقع أن يزداد مع اعتماد العدو مقارنة اقتصادية تُعطي الأولوية للإنفاق العسكري والأمني في عودة إلى ما كان عليه الحال في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي والتي عُدت بسبب ذلك سنوات اقتصادية ضائعة.

الاتجاهات السلبية

- يتوقع أن تستمر شكوك المستثمرين عموماً خلال العام 2024 حول قدرة الكيان الصهيوني على تجاوز تبعات الحرب وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي الداخلي.

- التجنيد الواسع لموظفي التكنولوجيا الفائقة: تأثرت الشركات الناشئة، وخاصة تلك التي لا تزال في مراحلها الأولى، بشكل ملحوظ بسبب التجنيد والاستدعاء للاحتياط حيث أبلغت 65% منها عن مشاكل بسبب التجنيد. والجدير ذكره أن فرادة موظفي التكنولوجيا الفائقة في هذا السياق تتبع من كونهم جزءاً من صناعة تنافسية عالمياً. وبالتالي، فإن خطر تخلفهم عن منافسيهم مرتفع مقارنة بصناعات أخرى في الاقتصاد "الإسرائيلي".

- اعتماد الكيان الصهيوني على الاستثمارات الأجنبية والضرر الذي لحق بسمعته: هناك قلق متزايد من أن المشاريع المعادية للكيان الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا قد تؤثر سلباً على المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات التي تشكل المصدر الأساسي لصناديق رأس المال الاستثماري والاستثمارات على شكل شركات متعددة الجنسيات. ما سيؤثر على قدرة الكيان على جذب الاستثمارات الضرورية لنمو قطاع التكنولوجيا العالية والحفاظ عليها. فالاستثمارات

بوصفه محركاً للنمو الاقتصادي في الكيان الصهيوني، متوقفة على أربعة أسئلة يحسم الإجابة عنها العديد من العوامل منها الإيجابي ومنها السلبي بحسب واضعي التقرير على الشكل الآتي:

الأسئلة التي ستحدد مستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية"

1. ما مدى تأثير الوضع الأمني والجيوستراتيجي على قطاع التكنولوجيا الفائقة؟

لا شك أن الحرب على غزة والتوترات في الشمال ستؤثر على صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" في عام 2024. قد يفترض الكثيرون حول العالم أن الاستقرار الأمني، الذي ميّز الكيان الصهيوني منذ عدوان تموز 2006، لن يكون من نصيبها في السنوات القادمة. بينما تكون آثار الحرب ملحوظة عبر الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك قطاع التكنولوجيا الفائقة الذي يعتمد على الاستثمارات في الأسواق الأجنبية.

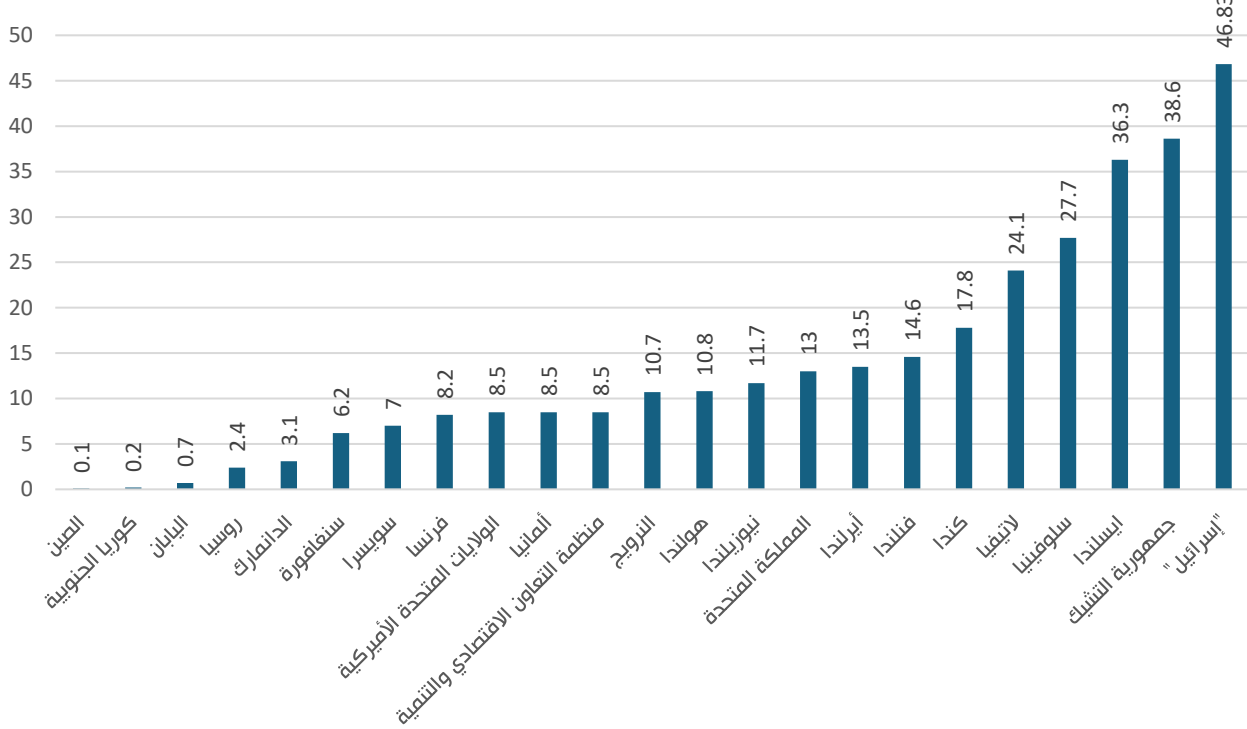
الاتجاهات الإيجابية

- مرونة القطاع: كان تأثير الأزمات الأمنية السابقة على قطاع التكنولوجيا الفائقة محدوداً. لذلك يمكن أن تؤدي عودة الاستقرار (حتى لو كانت جزئياً) إلى استعادة ثقة المستثمرين بهذا القطاع.
- وجود رأسمال بشري: أظهرت القدرات البشرية في قطاع التكنولوجيا الفائقة لدى الكيان في السنوات الأخيرة قدرتها على بناء شركات نمو ذات رؤية طويلة الأمد تفوق الأسواق التي تعمل بها. ويتوقع الخبراء "الإسرائيليون" أن تستمر هذه الصفات في المستقبل، ومن المرجح أن يستمر المستثمرون الأجانب، الذين يبحثون دائماً عن أفضل الشركات، في الاستثمار داخل هذا القطاع استناداً إلى تقديراتهم لهذه القدرات.
- أظهرت الشركات متعددة الجنسيات ارتباطها العميق بصناعة التكنولوجيا الفائقة وبالمجتمع "الإسرائيلي". ولا تزال تدعم بنشاط هذا القطاع حتى في ظلّ الحرب على غزة. ويرى البعض أن المخاوف من أن تنتهي هذه الحرب الشركات المذكورة عن مواصلة عملياتها في الكيان تعتبر في غير محلها.



الأجنبية ليست مصدر تمويل حيوي للشركات الناشئة والنمو فقط، بل هي أيضًا مؤشر على الثقة الدولية في القطاع وفي البيئة الاقتصادية الإسرائيلية ككل.

رسم بياني رقم 11: حصة البحث والتطوير الممول من قبل كيانات أجنبية، 2021



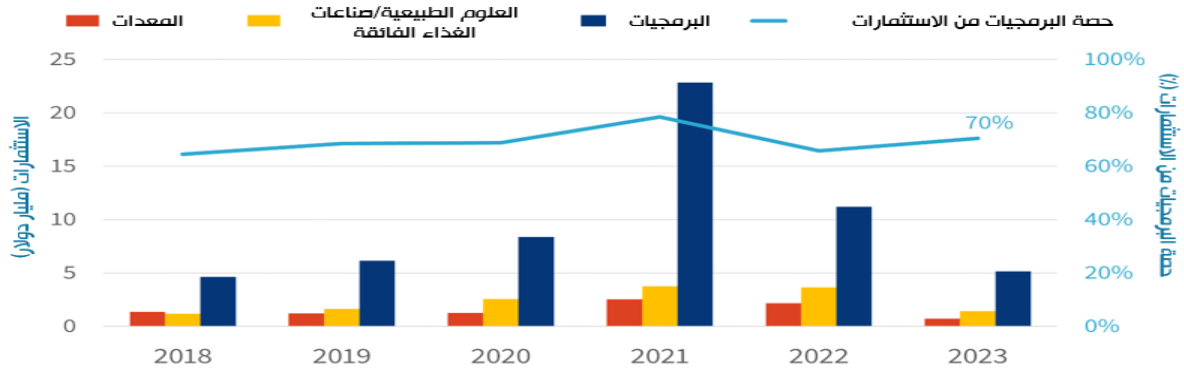
أدناه أن إجمالي الاستثمار في القطاعات الموجهة نحو البرمجيات قد تقلب في السنوات الأخيرة بين 64% إلى 78% من إجمالي الاستثمارات (وهذا التقدير ربما لا يعبر بدقة عن الواقع لأن صاحب التقرير قام بتصنيف قطاع الصحة الرقمية على أنه علوم الحياة، بينما جزء كبير من استثمارات الشركات في هذا القطاع موجه نحو البرمجيات). علاوة على ذلك، يوضح الشكل أن التغييرات الأكثر جوهرية في السنوات الأخيرة - سواء الزيادات أو النقصان - حدثت في الغالب في القطاعات الموجهة نحو البرمجيات.

وبالتالي، فإن مستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة في الكيان الصهيوني يتوقف على كيفية التعامل مع هذه التحديات والمخاوف، والقدرة على الاحتفاظ بمكانة الكيان كمركز للابتكار والتكنولوجيا الفائقة وسط الاضطرابات الأمنية والسياسية المتعاضمة، والاستفادة من النجاحات السابقة في جذب الاستثمارات وتطوير رأس المال البشري والتقني.

2. هل ستحافظ "إسرائيل" على تفوقها التكنولوجي في عصر الذكاء الاصطناعي؟

على الرغم من الجهود المكثفة لتطوير مجالات أخرى، تبقى البرمجيات مركز الثقل في صناعة التكنولوجيا المتقدمة "الإسرائيلية". يوضح الرسم البياني رقم (12)

رسم بياني رقم 12: الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا الفائقة في الكيان



- أهمية الحجم في المراحل الأولى من الموجة التكنولوجية: على الرغم من الضجيج المحيط بتقنيات الذكاء الاصطناعي لدى الكيان الصهيوني إلا أنه ما زال في المراحل الأولى من موجة الابتكار هذه، التي تتطلب بنى تحتية مكلفة وتستدعي وفورات ضخمة للاستفادة المثلى من هذه التكنولوجيا. ما يجعل الشكوك تتعاظم حول قدرة الشركات "الإسرائيلية" على الوصول إلى قوة المعالجة الكافية لنماذج الذكاء الاصطناعي الكبيرة.

- تأخر البداية على المستوى المحلي: يعترف الخبراء الصهاينة بأن رحلة الذكاء الاصطناعي على المستوى المحلي لدى الكيان الصهيوني قد بدأت متأخرة. وبينما قادت دول أخرى استراتيجيات وطنية طويلة المدى للذكاء الاصطناعي، كان هذا الكيان منشغلاً بسلسلة من الانتخابات وعدم الاستقرار السياسي المستمر. وهؤلاء يخشون أن يؤثر التأخير في تنفيذ استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي سلباً على مجالات مثل تطوير البنية التحتية. وأن يتحول بالتالي إلى عيب مستدام في الصناعة المحلية، ما قد يحد من نموها وقدرتها التنافسية في المشهد العالمي المتطور للذكاء الاصطناعي.

ولذلك فإن قدرة صناعة التكنولوجيا "الإسرائيلية" على الحفاظ على ريادتها تعتمد على قدرتها على الاندماج بثورة الذكاء الاصطناعي. فهذه التكنولوجيا ستكون في طبيعة سباق الابتكار العالمي في العقود المقبلة. ولذلك فإن بقاء الكيان الصهيوني رائداً في مجال الابتكار والبرمجيات يتوقف على قدرته على اللحاق بهذه الثورة مع ما تتطلبه من استثمارات أجنبية. ويوجد في هذا المجال اتجاهان، أحدهما متفائل والآخر متشائم.

الاتجاه المتفائل

- القدرة على التكيف: أثبتت الشركات الناشئة "الإسرائيلية" في مراحل سابقة قدرتها على التكيف مع التقنيات الجديدة، وهذه المقدرة هي مصدر القوة الرئيسية لصناعة التكنولوجيا الفائقة ولنمو الشركات المتخصصة في هذا المجال، وجذب الشركات المتعددة الجنسيات.

- وجود الشركات متعددة الجنسيات: تساعد أكثر من 400 شركة متعددة الجنسيات، بما في ذلك الشركات الرائدة عالمياً (أبل وغوغل وإنتل...)، الكيان الصهيوني على البقاء في صدارة الاتجاهات التكنولوجية وفي طليعة الخبرات العالمية. ولا تزال هذه الشركات تجري أبحاثها للابتكار وتطوير الذكاء الاصطناعي في مراكز أبحاث داخل الكيان الصهيوني.

الاتجاه السلبي



الموارد البشرية الذي يواجهه هذا الكيان ككل ومحدودية انتشار علوم الرياضيات والعلوم التطبيقية الأخرى بين الحريديم.

- التكنولوجيا الفائقة ليست مجرد برمجيات: كان عائق النمو الرئيسي لصناعة التكنولوجيا الفائقة تقليدياً هو النقص في المبرمجين مقارنة بالطلب المتزايد. إلا أن ظهور مجالات تكنولوجيا داخل النظام البيئي التكنولوجي "الإسرائيلي" لا تعتمد حصرياً على البرمجيات، مثل AgriFood-Tech و Climate-Tech، يمثل فرصة لنمو إضافي يسمح بتجاوز مشكلة نقص المبرمجين.

- تنامي النشاطات غير التقنية في مجال التكنولوجيا المتقدمة: إذ إن نضوج التكنولوجيا المتقدمة "الإسرائيلية" أدى إلى ظهور شركات النمو الإسرائيلية، ما أوجد المزيد من فرص العمل في الأدوار غير الفنية. وبحسب تحليل أجرته "هيئة الابتكار" الإسرائيلية يوجد مقابل كل موظف فني في الشركات النامية، 1.34 موظف بالمتوسط في أدوار غير فنية، مقارنة بـ 0.54 و 0.32 في مراكز البحث والتطوير المتعددة الجنسيات والشركات الناشئة، على التوالي.

الاتجاه السلبي

- محدودية الإمكانات البشرية : إذ إن ثلثي العاملين في صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" هم عمال تكنولوجيايين، ويشكلون جوهر الصناعة. ومع ذلك، فإن إمكانات هؤلاء العاملين تقتصر فقط على شريحة من السكان ذوي المهارات الرياضية المناسبة Mathematical skills. وفكرة محدودية رأس المال البشري في صناعة التكنولوجيا الفائقة تدعمها حقيقة أن نسبة موظفي التكنولوجيا المتقدمة مقارنة بالعدد الإجمالي للأفراد العاملين في الاقتصاد "الإسرائيلي" مرتفعة بالفعل، خاصة عند مقارنتها باقتصادات أخرى، ويشير ارتفاع هذا الرقم إلى أن قطاع التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلي قد استغل جزءاً كبيراً من المواهب المتاحة داخل البلاد، ويحتمل أنه اقترب من نقطة التشبع.

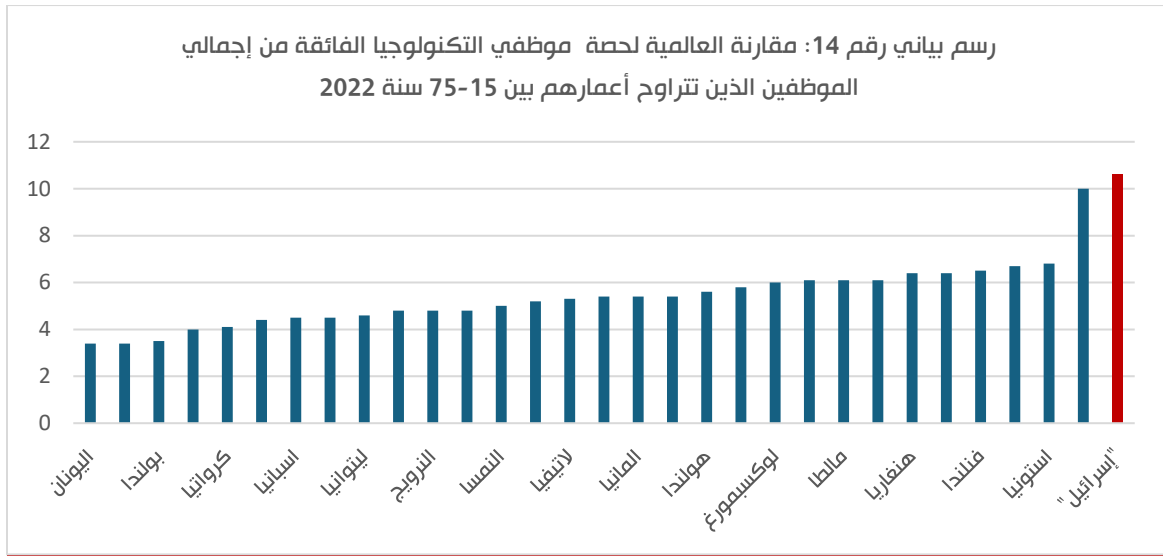
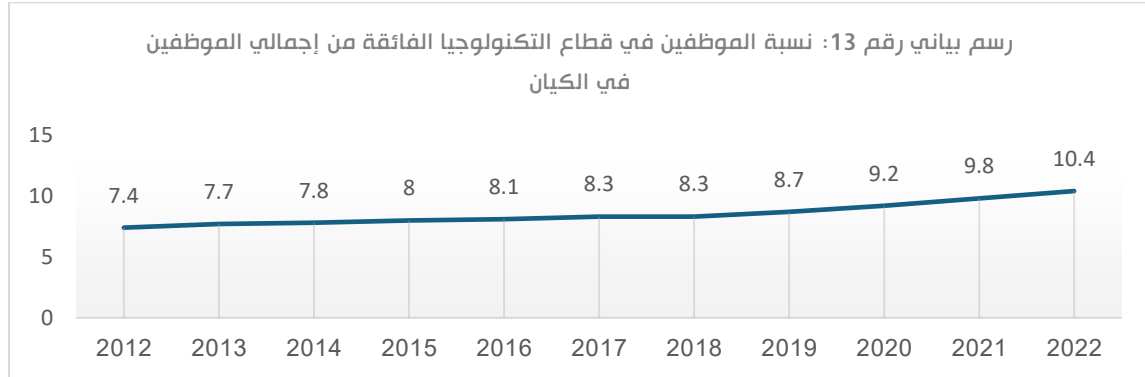
3. إمكانية زيادة رأس المال البشري في الصناعة؟

على عكس مراكز التكنولوجيا العالمية الأخرى مثل وادي السليكون، التي تجتذب المواهب من جميع أنحاء العالم، تعتمد صناعة التكنولوجيا "الإسرائيلية" بشكل شبه حصري على رأس المال البشري المحلي. وبالفعل، أدى النمو السريع لقطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" في السنوات الأخيرة إلى زيادة مستمرة في نسبة الموظفين في هذه الصناعة مقارنة بإجمالي القوى العاملة. وهذا الواقع يطرح سؤالاً مصيرياً: هل اقترب الكيان الصهيوني من استيفاء كامل قدراته البشرية المؤهلة والراغبة في العمل في قطاع التكنولوجيا الفائقة؟ الإجابة عن هذا التساؤل تأخذ أيضاً اتجاهين أحدهما إيجابي والآخر سلبي على الشكل الآتي:

الاتجاه المتفائل

- وجود إمكانات غير مستغلة لدى السكان: صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" هي صناعة متجانسة، وتتألف في الغالب من الذكور اليهود غير الأرثوذكس (64٪). وتشكل النساء ثلث القوى العاملة في هذه الصناعة فقط، في حين تمثل المجتمعات العربية والحريدية 5٪ فقط من العمالة في هذه الصناعة. ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة على الخريجين الحاصلين على درجة البكالوريوس في مجالات علوم الكمبيوتر والهندسة الكهربائية تسفر عن تساوي معدلات التوظيف في قطاع التكنولوجيا المتقدمة للعرب والأرثوذكس المتطرفين مع اليهود غير الأرثوذكس. ولذلك، فإن الزيادة في عدد طلاب العلوم من العرب والحريديم غير المنخرطة أساساً في مهن التكنولوجيا الفائقة ذات الصلة يمكن أن تطلق العنان لرأس المال البشري غير المستغل سابقاً.

لكن هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل المحيطة لهذا التوجه مثل: موقف الحريديم السلبي تجاه العمل عمومًا، صعوبة تقبل عمل العرب في قطاع حساس كالتكنولوجيا الفائقة في ظل حالة العداء المتعاضمة. ونزف



الفائقة. وهذا يتطلب إحداث تحسّن كبير في نظام التعليم وتعليمه وخاصة بين المجتمعات الأرثوذكسية المتطرفة والمجتمعات العربية. - بقاء عملية اندماج المجموعات السكانية الممثلة تمثيلاً ناقصاً: إذ إن دمج هذه المجموعات في قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" يتقدم بمعدل بطيء، ما يضع القطاع أمام تحدٍّ مصيري مع اقتراب رأس المال البشري المؤهل للأدوار التكنولوجية في السكان "عامة" من ذروته. وبالتالي، فالنمو المستقبلي للقطاع بات يعتمد بشكل كبير على مدى فعالية وسرعة دمج النساء والعرب والحريديم فيه. وبحسب دراسة أجراها فرع العمل التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمات

- يعتمد مستقبل التكنولوجيا الفائقة بشكل كبير على التعليم الأفضل خاصة على المدى المتوسط والطويل. وتُظهر المعايير الدولية مثل اختبارات البرنامج الدولي للطلاب PISA، التي تقيّم كفاءات الطلاب في مجالات رئيسية مثل الرياضيات والعلوم، أن "إسرائيل" قد احتلت المرتبة 35 على الصعيد العالمي في متوسط المؤشر (القراءة والرياضيات والعلوم) وهي تصفّ في المجموعة متوسطة الأداء. أما على صعيد الرياضيات على حدّ فهي في المرتبة 38 وفي المرتبة 37 على مؤشر تقييم العلوم. وهذه المؤشرات تسلط الضوء على التحديات الوشيكة في تربية جيل جديد من المبتكرين لدى الكيان كضرورة لضمان نموّ صناعة التكنولوجيا



بالتضامن وبالتالي يمكن أن يؤسس حقبة جديدة في هذه الشراكة التعاونية.

هذا التقييم يتجاهل بالفعل الشرخ العميق الذي يعانيه المجتمع "الإسرائيلي" والذي طفا على سطح الأحداث في المراحل المتأخرة من الحرب على غزة. وبالتالي فإن الرهان على وجود هذا المجتمع في غير محله.

- قيادة الموظفين المدنيين ذوي الصلة: إحدى المزايا الرئيسية لسياسة الابتكار في الكيان هي أن تعيينات الموظفين الحكوميين في مجال الابتكار كانت دائماً مهنية، ولم تكن وفقاً للانتماء السياسي أبداً. وكان كبير العلماء في وزارة الاقتصاد (وزارة العلوم والابتكار والتكنولوجيا الآن) يتمتع دائماً بخلفية قوية في التكنولوجيا أو الأوساط الأكاديمية. تلاحظ هذه الممارسة أيضاً في الكيانات الأخرى ذات الصلة بسياسة الابتكار مثل المجلس الوطني للبحث والتطوير (MOLMOP).

الاتجاه السلبي

- الانفصال بين الحكومة وقطاع التكنولوجيا الفائقة: نشأت خلال العام الماضي فجوة كبيرة وغير مسبقة بين الحكومة وصناعة التكنولوجيا المتقدمة، بسبب الإصلاح القضائي والاحتجاجات التي تلت ذلك. والاهم أن الحل لهذا الانفصال على المدى الطويل لا يزال غير مؤكد.

- تقادم الإطار التشريعي: كان تشكيل "هيئة الابتكار الإسرائيلية" في منتصف العقد الماضي بمثابة تحول محوري في سياسة الابتكار لدى الكيان. ومع ذلك، فإن قانون البحث والتطوير الذي يحدد ولاية الهيئة وحدود عملياتها، لا يزال قديماً وهو يحصر دور الهيئة في هذا المجال رغم أن سياسة الابداع والابتكار الحديثة لا تقتصر على البحث والتطوير فحسب، وخاصة عندما يكون البحث والتطوير بعيداً عن أن يشكل التحدي الأساسي للابتكار "الإسرائيلي". هذا القيد، الذي نشأ من التشريع الذي تم إقراره في عام 1985، يحد من قدرة هيئة الابتكار على معالجة

الاجتماعية "الإسرائيلي" عام 2022 فإن وتيرة اندماج العرب واليهود المتشددتين في قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" بطيئة للغاية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة لدى هذه الفئة من السكان مع أن العرب يشكّلون حوالي 20٪ من طلاب علوم الكمبيوتر في جامعة Technion.

- تراجع الاهتمام الحكومي: فقد نشرت «لجنة بيرلماتر» في منتصف عام 2022، توصيات مهمة تتناول موضوع رأس المال البشري عالي التقنية وجرى تجاهلها في ظل الفوضى السياسية والاجتماعية التي سادت منذ ذلك الحين، ومن المهم التأكيد على أن السياسة الحكومية فيما يتعلق برأس المال البشري هي بطبيعتها بيروقراطية وطويلة الأجل.

4. هل ترقى سياسة الابتكار الإسرائيلية إلى مستوى التحدي؟

يتوقع أن تشهد السنوات المقبلة، حالة من التغيير وعدم اليقين، حيث يمكن للسياسة الحكومية المدروسة والتعاون القوي مع القطاع الخاص أن تحدث فرقاً بين النمو والتراجع. والتفاعل مع هذا الموقف يفرز اتجاهين أيضاً أحدهما متفائل والآخر متشائم كما يلي:

الاتجاه المتفائل

- حس التضامن: لقد قامت صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" في الماضي على شراكة قوية بين القطاع الخاص والحكومة. وهذه الشراكة كانت تهدف فقط إلى إنشاء صناعة رائدة في مجال التكنولوجيا الفائقة. ولكن الآن، مع وجود نظام بيئي راسخ للابتكار، باتت الأهداف ذات شقين: تجديد قيادة صناعة التكنولوجيا الفائقة، ومساعدة القطاع العام في الكيان الصهيوني على اجتياز إحدى أصعب الفترات التي يواجهها. ومساهمة قطاع التكنولوجيا الفائقة حالياً في الجهد العام منذ بداية الحرب على غزة يعزّز الشعور العام



كل دولة متقدمة تقريباً، إلى جانب العديد من الدول النامية، إلى اتباع سياسات تهدف إلى تعزيز قطاعاتها التكنولوجية ما يفرض على سياسة الابتكار "الإسرائيلية" تحديات للتكيف مع الواقع الجديد، فهي باتت تتنافس على الساحة الدولية مع أنظمة بيئية أخرى على المواهب ورجال الأعمال والشركات والمستثمرين. وتتطلب هذه المنافسة المتزايدة إعادة تقييم وإعادة معايرة محتملة لاستراتيجيات الابتكار "الإسرائيلية".

* * *

أفراد القوى العاملة في الكيان بأربعة ملايين و461 ألف شخص، موزعين بين أربعة ملايين و309 آلاف عامل و151,300 عاطل عن العمل بنسبة 3.4٪. ما يعني أن نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لدى كيان العدو تبلغ 62.6٪. وما تبقى من المستوطنين خارج القوى العاملة بلغ عددهم مليونين و669 ألف شخص.

ويعتمد الإحصاء المركزي "الإسرائيلي" على منهجية تقسيم الأشخاص العاملين بين عاملين طيلة الأسبوع ومتغيبين مؤقتاً عن العمل لأسبوع كامل¹¹، فقد بلغ عدد العاملون طيلة الأسبوع 4,011,700 شخص أما المتغيبون مؤقتاً لمدة أسبوع فقد بلغ عددهم 298,200 شخص. ويعدّ مؤشر المتغيبين مؤقتاً أساسياً لتحليل تأثيرات الحرب على القوى العاملة في كيان العدو.

التحديات الحالية التي يواجهها النظام البيئي للتكنولوجيا في الكيان الصهيوني.

- المنافسة العالمية المتزايدة: كانت "إسرائيل" تاريخياً رائدة في الابتكار ومتقدمة على بقية البلدان الأخرى في تنمية النظم البيئية المبتكرة. وقد أسست المبادرات الاستراتيجية التي اعتمدت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لازدهار قطاع التكنولوجيا الفائقة في العقد الأخير من القرن العشرين. ومع ذلك، فقد تغير المشهد الحالي بشكل جذري. فاليوم، تسعى

2. سوق العمل في كيان العدو

يعرض هذا التقرير آثار الحرب على غزة على سوق العمل في كيان العدو، خصوصاً الانقطاع عن العمل لأسباب متعددة منها الاستدعاء للاحتياط وتوقف الأعمال والنزوح من جراء ضربات المقاومة الفلسطينية على المستوطنات والمدن "الإسرائيلية". كما يبيّن التقرير تراجع عدد الوظائف في القطاعات الأساسية بين تشرين الأول 2023 وكانون الثاني 2024، وتحديدًا قطاعات الزراعة والتصنيع وتجارة الجملة والأنشطة المهنية والعلمية.

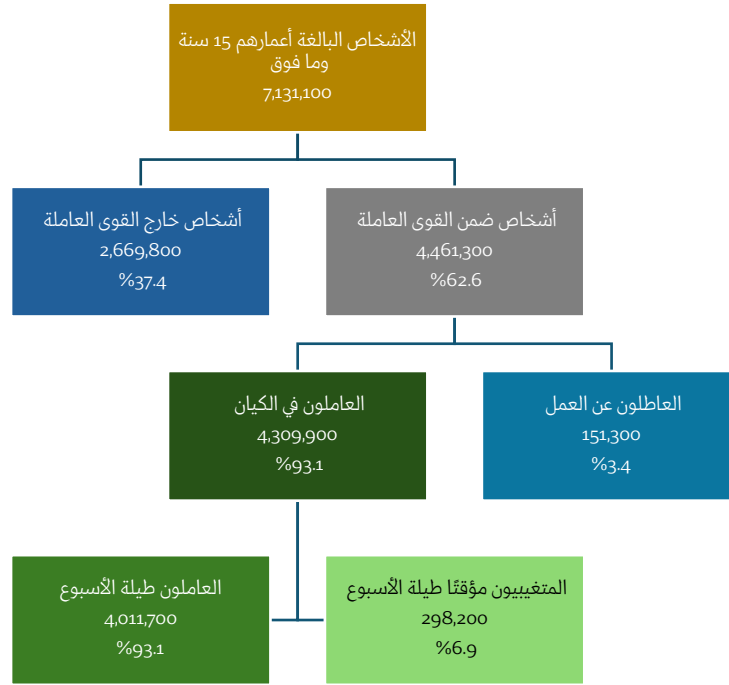
بلغ عدد الأشخاص البالغين المقيمين في الكيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق سبعة ملايين و131 ألف شخص حتى كانون الثاني 2024، ويقدر عدد

مؤقتاً بسبب إجازة غير مدفوعة الأجر أو انخفاض النشاط التجاري بسبب الحرب). وقد تم إدراج الغياب بسبب الحرب في بداية شهر تشرين الأول (الأسابيع 1-2) تحت بند أسباب أخرى للغياب.

¹¹ الأشخاص العاملون الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فما فوق والذين تغيبوا مؤقتاً عن العمل طوال الأسبوع بسبب انخفاض عبء العمل أو التوقف عن العمل (بما في ذلك أولئك المتغيبون



رسم بياني رقم 1: بنية القوى العاملة في كيان العدو بتاريخ كانون الثاني 2024

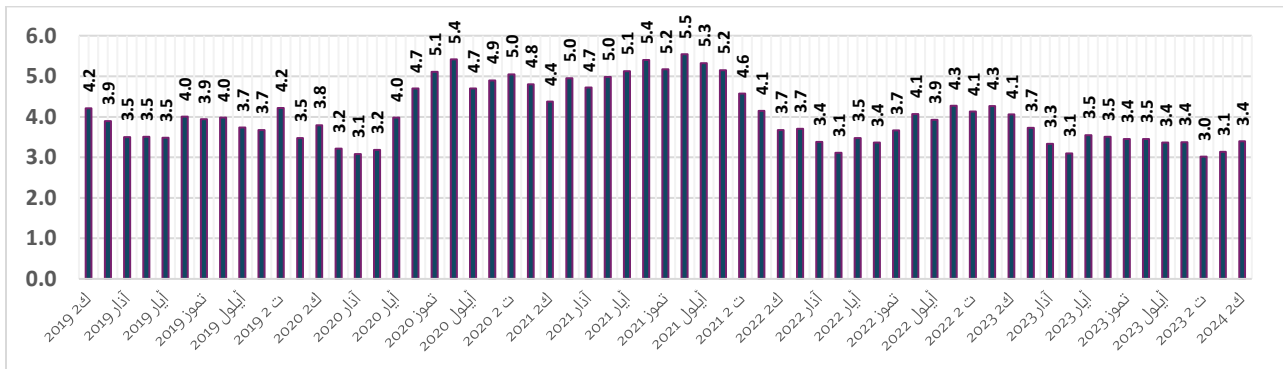


المصدر: الإحصاء المركزي لدى كيان العدو

كانون الثاني 2024. في حين أن هذه المعدلات كانت قد ارتفعت إلى حدود 5٪ في عام 2020 خلال جائحة كورونا وهو ما يتبين في الرسم البياني رقم (2) الآتي:

وفي تحليل سوق العمل بعد حرب غزة نجد أن معدلات البطالة في الكيان بقيت مستقرة لتسجل 3.4٪ في تشرين الأول و3.0٪ في تشرين الثاني و3.1٪ في كانون الأول من العام 2023، وعادت الارتفاع إلى 3.4٪ في

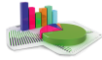
رسم بياني رقم 2: معدلات البطالة الشهرية في كيان العدو



المصدر: الإحصاء المركزي لدى كيان العدو

نسبة المتغيبين مؤقتًا عن سوق العمل طيلة أسبوع كامل من 5.6٪ إلى 21٪ من إجمالي العاملين في الكيان

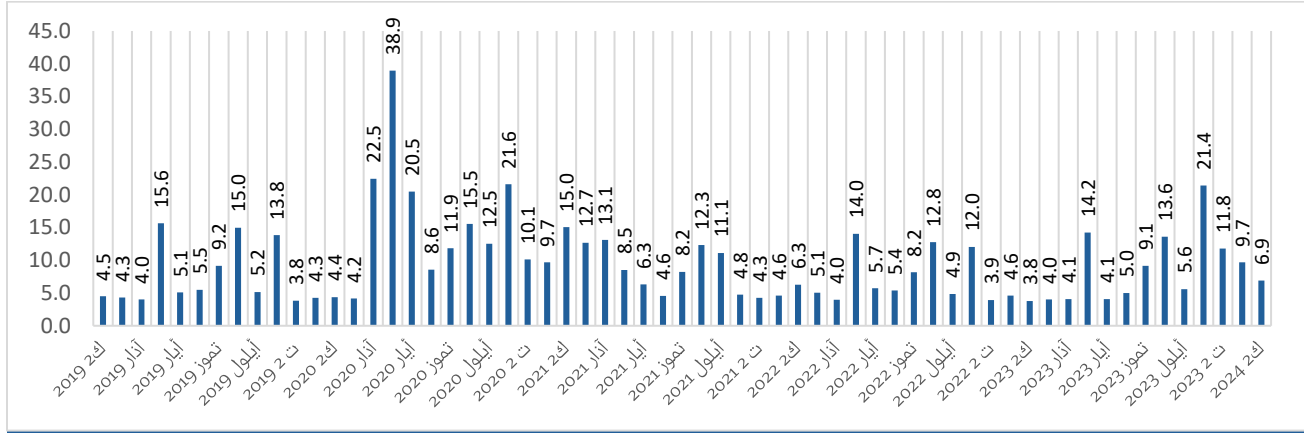
وفي مؤشر آخر على طبيعة التأثيرات قصيرة الأمد لحرب غزة على سوق العمل لدى الكيان الصهيوني، ارتفعت



واستئناف الأعمال نشاطها بشكل تدريجي. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر نسبة مسجلة للمتغيين مؤقتاً بين عامي 2019 و2023 هي تلك المسجلة في زمن جائحة كورونا حيث بلغت 39٪ في نيسان عام 2020 بحسب ما يتبين من الرسم البياني رقم (3) الآتي:

بين أيلول وتشيرين الأول عام 2023. وتعود أسباب هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى استدعاء الاحتياط، وإخلاء المستوطنين لمنازلهم وانقطاعهم عن أعمالهم، إلا أن هذه النسبة عادت وانخفضت إلى 7٪ في شهر كانون الثاني من العام 2024، من جزاء عودة جزء من الاحتياط

رسم بياني رقم 3: نسبة المتغيين مؤقتاً عن سوق العمل طيلة أسبوع كامل



المصدر: الإحصاء المركزي لدى كيان العدو

الثاني 2024. كما ارتفعت نسبة الذكور بين هؤلاء المتغيين من 35.8٪ في أيلول 2023 إلى 58.15٪ في تشيرين الثاني 2023، ثم عاودت التراجع إلى 57.70٪ في كانون الثاني 2024.

وفي دراسة توزع المتغيين مؤقتاً عن العمل طيلة الأسبوع بحسب الفئات العمرية يتبين أن نسبة المتغيين الذي تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 44 سنة قد ارتفعت من 55.8٪ في أيلول 2023 إلى 63.9٪ في تشيرين الأول عام 2023 واستمرت بالارتفاع إلى 70.8٪ في كانون

جدول رقم 1: توزع المتغيين مؤقتاً عن العمل طيلة الأسبوع بحسب الفئات العمرية

أيلول 2023	1 ت 2023	2 ت 2023	1 ك 2023	2 ك 2024
التوزع بحسب الفئات العمرية (%)				
1.3%	1.0%	0.7%	0.4%	0.7%
6.1%	13.4%	11.9%	10.7%	11.0%
10.1%	15.6%	17.8%	16.5%	20.0%
13.9%	13.5%	14.8%	18.3%	18.1%
25.8%	21.4%	21.0%	22.7%	21.7%
55.8%	63.9%	65.6%	68.2%	70.8%
16.6%	17.7%	14.7%	13.9%	12.3%
10.1%	6.9%	6.5%	6.0%	6.8%
8.3%	4.2%	5.8%	5.5%	4.7%
5.1%	3.4%	3.9%	2.9%	2.6%
1.5%	1.7%	1.8%	1.9%	1.6%
15-17	18-24	25-29	30-34	35-44
مجموع المتغيين بين 18 سنة وحتى عمر 44				
45-54	55-59	60-64	65-69	70-74



0.5%	1.2%	1.0%	1.2%	1.2%	75 وما فوق
التوزع بحسب الجنس (%)					
57.70%	57.25%	58.15%	50.47%	35.78%	نسبة الذكور من المتغيين مؤقتاً
42.30%	42.75%	41.85%	49.53%	64.22%	نسبة الإناث من المتغيين مؤقتاً

المصدر: الإحصاء المركزي لدى كيان العدو

تشيرين الثاني من عام 2023. وأما نسبة المتغيين لأسباب أخرى فهي بحسب المصادر ارتفعت من 1% في أيلول إلى 38% في تشيرين الأول 2023 وتعود بشكل رئيسي إلى الحرب. ومن اللافت أيضاً ارتفاع نسبة التغيب المؤقت عن العمل بسبب المرض إلى 11.5% في كانون الثاني 2024، ومن المرجح ارتفاع هذا الرقم بسبب الحرب. وذلك بحسب الجدول رقم (2) الآتي:

وفي تفصيل دراسة أسباب التغيب بسبب حرب غزة نجد ما يلي: أن نسبة المتغيين مؤقتاً بسبب استدعاء الاحتياط ارتفعت من صفر% في أيلول إلى 15% في تشيرين الأول، 31% في تشيرين الثاني، و35% في كانون الأول من العام 2023. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 37.2% في كانون الثاني عام 2024. أما المتغيون مؤقتاً عن العمل بسبب إغلاق الأعمال لأسباب اقتصادية فقد بلغت نسبتهم 48% من إجمالي المتغيين في

جدول رقم 2: أسباب التغيب المؤقت عن العمل

2024 ك	2023 1 ك	2023 2 ت	2023 1 ت	أيلول 2023	
11.5%	5%	6%	3%	11%	بسبب المرض
2.1%	2%	2%	1%	3%	بسبب الحوادث
0.2%	0%				بسبب مرض أحد الأطفال
0.2%	0%	0%	0%	0%	بسبب مرض أحد الأطفال
14.0%	8%	6%	4%	16%	إجازة الأمومة
10.3%	8%	6%	7%	50%	عطل أخرى
	7%		2%	13%	مهرجانات
37.2%	35%	31%	15%		الطلب للاحتياط
21.4%	31%	48%	30%	5%	بسبب تراجع الأعمال
					بسبب الاعتصامات الخاصة بالعمال
0.8%	0%		0%		الطقس
1.6%	1%	1%	38%	1%	أسباب أخرى
0.5%	0%	0%	0%		غير معروفة

المصدر: الإحصاء المركزي لدى كيان العدو

والتقنية والترفيه قد خسرت نسبة من الوظائف، في مقابل ارتفاع هذه النسبة في القطاع الصحي والتعليمي وأنشطة السوق العقاري والخدمات المساندة.

ويشير الجدول رقم 3 أدناه إلى تطوّر توزّع العاملين في الكيان الصهيوني بين شهري أيلول 2023 وكانون الثاني 2024 حيث يتبين أن القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع التجارة والتجزئة والأنشطة العلمية



جدول رقم 3: توزع الوظائف في كيان العدو

	2024	2023					
التغير في عدد الوظائف بين أيلول 2023 وكانون الثاني 2024 (وظيفة)	ك2	ك1	ت2	ت1	أيلول	(ألف وظيفة)	
-5,045	28.3	36.0	33.1	32.3	33.3		الزراعة والغابات وصيد الأسماك
-38,484	395.0	420.8	416.1	421.7	433.5		تصنيع؛ التعدين واستغلال المحاجر
-5,548	16.0	15.7	17.2	20.2	21.5		إنتاج الكهرباء
7,771	20.3	16.6	16.5	14.0	12.6		إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات
-327	212.2	209.6	204.3	205.8	212.5		البناء
-19,454	432.0	427.1	419.1	421.4	451.4		تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات
15,739	203.4	208.3	203.7	192.0	187.7		أنشطة النقل والتخزين والبريد السريع
-8,522	158.5	153.2	147.1	166.8	167.0		أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
5,139	291.2	277.5	292.0	300.4	286.0		المعلومات والاتصالات
-368	140.5	127.0	127.4	136.5	140.9		الأنشطة المالية والتأمينية
8,999	32.3	27.3	25.0	20.2	23.3		أنشطة السوق العقاري
-31,463	321.9	340.8	348.3	362.5	353.4		الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
3,953	164.8	151.3	155.6	158.4	160.8		الأنشطة الإدارية والخدمات المساندة
-33,356	407.1	412.6	412.1	418.3	440.4		الإدارة المحلية والعامة والدفاع والضمان الاجتماعي
54,839	577.5	561.1	565.2	542.6	522.6		التعليم
5,152	510.6	510.6	499.1	501.3	505.5		أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
-2,364	74.5	74.5	75.6	74.4	76.9		الفنون والترفيه والتسلية
18,240	131.9	132.6	127.5	115.0	113.7		أنشطة خدمية أخرى
-15,346	55.8	65.2	63.4	66.4	71.2		الأسر كأصحاب عمل



المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
www.dirasat.net